جامعة النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية واثر محاربته في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني (1994 2006)

إعداد
أشرف"محمد زهير"فخري المصري

إشراف
الدكتور نايف أبو خلف

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2010م

الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية واثر محاربته في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني (1994 2006)

إعداد

أشرف "محمد زهير" فخري المصري

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2010/7/9م، وأجيزت

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. نايف أبو خلف / مشرفاً ورئيساً	....
2. د. حماد حسين / ممتحناً خارجياً	....
3. د. رائد نعيرات / ممتحناً داخلياً	....

الإهداء

إلى أمي وأبي الحبيبين

إلى زوجتي ورفيقة عمري ...
زوجتي نسرين

إلى بلسم روحي ومهجة فؤادي أبنائي ...
طالب وعلي

إلى أخوتي وأخواتي الأعزاء

الشكر والتقدير

لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر والتقدير إلى أستاذي الدكتور: نايف أبو خلف الذي وجهني ووقف إلى جانبي طيلة فترة انجـــاز هذه الرسالة.

وكذلك إلى لجنة المناقشة الدكتور حمـــاد حســـين ممتحنـــاً خارجياً والدكتور رائد نعيرات ممتحناً داخلياً.

وإلى كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة.

الإقـرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية واثر محاربته في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني (1994 2006)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هي نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أية درجة علمية أو بحث علمي أو بحثي لدى أية مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: **اسم الطالب:**

Signature: **التوقيع:**

Date: **التاريخ:**

فهرس المحتويات

الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية واثر محاربته
في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني (1994 2006)

إعداد
أشرف "محمد زهير" فخري المصري
إشراف
الدكتور نايف أبو خلف

الملخص

تناولت هذه الدراسة علاقة وجود الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية بالانتماء الوطني للمواطنين الفلسطينيين، من خلال تبيان مدى تأثير وجود الفساد في السلطة الوطنية على الانتماء الوطني، والبحث في سبل وآليات التخلص منه من خلال دراسة معمقة لأسباب وجود الفساد في السلطة الوطنية والعوامل التي أسهمت في نشأته وتطوره، والآثار السلبية التي يخلفها وجوده وانتشاره على المجتمع والمؤسسات المعنية بإدارة الشأن العام، بخاصة ذلك التأثير للفساد على الانتماء والمشاعر الوطنية للمواطن الفلسطيني، والبحث في الإستراتيجيات والآليات المناسبة لمكافحته، لدرء مخاطره على الأفراد والمجتمع الفلسطيني.

انطلقت الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن "محاربة الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية يسهم من بين عوامل أخرى - في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني".
كما تفرعت بعض الفرضيات الفرعية عن الفرضية الأساسية للدراسة.

ولمعالجة فرضيات الدراسة، والإجابة على الأسئلة التي تطرحها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف الوقائع والظواهر، وتفسيرها بدلالة المعلومات المتوفرة، بالاعتماد على المراجع والمنشورات المتوفرة حول الموضوع، والتقارير الصادرة عن هيئة الرقابة العامة والمجلس التشريعي، والمؤسسات ذات الصلة بالموضوع إضافةً للتقارير الصحفية وبعض استطلاعات الرأي التي تناولت موضوع الفساد.

وتقدم الدراسة تحليلا معمقا للإجابة عن الأسئلة التي تطرحها في خمسة فصول، يتناول الفصل الأول خلفية الدراسة ومشكلتها وأهميتها والأسئلة والفرضيات وحدود الدراسة، إضافة

إلى استعراض لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بالموضوع، أما الفصل الثاني فيتطرق إلى الإطار النظري الذي يعالج المفاهيم الأساسية ذات الصلة بموضوع الدراسة، كالفساد والانتماء الوطني، والمفاهيم المرتبطة بهما، حيث يستعرض بداية التعريفات المتعلقة بظاهرة الفساد، ثم أسبابه ومظاهره والآثار المترتبة على وجوده في المجتمعات، ثم يتطرق إلى الانتماء الوطني والمفاهيم المتعلقة به، ثم تبيان أثر الفساد على الانتماء الوطني.

ويعالج الفصل الثالث واقع الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية، من حيث أسبابه وأشكاله وتداعياته على المستويات كافة، بما فيها الانتماء الوطني للمواطنين الفلسطينيين، مع الإشارة في البداية إلى سمات وخصائص النظام الفلسطيني، لأن التعرف على هذه السمات يعتبر مدخلاً مهما عند دراسة موضوع الفساد في فلسطين.

ويناقش الفصل الرابع أثر محاربة الفساد في فلسطين في تعزيز الانتماء الوطني من عدة جوانب، يتطرق هذا الفصل بدايةً إلى عوامل تعزيز الانتماء الوطني في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، ثم يبيّن أثر محاربة الفساد في تعزيز الانتماء الوطني في المجتمع الفلسطيني، ثم يستعرض الجهود التي بذلتها السلطة الوطنية الفلسطينية في محاربة الفساد، على مختلف الأصعدة، المالية والسياسية والإدارية والقضائية، والتحديات والصعوبات التي واجهت عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية على مختلف الأصعدة، ثم يناقش الفصل المداخل الهامة في محاربة الفساد في فلسطين.

وتنتهي الدراسة بالفصل الخامس الذي يطرح جملة من الاستنتاجات والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة والتي كان أبرزها:

- يعتبر الفساد منتشر في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، بأشكال مختلفة، وقد برزت ظاهرة التعيينات العشوائية في القطاع العام الفلسطيني وتبذير المال العام كأحد ابرز أشكال الفساد شيوعاً في فلسطين.

- هناك نتائج سلبية ترتبت على وجود الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية على المستويات كافة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما ترتب على وجود الفساد

انعكاسات سلبية على ظاهرة الانتماء الوطني للمواطنين الفلسطينيين، الــذين يــدركون وجود الفساد وأشكاله المختلفة في مؤسسات السلطة الوطنية، مما كــان لــه أثــر فــي إضعاف الانتماء الوطني للمواطنين، الذي نجد تعبيراته في بعض المظاهر والسلوكيات كالشعور بالاغتراب والرغبة في الهجرة خارج الوطن، وبعض الممارسات التي تعبــر عن ضعف الانتماء لدى مقترفيها.

- ضرورة وضع خطة وطنية واضحة لعملية الإصلاح، تعكس حالة من التوافق الــوطني ورؤية مشتركة لعملية الإصلاح، تتضح فيها الأهداف والوسائل والجدول الزمني للتنفيذ، مع مراجعة مستمرة وتقييم ما يتم انجازه وإعادة تحديد الأولويات على ضــوء ذلــك، وتحديد الصعوبات التي تواجه عملية الإصلاح ووضع الحلول المناسبة لها.

هذا بالإضافة إلى ضرورة تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات.

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

الفصل الأول

الإطار المنهجي والدراسات السابقة

1.1 مقدمة

يعتبر شيوع الفساد أحد أهم أسباب الضعف الداخلي والخارجي للدول والمجتمعات، وهو في جوهره حالة تفكك تعتري المجتمع نتيجة فقدانه لسيادة القيم الجوهرية، ولعدم احترام القانون، وعدم تكريس مفهوم المواطنة بما يترتب عليه من حقوق وواجبات، وغياب ثقافة حقوق الإنسان واحترامها بشكل طبيعي وتلقائي، وبذلك يستحيل أن تكون الدولة التي يدهمها الفساد قوية، لأن القوة هي سمة أساسية للنظام السياسي والاجتماعي، في مجتمع تتمكن فيه الدولة من الوصول إلى درجة عالية من مستويات التماسك حول قيم جوهرية تكون سائدة بين الأفراد بعضهم البعض، ودرجة عالية من الثقة بين الأفراد من جهة، وبين مؤسسات إدارة الشأن العام من جهة أخرى، هذه الثقة التي تكتسب من خلال انتهاج الشفافية في إدارة الشأن العام، وخضوع الجهاز التنفيذي لرقابة ممثلي الشعب (البرلمان)، واستقلال القضاء بما يضمن أداءه بعيداً عن تأثير السلطة التنفيذية أو التشريعية، واعتماد مبدأ التداول السلمي للسلطة، من خلال الانتخابات الدورية التي تجرى وفقا للمعايير الموضوعية المتعارف عليها عالمياً، وغير ذلك من الأمور.

والفساد كظاهرة تعاني منها في الغالب جميع المجتمعات، بل إنها ظاهرة عالمية تعاني منها كل البلدان حتى أكثرها شفافية وديمقراطية، لكن هذا الداء متفاوت الحضور والانتشار بين بلد وآخر، حيث نلمسه في العديد من الدول المتطورة كظاهرة جزئية ومحدودة تطال بعض رموز النخب السياسية والمالية كالفضائح التي أحاطت ببعض المسؤولين الحكوميين في أوروبا وأميركا، مثل نيكسون وميتران وكلينتون وغيرهم. فممارسات الفساد ودرجته تتباين من مجتمع لأخر، تبعاً لمجموعة من العوامل المتداخلة والمختلفة، تقع في مقدمتها الظروف السياسية والقانونية والاجتماعية والقضائية والثقافية، إضافةً إلى مستويات ونوعية البرامج التعليمية، ودرجة التأثير الديني والولاء الوطني، ومراحل التحديث الإداري والمؤسسي ونظم الإدارة العامة، كل هذه العوامل متداخلة تخلق بيئة إما مثقلة بممارسات الفساد أو مجتمعاً رافضاً لهذه الممارسات.

2.1 مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة في تبيان العلاقة بين وجود الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وما يتبع ذلك من ممارسات تتعلق بإدارة الشأن العام، وبين تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني، فوجود الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية له تبعاته على مختلف الأصعدة، من ضمنها تلك الآثار الاجتماعية والقيمية والثقافية التي يخلفها، من جملة هذه الآثار ما يؤدي إليه من ضعف في الانتماء الوطني لدى الفرد الفلسطيني، ينعكس ذلك من خلال شعوره باللامبالاة حيال القضايا العامة، وشعوره بالاغتراب وعدم الانتماء للمجتمع الذي يعيش فيه.

جدير بالذكر هنا أن هناك أسباب وعوامل كثيرة أدت إلى بروز ظاهرة الفساد في فلسطين، من ضمنها غياب القوانين الناظمة للحياة العامة، والمقننة لنشاط وعمل القطاع العام، وغياب الشفافية، وضعف المساءلة والمحاسبة، وضعف دور البرلمان بشكل عام، وضعف دور الأعلام في المجتمع، بل وأحيانا مساهمته في دفع الفساد ومهادنته، وعدم توازن العلاقة بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، بالإضافة إلى خصائص وطبيعة النظام السياسي الفلسطيني، الذي إما أن يوفر مناخاً مواتياً لمحاربة الفساد، أو حاضناً مهادناً له. هذا فضلاً عن تداخل العوامل ذات العلاقة بتعزيز الانتماء الوطني، حيث تتشابك جملة من العوامل التي تلعب دوراً في ذلك، فالموضوع ذو صلة بعوامل اجتماعية وتربوية وثقافية، وبالثقافة السائدة في المجتمع، والقيم التي تنبثق عنها.

هذا إضافةً لدراسة هذا الموضوع في إطار بيئة تتسم بحالة من عدم الاستقرار، فالحالة الفلسطينية تحمل تراثات متعددة، منها ما يرجع إلى إرث منظمة التحرير الفلسطينية، وبقايا الأنظمة الموروثة عن الاحتلال، وتأثير إطار أوسلو على الأداء الفلسطيني بمجمله، فضلاً عن السمة الانتقالية وما تفرضه من تعقيدات، وما تحمله في طياتها من حراك سريع في البُنى والأنساق العامة، ونقص وقصور في التشريعات الناظمة لإدارة الحياة العامة بشكل عام،

فالقوانين المعمول بها هي خليط من القوانين الموروثة إبان فترات الحكم العثمانيـــة والمصـــرية والأردنية وحتى البريطانية، ولا يوجد إطار قانوني واضح يشكل مرجعية يمكن الاستناد إليها.

لذا سيتم التركيز في هذه الدراسة على وجود الفساد في الســلطة الوطنيــة الفلســطينية وتأثيره على الانتماء الوطني، وتبيان مدى إسهام محاربة الفساد في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني.

3.1 أسئلة الدراسة

في هذا السياق تطرح الدراسة مجموعة من الأسئلة في محاولة للإجابة عليها أهمها: -

- ما هو مفهوم ظاهرة الفساد وكيف عالجتها الأدبيات السياسية والاقتصادية
- ما هي أسباب و أشكال وظواهر ونتائج ظاهرة الفساد؟
- كيف تؤثر ظاهرة الفساد على الانتماء الوطني؟
- ما هي أسباب ظاهرة الفساد في فلسطين؟ وما هي مظاهرها؟
- هل هناك علاقة بين طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، وخصائصـــه العامـــة (المركزيـــة الشديدة، والتبعية المالية والاقتصادية، والسمة الانتقالية)، وبين نمو وانتشار ظاهرة الفســـاد في فلسطين؟
- كيف ينعكس الخلل في التوازن في العلاقة بين السلطات الثلاث في السلطة الفلسطينية على ظاهرة الفساد نموا وانتشاراً؟
- كيف أسهم ضعف وقصور التشريعات والقوانين الناظمة للحياة العامة في خلق بيئة وفــرت مناخاً لبروز ظاهرة الفساد؟
- هل هناك علاقة بين الثقافة المجتمعية السائدة في المجتمع الفلسطيني وبــين نمــو وتطــور ظاهرة الفساد في فلسطين؟

- ما هو دور البرامج التعليمية والثقافية والتعبوية في محاربة ظاهرة الفساد في فلسطين؟

- ما هي نتائج وآثار وجود الفساد في فلسطين بشكل عام، وعلى الانتماء الوطني للمـــواطنين الفلسطينيين بشكل خاص

- كيف تسهم محاربة الفساد في تعزيز الانتماء الوطني للمواطنين الفلسطينيين؟

- ما هي الجهود التي بَذلت على مختلف الأصعدة في فلسطين لمحاربة الفساد؟

- هل يمكننا تصوّر نظام عام ومتكامل لاستئصال وبتر هذه الظاهرة الخطيرة بما ترتبه مـــن أبعاد وآثار مدمرة على حركة النمو الاقتصادي والاجتماعي، وعلى الانتماء الـــوطني فـــي فلسطين

4.1 فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن "محاربة الفساد في مؤسســـات الســـلطة الوطنية الفلسطينية يسهم من بين عوامل أخرى - في تعزيز الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني".

تتبع هذه الفرضية فرضية أخرى مفادها أن "وجـــود الفســـاد فـــي مؤسســـات الســـلطة الفلسطينية يسهم في إضعاف الانتماء الوطني للمواطنين الفلسطينيين". الأمر الذي يجعـــل مـــن محاربة الفساد أحد العوامل التي تسهم في تعزيز الانتماء الوطني للمواطن الفلسطيني.

فالفساد كظاهرة مرضيّة - كغيرها من الظواهر - إنما تنشأ وتترعرع في بيئـــة تســـاعد على وجودها واستمرارها، فإمكانية النشوء والنمو إنما تتأتّى من خلال تفاعـــل عـــدّة عوامـــ تسيطر على البيئة، وتجعل من ظهور الفساد أمراً مفروغاً منه أو على أقل تقدير أمراً محتملاً فبيئة الفساد تعني عوامل محدّدة لها علاقة مباشرة بسلوك العاملين والقائمين على إدارة الشـــأن العام، وبالفساد بصفة خاصّة وبمكونات البيئة المحيطة به، ويمكن التدليل على ذلك في مضمار أحد العوامل الاجتماعية لبيئة الفساد وهو مفهوم الانتماء لدى أفراد المجتمع الفلسطيني.

5.1 هدف الدراسة

تهدف الدراسة التي بين أيدينا إلى دراسة الفساد في السلطة الفلسطينية، وتبيان مدى تأثير وجوده على الانتماء الوطني للمواطنين الفلسطينيين، والبحث في سبل وآليات التخلص منه وتقليص آثاره إلى الحد الأدنى الممكن وفقاً لما تتيحه الظروف الخاصة التي تحيط بالكيانية الفلسطينية حديثة النشأة والتأسيس، خاصةً وأن الشعب الفلسطيني في صراعه مع المحتل الإسرائيلي بحاجة إلى مزيد من التماسك الاجتماعي والتلاحم والاندماج الوطني، وزيادة ثقته بالسلطة الوطنية الفلسطينية، ومقدرتها على توفير كل مقومات الصمود في وجه المخططات الإسرائيلية، من خلال برامج مختلفة، تهدف لتحقيق التنمية والتلاحم المجتمعي، والقضاء على الفساد وما يتركه من آثار خطيرة تطال كافة مناحي الحياة للمواطنين الفلسطينيين.

فموضوعة الفساد في السلطة الفلسطينية تستدعي دراسة معمقة لأسبابه، والعوامل التي تسهم في نشأته وتطوره، والآثار السلبية التي يخلفها على المجتمع والمؤسسات المعنية بإدارة الشأن العام، بخاصة ذلك التأثير للفساد على الانتماء والمشاعر الوطنية للمواطن الفلسطيني، والبحث في الإستراتيجيات والآليات المناسبة لمكافحته، لدرء مخاطره على الأفراد والمجتمع الفلسطيني.

6.1 أهمية الدراسة

تمكن أهمية الدراسة كونها أولاً توضح مخاطر وسلبيات الفساد لأي مجتمع، وللمجتمع الفلسطيني بشكل خاص، خاصة في ظل مرحلة يعيشها الشعب الفلسطيني، وُصفت من قبل الكثيرين بأنها عملية بناء وتطوير على مختلف الأصعدة، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية، وثانياً كونها تربط بين محاربة الفساد في فلسطين من جهة، وتعزيز الانتماء الوطني للمواطنين الفلسطينيين من جهة أخرى، مبينةً الأثر السلبي الناجم عن وجود الفساد في السلطة الفلسطينية على الانتماء الوطني.

لذلك فإن الدراسة تحاول التعرف على مدى تأثير وجود الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على الانتماء الوطني للمواطنين الفلسطينيين، وتحاول وضع الآليات والاستراتيجيات المناسبة لمحاربته، وهي عبارة عن جهد نظري يُضاف لمجموعة الجهود النظرية والبحثية التي تناولت موضوع الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية، وتناولت الضعف والقصور في أداء المؤسسات الفلسطينية المختلفة، والتي كان وجود الفساد أحد أهم أسبابها.

7.1 منهج الدراسة

لمعالجة فرضيات الدراسة، والإجابة على الأسئلة التي تطرحها، اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف الوقائع والظواهر، وتفسيرها بدلالة المعلومات المتوفرة، معتمدين على المراجع والمنشورات المتوفرة حول الموضوع، والتقارير الصادرة عن هيئة الرقابة العامة والمجلس التشريعي، إضافةً للتقارير الصحفية وبعض استطلاعات الرأي التي تناولت موضوع الفساد.

8.1 حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تتناول الدراسة مسألة محاربة الفساد في فلسطين وأثرها على تعزيز الانتماء الوطني في المناطق الخاضعة لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية في الفترة الزمنية الممتدة بين عامي 1994م وحتى العام 2006م.

الحدود المكانية: تتناول الدراسة مسألة محاربة الفساد في فلسطين وأثرها على تعزيز الانتماء الوطني في المناطق الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة).

9.1 الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الفساد في فلسطين، وعالجت الآثار المختلفة التي يتركها الفساد على المجتمع الفلسطيني، تعددت هذه الدراسات وتنوعت، -وهي في الغالب دراسات جاءت لاحقة لإنشاء السلطة الفلسطينية- ، فهناك دراسات ربطت الفساد في

فلسطين بسوء أداء السلطة الفلسطينية على مختلف المستويات(الإدارية والسياسية والاقتصادية) معتبرة أن هذا الأداء هو سبب بروز وانتشار ظاهرة الفساد في فلسطين، جانب آخر من الدراسات ربطت هذا الأداء الذي وصفته "بالسيئ" في سياق التطور التاريخي لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل نشوء السلطة الفلسطينية، معتبرةً أن السلطة الفلسطينية ورثت الفساد وسوء الإدارة من منظمة التحرير الفلسطينية.

دراسات أخرى كانت على شكل تقارير صادرة عن مؤسسات حقوق الإنسان، كالتقارير الصادرة عن هيئة الرقابة العامة، والهيئة المستقلة لحقوق المواطن، والمجلس التشريعي الفلسطيني، أو على شكل تحقيقات صحفية. لكن هذه الدراسات والتقارير تناولت الموضوع من زاوية قانونية، ومنها ما أخذ شكل توصيف الظاهرة، والباحث هنا يعتقد بوجود ثغرة بحثية في الدراسات السابقة التي تناولت آثار الفساد تتعلق بتأثيره على الانتماء الوطني في فلسطين، محاولاً هنا سد هذه الثغرة البحثية من خلال ربط محاربة الفساد بتعزيز الانتماء الوطني، مما يضيف داعياً جديداً وملحاً من الدواعي الكثيرة لمحاربة الفساد في فلسطين، الأمر الذي يستدعي ضرورة البحث المعمق لظاهرة الفساد في فلسطين، وتبيان آثارها على المجتمع الفلسطيني، بخاصة ما يتعلق بتعزيز الشعور و الانتماء الوطني للمواطنين الفلسطينيين، لسد النقص في هذا الجانب.

ومن الأدبيات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة:

التقارير السنوية التي تصدرها الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، حيث أصدرت الهيئة (13) تقريرا سنويا عن حالة حقوق الإنسان الفلسطيني خلال السنوات الماضية (الفترة الممتدة بين عامي 1994 و 2007)، تعطي هذه التقارير صوره متوازنة وشامله عن حالة حقوق الإنسان، عن التقدم والتراجع في حالة حقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية، وكذلك عن نتائج تقييم عمل المؤسسات ذات العلاقة كما توثق التقارير بدقه وشمولية التطورات السلبية و الايجابية للسلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية)، مما يجعلها مرجعاً مهماً بالنسبة للباحثين والمعنيين. تأخذ هذه التقارير شكل التوصيف والإحصاء،

وترتكز في ذلك إلى الأبعاد القانونية من خلال رصدها لواقع الحال فيما يتعلق بحقوق الإنسان في المناطق الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية، وتلقيها للشكاوى من المواطنين حول التعديات على حقوقهم من قبل أجهزة السلطة الفلسطينية. كما تصدر الهيئة تقارير قانونية، وتقارير تقصي الحقائق وتقارير خاصة، وهي تقارير تتمحور في معظمها حول حقوق الإنسان في فلسطين.

ترتبط هذه التقارير والإصدارات بموضوع دراستنا من زاوية أن انتهاكات حقوق الإنسان تأتي في بعض جوانبها نتيجة الفساد المستشري في مؤسسات السلطة الفلسطينية، فالمجتمع الذي تُنتهك فيه حقوق الإنسان، يكون عرضة لتفشي الفساد بمختلف أشكاله ومستوياته، كما أن السلوك الفاسد بطبيعته يشل انتهاكا لحقوق الإنسان، كما و تتقاطع الأسباب المؤدية لانتشار الفساد بتلك العوامل المؤدية لانتهاك حقوق الإنسان، مثل غياب دور المؤسسات، وضعف القوانين وتجاوزها، والخلل في العلاقة بين السلطات الثلاث، وضعف المحاسبة والمساءلة وغيرها من الأسباب والعوامل، كما أن انتهاكات حقوق الإنسان تؤدي إلى نتائج قريبة من تلك النتائج التي يؤدي إليها الفساد على مستوى الانتماء الوطني، كانتشار الخوف وغياب المبادرة الشخصية، وابتعاد الفرد عن الاهتمام بالقضايا العامة.

دراسة بعنوان: "الفساد في فلسطين" للباحث باسم الزبيدي وآخرون [1] وهي مجموعة أوراق بحثية قدمها عدد من الباحثين، حيث قدم الباحث إياد البرغوثي ورقة بحثية بعنوان:" البعد الاجتماعي للفساد في فلسطين" تطرق فيها للفساد من حيث تعريفه والعوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية له، بالإضافة إلى العوامل التي تتعلق بطبيعة النظام السياسي الفلسطيني، كما بيّن البرغوثي خصائص وأنواع الفساد في فلسطين، ثم عالج الآثار الاجتماعية والسياسية والقيمية والثقافية للفساد في فلسطين، وفي ختام ورقته تعرض البرغوثي لمجموعة من الطرق والإجراءات التي اعتبرها مهمة في محاربة الفساد مع التركيز على البعد الاجتماعي لمحاربة الفساد.

[1] باسم الزبيدي وآخرون، **الفساد في فلسطين**، تحرير باسم الزبيدي، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس،2001

أما الباحث باسم الزبيدي فقدم ورقة بحثية بعنوان:" **الفساد والنظام السياسي في فلسطين**"، حيث استعرض فيها تعريف الفساد والعوامل التي يتأثر بها، وعرض لنماذج من الأنظمة السياسية التي يعتبرها أنظمة حاضنة ومهادنة للفساد، كالنظم السلطوية والنظم ذات الطبيعة الانتقالية، والنظم التابعة، من خلال توضيح مواصفات وخصائص النظام السياسي المحارب للفساد، وخصائص النظام المهادن للفساد، وبيّن الباحث موقع النظام السياسي الفلسطيني مقارنة بتلك الأنظمة، مبيناً الطبيعة الانتقالية التحويلية للنظام السياسي الفلسطيني، والنزعات السلطوية له، وتبعيته المالية والاقتصادية، حيث ربط الباحث في دراسته بين وجود الفساد و وبين خصائص وطبيعة النظام السياسي الفلسطيني، التي تجعل منه نظاماً مهادن للفساد، مشيراً إلى البناء المؤسسي للسلطة الفلسطينية وعلاقة ذلك بنشوء ونمو الفساد، وفي ختام ورقته تعرض الباحث لمجموعة من الإستراتيجيات لمحاربة الفساد.

أما ورقة الباحث سمير عبد الله فقد عالجت **مظاهر وأسباب ونتائج الفساد على التنمية الاقتصادية في فلسطين**، حيث توزعت على أربع محاور رئيسية، تطرق المحور الأول منها إلى أبرز مظاهر الفساد التي برزت منذ نشأة السلطة الفلسطينية، أما المحور الثاني فعالج أسباب بروز ظاهرة الفساد في فلسطين بوجه عام، مع التركيز على أسباب ظهورها في المجال الاقتصادي، وناقش المحور الثالث من الورقة نتائج وآثار الفساد على النشاط الاقتصادي في فلسطين، بينما تناول المحور الرابع بعض الطرق والإجراءات التي يراها الباحث هامة وضرورية لمحاربة الفساد على الصعيد الاقتصادي.

أما ورقة الباحث عزمي الشعيبي فتطرقت إلى **المبادرة التشريعية ودورها في معالجة الفساد**، حيث ركز الباحث على دور المجلس التشريعي الفلسطيني في محاربة الفساد، متناولاً الآليات التي اعتمدها المجلس التشريعي لذلك، والجهود التي بذلها في سبيل محاربة الفساد، من ضمنها لجان التحقيق، وسن القوانين، ومساءلة الوزراء، كما تعرّض الباحث لأبرز مظاهر وأشكال الفساد في القطاع العام الفلسطيني، والأسباب الرئيسية للفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي ختام ورقته أكد الباحث على أهمية دور المجلس التشريعي في محاربة الفساد،

كونه المؤسسة الرقابية على عمل السلطة التنفيذية، وصاحبة الحق في إصدار التشريعات والقوانين الناظمة للحياة العامة الفلسطينية.

تعتبر هذه الدراسة هامة جدا، كونها بحثت موضوع الفساد في فلسطين بشكل شمولي، وتعتبر أهم الدراسات التي عالجت موضوع الفساد في فلسطين، من حيث أسبابه والعوامل المؤدية إليه، والنتائج والآثار المترتبة على وجود الفساد في فلسطين، إلا أنها وبرغم شموليتها وأهميتها لم توضح العلاقة بين وجود الفساد في فلسطين وبين مستوى الانتماء الوطني للفرد الفلسطيني، ومدى تأثير وجود الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية على الانتماء الوطني للفلسطينيين، فقد تعرضت لذلك بشكل عابر من ضمن النتائج الاجتماعية المترتبة على وجود الفساد.

دراسة بعنوان: **"عن الفساد وسنينه"**[1] للباحث فهمي هويدي، برغم العنوان الذي قد يبدو عامياً وساخراً للدراسة، إلا أنها على درجة كبيرة من الأهمية، حيث يسلط الباحث الضوء على جوانب من التباين الشديد في جمهورية مصر العربية بين الطبقات والفئات الاجتماعية والسكانية، طبقة تستأثر بالموارد والاهتمام وتحتل المساحات الأكثر أهمية وظهوراً في وسائل الإعلام ويسميها مصر الأولى وطبقة أخرى تشكل الأغلبية ولكنها تكاد تكون محرومة من كل شيء، ولا تكاد ترى لها أثراً في التلفزيون والصحف إلا في أخبار الكوارث والحوادث، ويسميها مصر الثانية. وهناك الطبقة الوسطى التي تتعرض للتلاشي والتآكل رغم أنها تشكل التوازن والاعتدال وتحفظ الاستقامة والعافية في المجتمع حسب تعبير الباحث، ويعرض الباحث بقدر كبير من الإحاطة والمتابعة معلومات وملاحظات كثيرة عن الفساد في مصر، وهي أنواع واتجاهات من الفساد لا تقتصر على مصر، ولكنها تتيح المجال لمعرفة عن الفساد يمكن تعميمها وتقدير وقوعها في دول أخرى، والدراسة بشكل عام تبحث في أسباب الفساد في مصر، والعوامل التي تسهم في دفعه، والآثار الاجتماعية التي تترتب على وجوده.

[1] فهمي هويدي، **عن الفساد وسنينه**، ط1، دار الشروق للنشر، القاهرة: 2006

أهمية هذه الدراسة تكمن في معالجتها للفساد في المجتمع المصري و ما يترتب عليه من آثار اجتماعية وتفاوت طبقي داخل المجتمع المصري، لكن الدراسة لم توضح أثر وجود الفساد في مصر على الانتماء الوطني للفرد المصري.

ومن الدراسات الأجنبية ذات العلاقة بموضوع هذا الدراسة:

دراسة (Loren bascal, 2003) والتي حملت عنوان: **"العلاقة بين نظام الحكم الصالح ومستوى الولاء للمواطنين"[1]**. حيث هدفت هذه الدراسة لتوضيح العلاقة بين نظام الحكم الصالح ومستوى الولاء لدى الفرنسيين وأشارت الدراسة إلى أن العدالة الاجتماعية وتطبيق فلسفة إصلاح متجددة تزيد من مستوى الفخر والانتماء والولاء للدولة الفرنسية من جهة وتقلل من الفروق الطبقية بين مختلف طبقات المجتمع من جهة أخرى.

وقد أجريت هذه الدراسة على عينة عشوائية من موظفي القطاع العام في مدينة ستراسبورج، وأوضحت نتائج الدراسة أن الإصلاح يؤدي إلى تنمية روح الولاء لفرنسا، وتقديمه على ما سواه من صور الانتماءات الأخرى العرقية أو العنصرية.

تعتبر هذه الدراسة على درجة كبيرة من الأهمية كونها تبحث في العلاقة بين نظام الحكم الصالح ومستوى الانتماء والولاء لدى المواطن الفرنسي، وهي من أكثر الدراسات قرباً بموضوع دراستنا.

دراسة (Sergi klavisky, 2006) والتي حملت عنوان: **"أثر الفساد على العدالة الاجتماعية ومستويات الولاء لدى المواطنين في روسيا"[2]** حيث أوضحت الدراسة أن مطلب العدالة الاجتماعية لم يكن غائبا من مواثيق الحركة الشيوعية بل كان هو الأبرز ضمن الاتجاه العام ولكن كانت الأولوية تُمنح في الغالب للمطالب السياسية والإصلاحات الدستورية.

---

[1] Loren, bascal (2003): "**The relationship between good governance and the level of loyalty to the citizens**", University of Strasbourg, France

[2] Sergi, klavisky, (2006): **"Which carried the title of the impact of corruption on social justice and the levels of loyalty among citizens in Russia**" Russia.

وبيّنت الدراسة أن مفهوم العدالة الاجتماعية في روسيا اقترن على نحو خاطئ بمقولات المذهب الاشتراكي والنزعة الماركسية، التي بدأت تشهد تراجعا داخل الوعي الروسي في هــذه الفترة.

حيث أوضحت الدراسة أن الفساد ينخر في رأس المال الاجتماعي، إذ تنتشر اللامبــالاة والسخرية من السياسة والسياسيين، ويُنشّر ويُرسّخ لقيم الأنانية واحتقار العمل وإتقانه وكفاءتــه كمصدر أساسي للثروة، وكقيمة ومعيار للسلوك، فينتشر التوجه إلى الفساد والغــش والتــدليس والمراوغة، وكل هذا يؤدى إلى عدم الاستقرار السياسي، إذ تطلّع فئات فاسدة لا تجد موقعا لهــا في السلطة إلي تقويض السلطة القائمة لتحل محلها في مواقع السلطة والفساد والثروة الفاســدة. كما بيّنت الدراسة أن ذلك قد يدفع الدوائر غير الفاسدة في القــوات النظاميــة إلــى الانقــلاب وتقويض السلطة القائمة، بحجة القضاء على الفساد السياسي والاقتصادي، وبالتالي تكون النتيجة القضاء على الديمقراطية، وقيام حكم شمولي تتآكل قيمه ومبادئه المعلنة في ظل القهر وغيــاب المحاسبة والشفافية، فيتحول هو الآخر إلى بؤرة للفساد.

وأوضحت الدراسة أن جميع ما سبق يؤثر على العدالة الاجتماعية داخل روسيا وبالتالي يقلل بشكل كبير من مستويات الولاء لدى المواطنين.

هذه الدراسة على درجة كبيرة من الأهمية وذات صلة وثيقة بموضوع دراستنا، إذ أنهــا تبيُن اثر الفساد على مستوى الولاء لدى المواطنين في روسيا، وتوضح أن الفســاد يســهم فــي ترسيخ القيم التي تعيق تقدم وتطور المجتمع، فضلا عن حالة عدم الاستقرار السياسي التي تنتج عنه، بالإضافة إلى التفسخ الاجتماعي، معتبرةً أن الفساد يؤثر سلبا على العدالــة الاجتماعيــة، والتي بدورها تقلل من مستوى الولاء لدى المواطنين.

دراسة (Crown Eleine, 2007) حملت هذه الدراسة عنوان: **"أثر الحكم الراشد على التنمية السياسية في جنوب أفريقيا"**[1]. حيث أشارت الدراسة إلــى ضــرورة أن تجــد التنميــة

[1] Crown, Eleine, (2007): "**This study blamed the impact of good governance on the political development in South Africa**", Cape Town.

السياسية الاهتمام الذي تستحقه، سواء في البحوث العلمية أو في الرأي العام، فمصطلح الحكم الراشد بمرتكزاته الثلاثة : الدولة المجتمع المدني، والقطاع الخاص بحاجة إلى إصلاح و الذي بدأ النقاش يتسع عن ضرورته وأثر غيابه على تطور الدول خاصة السياسي، كما بينت الدراسة أن التنمية السياسية تعنى بنظام الحكم والعلاقة التبادلية بين المجتمع والأفراد في جانب، و الدولة في الجانب الأخر.

وبينت الدراسة أنه إذا كان مقياس التنمية الاقتصادية وكفاءتها هو النمو الكمي، و معيار التنمية الاجتماعية وكفاءتها هو التوزيع العادل للثروة، فإن بين أهم مقاييس التنمية السياسية وكفاءتها هو المشاركة، ومحاربة الفساد، وشفافية ومؤسسية نظام الحكم والسلطة، اللتان تسمحان بالمحاسبة لأجهزة الدولة، وأصحاب المناصب التشريعية والتنفيذية السياسية والتنفيذية فيها.

وبينت الدراسة أن السلطة ونظام الحكم في جانب والثروة في الجانب الأخر، هما وجهان لعملة واحدة، فالسلطة وسيلة للثروة، والتأثير على امتلاكها وتراكمها بصورة مباشرة، خاصة في الدول النامية، والثروة وسيلة للسلطة والتأثير عليها وهذه العلاقة هي موضوع الاقتصاد السياسي، لذلك لا يمكن معالجة الآثار الاقتصادية للفساد بمعزل عن معالجة الآثار السياسية له. وبينت الدراسة أن السلطة الفاسدة تؤدي إلى زيادة معدلات الهجرة كما تؤدي إلى هروب الاستثمارات المحلية من جنوب أفريقيا.

والدراسة وفقا للمعالجة التي قدمتها تعتبر مهمة وذات صلة قوية بموضوع دراستنا، خاصة أنها بيُنت بعضاً من آثار الفساد على المستوى الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بموضوع الهجرة، كما ربطت بين معالجة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد، موضحةً ضرورة المعالجة الشاملة لآثار الفساد، والتي بدونها أي المعالجة الشاملة - لا يمكن الفكاك من آثار الفساد.

10.1 محتويات الدراسة

لغرض تغطية هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول رئيسية، يتناول الفصل الأول الإطار المنهجي والدراسات السابقة، أما الفصل الثاني (الإطار النظري) فيعالج الفساد من ناحية نظرية، من حيث تعريفه وأسبابه وآثاره على مختلف الأصعدة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتأثيره بشكل خاص على الانتماء الوطني، ويعالج الفصل الثالث من الدراسة واقع الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية من حيث أسبابه ومظاهره وأشكاله، والعوامل التي أسهمت في بروزه، أما الفصل الرابع فيناقش آثر محاربة الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية على الانتماء الوطني للمواطنين الفلسطينيين، حيث تتطرق الدراسة إلى العوامل التي تسهم في تعزيز الانتماء الوطني في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، وإلى الجهود التي بَذلت لمحاربة الفساد في فلسطين، على مختلف الأصعدة، المالية والسياسية والإدارية والقضائية، والتحديات التي واجهت عملية الإصلاح في فلسطين، ثم يتناول هذا الجزء مجموعة من المداخل المناسبة لمحاربة الفساد، مشيراً إلى أهمية محاربة الفساد للمجتمع الفلسطيني على مختلف الأصعدة وخاصة الانتماء الوطني، وكيف تؤدي محاربة الفساد من بين عوامل أخرى إلى تعزيز الانتماء الوطني للمواطنين الفلسطينيين.

وفي الختام تستعرض الدراسة النتائج التي تم التوصل إليها، وبناءً عليها تقدم الدراسة بعض التوصيات الهامة في معالجة المشكلة التي تم بحثها.

الفصل الثاني

الفساد والانتماء الوطني

الإطار النظري والمفاهيمي

الفصل الثاني

الفساد والانتماء الوطني

الإطار النظري والمفاهيمي

1.2 مقدمة

يجمع الباحثون والمختصون في مجال السياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون بأن ظاهرة الفساد هي ظاهرة اجتماعية وسياسية موجودة في كل المجتمعات (المتقدمة والنامية) على مر العصور وتمثل عاملاً مشتركاً بين شعوب الأرض قاطبةً، وأن الظاهرة قد ازدادت حدة في العصر الراهن بشكل كبير خاصة في الدول النامية.

فالفساد ظاهرة قديمة لازمت المجتمعات الإنسانية، تباينت أشكالها وتعابيرها وحدتها ومدى انتشارها، تبعاً للتباين في مستويات تطور واستقرار البُنى السياسية والاجتماعية والاقتصادية لدى الدول، وترتب على هذا التباين درجة من الاختلاف بين مجتمع وآخر من حيث معنى وأسباب الفساد والإستراتيجيات الأمثل لمحاربته. بحيث يمكننا ملاحظة في تفسير ظاهرة الفساد بين مجتمع وأخر تبعاً لاختلاف الثقافات والقيم السائدة فيها، كما تختلف النظرة لظاهرة الفساد باختلاف الزاوية التي يتم من خلالها معالجتها، ما بين رؤية سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، الأمر الذي يبرر الاختلاف في تحديد مفهوم الفساد.

يعالج هذا الفصل مفهومي الفساد والانتماء الوطني، والمفاهيم المرتبطة بهما، حيث يستعرض بداية التعريفات المتعلقة بظاهرة الفساد، ثم أسبابه ومظاهره والآثار المترتبة على وجوده في المجتمعات، ثم يتطرق إلى الانتماء الوطني والمفاهيم المتعلقة به، ثم تبيان أثر الفساد على الانتماء الوطني.

2.2 تعريف الفساد

لا يوجد هناك تعريف محدد للفساد بالمعنى الذي يستخدم فيه هذا المصطلح اليوم رغم اتفاق معظم المختصين على ارتباط معنى الفساد بما هو سيء في المجمل، إذ لا يوجد تعريف

جامع مانع لماهية الفساد، ويرجع اختلاف الباحثين حول تعريف الفساد إلى أن الفساد كغيره من الظواهر السياسية والاجتماعية، يتأثر بمجموعة من العوامل المتداخلة، والتي قد تختلف من مجتمع لآخر، تبعاً لذلك تختلف ماهية الفساد من بلد لآخر ومن مجتمع لأخر، كما ويرتبط بالزاوية التي يُنظر منها للفساد، التي تستند إلى أبعاد قيمية قد تختلف النظرة إليها من مجتمع إلى آخر، كما تتأثر عملية توصيف وتعريف الفساد بالحقل العلمي والمنظور الذي ينطلق منه الباحث، فمثلاً إجراءات التمويل السياسي التي تعد قانونية في بلد معين، (مثل تمويل الحملات الانتخابية للمرشحين السياسيين)، قد تعتبر غير قانونية في بلد آخر، وقد تكون لقوات الشرطة والمدعون العامون في بعض البلدان صلاحيات واسعة في توجيه الاتهامات، الأمر الذي يجعل من الصعب حينها وضع حد فاصل بين ممارسة الصلاحيات من جانب، و الفساد من جانب آخر، وقد تتحول الممارسات التي تعد فساداً سياسياً في بعض البلدان إلى ممارسات مشروعة وقانونية في بلدان أخرى[1]، مما يجعل للفساد معانٍ مختلفة، حسب اختلاف ثقافة وقيم المجتمعات، فالرشوة في مجتمع ما جريمة يعاقب عليها القانون، بينما قد تعني هدية في مجتمع آخر، والمسؤول أو القائد السياسي الذي يساعد أصدقاءه ومناصرية وأفراد عائلته، قد يكون صالحاً ويستحق الثناء في بعض المجتمعات، وفاسداً يستحق العقاب في مجتمعات أخرى[2]. لذا لا يتوفر إجماع على تعريف شامل يطال أبعاد الفساد، يحظى بإجماع الباحثين. لكن لما كانت ظاهرة الفساد قد حظيت في الآونة الأخيرة باهتمام الباحثين في مختلف الاختصاصات الإنسانية كالاقتصاد والقانون وعلم السياسة وعلم الاجتماع، و حيث أن جهات عدة اجتهدت في التعريف، نحاول هنا أن نستعرض أهم تلك التعريفات التي عالجت موضوع الفساد، فهناك تعريفات أكدت على أهمية البعد الأخلاقي، وهناك تعريفات أخرى ركزت على المنظور الاقتصادي، وهناك تعريفات عالجت تعريف الفساد من الوجهة القانونية، بينما توجد تعريفات أخرى ركزت على منظور الصالح العام، نشير هنا إلى أهم تلك التعريفات، مع التركيز على خلاصة تلك التعريفات دون الخوض بالتفاصيل على النحو التالي:

---

[1] دراسة عن تعريف الفساد وتأثيراته، موقع المؤتمر نت على شبكة الإنترنت، (2007/4/13)، متاح في/ http://www.almotamar.net/news/42713.htm

[2] سوزان أكرمان، **الفساد والحكم**، ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2003، ص23

1- في علم الاقتصاد: تركزت تعريفات الباحثين في علم الاقتصاد في معظمها على العلاقة ما بين الاستثمار والتنمية الاقتصادية من جهة، ونوعية المؤسسات الحكومية من جهة أخرى. يُستنتج من هذه التعريفات في معظمها أن ضعف المؤسسات العامة هو أحد أهم عوامل الفساد الذي يقود إلى انخفاض الاستثمار وبالتالي إلى بطء عجلة التنمية[1]، وهي ترتبط في الغالب بين تبديد الثروة القومية وفساد الحكم، وبروز ظواهر وأنماط تسهم في تبديد ثروات الوطن، مثل التهرب الضريبي، والاختلاس من الأموال العامة، وتحويلها للخارج لحسابات خاصة، والتلاعب بالفواتير، والتجاوز الجمركي، وغيرها من المظاهر المرتبة بممارسة الفساد الاقتصادي.

2- في علم القانون: تركزت تعريفات خبراء القانون على أن الفساد يعد اختراقاً للنظم القانونية، وتجاوزا للقوانين، سواء بالخروج عنها، أو استغلال غيابها وثغراتها، من أجل تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية أو تجارية، فالبحوث في هذا المجال تحسب الفساد انحرافاً عن الالتزام بالقواعد القانونية، سواء من خلال تجاوزها ومخالفتها الصريحة أو غير المباشرة، وهناك شبه إجماع على أن للفساد أثراً مدمراً على حكم القانون ولاسيما عندما يطال القضاء[2]. فالفساد من الوجهة القانونية يعتبر خروج عن القانون والنظام، سواء بعدم الالتزام بهما، أو استغلال غيابهما بغية تحقيق مصالح خاصة، سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، لفرد أو لجماعة معينة، أو من خلال التحايل والالتفاف على القوانين، وتفسيرها بطريقة تتماشى مع المصالح الخاصة لفئة محددة، أو استثمار ثغراتها والاستفادة منها[3] ترتكز تعريفات الفساد من المنظور القانوني على عنصريين، أولهما مخالفة القانون والنظام وتعليمات المنصب العام بشكل غير منسجم مع القيم الأخلاقية

---

[1] علي وتوت، توصيف ظاهرة الفساد، موقع جريدة الصباح على شبكة الإنترنت، (2005/3/21) متاح في/ http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=9145

[2] المرجع السابق.

[3] عبير مصلح وآخرون، **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد** الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) ط1، رام الله، 2007، ص 57

السائدة في المجتمع، والثاني سوء استخدام المنصب العام أو استغلاله بهدف خدمة أغراض خاصة أو تحقيق منافع شخصية مادية أو معنوية[1].

3 - في علم السياسة: تركزت تعريفات علماء السياسة والمختصين فيها على التأكيد والربط بين الفساد من جهة، وفساد الحكم من جهة أخرى ذلك أن الحكم الصالح يكون عدواً للفساد بكل أنواعه. حيث ركزت تعريفات علماء السياسة على علاقة الفساد بشرعية الحكم، ونماذج القوى السياسية، ودور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد[2] .

كما يتم تعريف الفساد سياسياً بأنه " الإخلال المتعمد بقواعد الحياة السياسية المنصوص عليها في الدستور والمواثيق الداخلية للدولة وكذلك المواثيق والمعايير العالمية التي تم إقرارها بواسطة الهيئات الوطنية، ولا تخالفها[3]"

من هذا المنظور السياسي للفساد، فإن الفساد هو محاولة شخص ما تحقيق مصالحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، وهناك نظرة أخرى في هذا السياق، تقول بأن الفساد هو ما يقرر الرأي العام أنه فساد، وذلك وفقا لمعاييره الثقافية والاجتماعية، وهناك نظرة ثالثة إلى الفساد تركز على ما يحمله من انتقاص لمبدأ تكافؤ الفرص، ويقود بالتالي إلى الإضرار بالجمهور والمصلحة العامة[4].

ربطت هذه التعريفات بين طبيعة النظام السياسي من جهة، وبين السلوك الفاسد لرجال الحكم من جهة أخرى، فالحكام الفاسدون يدعمون السياسات التي تجني الأرباح الشخصية لهم حتى لو أدى ذلك إلى هبوط الدخل القومي والحاكم الفاسد ينظم الدولة بطريقة تساعد على زيادة

---

[1] على الصاوي، **دور المجالس العربية في محاربة الفساد**، ورقة مقدمة فئ مؤتمر "برلمانيون ضد الفساد: تعزيز الشفافية والمحاسبة فى العالم العربى"، الذى تنظمه "المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد" GOPAC، بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية Transparency International وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP، والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافيةLTA بيروت، 18 نوفمبر/تشرين الثانى 2004. ص30

[2] Dwivedi, S.N. and G.S. Bhargava (1997), **Political Corruption .** New yourk:Popular Book House.p67

[3] على الصاوي، **دور المجالس العربية في محاربة الفساد** مرجع سابق، ص 31

[4] المرجع السابق ص31

مكاسبه الشخصية، سواء أكانت مادية أم معنوية، فالفساد سياسياً يرتبط بنوعية وطبيعة نظام الحكم، وطبيعة المؤسسات العامة في ظل هذا النظام، ومدى توفر الإرادة لديه لبناء دولة عصرية حديثة تنتهج الشفافية والوضوح وتستهدف الصالح العام.

4- في علم الاجتماع: حاول المختصون في علم الاجتماع التأكيد على أن الفساد هو علاقة اجتماعية تتمثل في انتهاك قواعد السلوك الاجتماعي التي تتعلق بالمصلحة العامة وحقيقة أن ممارسة الفساد مرجعها إلى عدم استقامة ذاتية للشخص الذي يمارسه و من ثم فهو انتهاك لقيمه وقيم المجتمع الذي يمارس ضده هذا السلوك[1]. حيث ذهب عدد من علماء الاجتماع إلى أن الصور المختلفة من السلوك الإنحرافي، إنما تنجم عن عدم القدرة على تحقيق الأهداف بالوسائل المشروعة، ما يدفع الأفراد إلى اللجوء إلى الوسائل غير القانونية بغية تحقيق الأهداف الخاصة بهم[2].

وقد حاولت المؤسسات الدولية ذات العلاقة بموضوع الفساد الاجتهاد في تعريف وتوصيف ظاهرة الفساد، فالفساد في تقرير منظمة الشفافية العالمية[3] هو: "سوء استعمال الوظيفة في القطاع العام من أجل تحقيق مكاسب شخصية"[4].

ووضع البنك الدولي تعريفاً للنشاطات التي تندرج تحت تعريف الفساد على النحو التالي " استعمال الوظيفة العامة للكسب الخاص"[5]. وعلى هذا النحو ينظر للفساد بأنه "علاقة الأيدي

[1] علاء حافظ الحطاب، وجوه الفساد الإداري، موقع شبكة عراق المستقبل، (2008/5/11)، متاح في/ http://www.iraqfuture.net/all-article/2008/article_191.htm

[2] غيلين تي، ثقافة الفساد، موقع مجلة الأضواء على شبكة الإنترنت، متاح في/ http://www.aladwaa.nl/modules.php?name=News&file=article&sid=3531

[3] منظمة الشفافية الدولية تأسست في العام 1993 وتتخذ من برلين (ألمانيا) مقراً لها، وهي تعمل على كبح جماح الفساد على مستوى العالم، وتعتقد أن الإصلاح الإداري ضروري لأي دولة لم تسجل مستوىً مقبولاً من النقاط على المقياس الذي أوجدته المنظمة لهذا الغرض. وحسب تقريرها السنوي للعام 2005م، تتمتع الدول الاسكندنافية بأفضل سجل في محاربة مختلف أنواع الفساد في المعاملات الرسمية، إذ هناك شبه عدم وجود للرشوة ومحاولات إغراء أصحاب القرار للحصول على فوائد تجارية أو شخصية.

[4] تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2005م، موقع المنظمة على شبكة الإنترنت/ متاح في/ http://www.transparency.org/publications/gcr

[5] البنك الدولي، **الدولة في عالم متغير** تقرير عن التنمية في العالم، 1997م، ص108

الطويلة المتعمدة التي تهدف لاستنتاج الفوائد من هذا السلوك لشخص واحد أو لمجموعة ذات علاقة بالآخرين"[1].

أما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد للعام 2003 فقد أشارت إلى الحالات التي يترجم فيها الفساد إلى ممارسات فعلية، ومن ثم تجريم هذه الممارسات، مثل: الرشوة في القطاعين الخاص والعام، والاختلاس، واستغلال النفوذ والمتاجرة به، وإساءة استغلال الوظيفة، وتبييض الأموال، والثراء غير المشروع، وغير ذلك من أوجه الفساد[2].

وهناك محاولات من قبل كثير من الباحثين لتقديم تعريف شامل للفساد، من هذه التعريفات ما تعتبر الفساد أنه "سلوك ينحرف عن الواجبات الرسمية بسبب مكاسب خاصة، (مالية أو لمكانة خاصة)، أو سلوك يخرق القانون عن طريق ممارسة بعض أنواع السلوك الذي يراعي المصلحة الخاصة"[3].

يُستنتج من التعريفات السابقة أن الفساد بمعناه العام أوسع شمولاً من الفساد الإداري، ذلك أن الفساد بمعناه العام يشمل أفعالاً تقدم على ممارستها مجموعات من الأشخاص ليست في سلك الدولة، أو المؤسسات الرسمية التابعة لها، أو أن أفرادها يعملون في الدولة، ولكنهم لا يستثمرون مواقعهم الوظيفية في تلك الأعمال، الأمر الذي ينفي عنهم ممارسة الفساد الإداري ويجعلها أقرب إلى الفساد بمعناه العام. أما الفساد الإداري فأهم شروطه أن يكون مُمارس الفساد موظفاً في مؤسسة من مؤسسات الدولة، ويستثمر موقعه لممارسة الفعل المصنف ضمن الفساد[4].

---

[1] البنك الدولي، مساءلة الهيئات الفاسدة، موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنت، متاح في/ **h**ttp://www.worldbank.org/sanctions

[2] علي أبو دياك وآخرون، **السياسات والتشريعات الفلسطينية في مكافحة الفساد**، الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية(أمان) ط1 رام الله، 2008، ص16

[3] روبرت كليتجارد، **السيطرة على الفساد**، ترجمة: على حسين حجاج، مراجعة: فاروق جرار، دار البشير، عمان، 1994، ص 46

[4] سعاد عبد الفتاح محمد، الفساد الإداري والمالي، كتاب إلكتروني، متاح في/ http://www.iraqfoundation.org/projects_new/act/Research%204-%20Administrative%20and%20Financial%20Corruption.doc

ومهما اختلفت التعريفات في بعض جوانبها إلا أنها جميعاً تعبر عن مفهوم الفساد، الذي يعني في اللغة "خروج الشيء عن الاعتدال مثل: التلف، والعطب، والاضطراب، والخلل، وإلحاق الضرر..الخ، كأن نقول فسد العقل أي بطل، وفسد الرجل أي جانب الحكمة والصواب... الخ، والمفسدة هي خلاف المصلحة، والفساد يقابله الصلاح والإفساد يقابله الإصلاح"[1]. كما تتفق تلك التعريفات على بعض الجوانب المهمة في ممارسات الفساد، كاستغلال المنصب العام لتحقيق مصالح شخصية، وأن الفساد عمل مخالف للقانون والنظام، ولا ينسجم مع القيم الأخلاقية السائدة في المجتمع، كما اتفقت تلك التعريفات على الهدف والغاية من الفساد، وهو الحصول على كسب خاص، أو منفعة شخصية.

أما التعريف الذي تتبناه الدراسة فهو " استخدام المنصب العام لتحقيق منافع ومصالح خاصة، والتي يمكنها أن تكون مادية(أموال) أو معنوية (مكانة ونفوذ) ، ويأخذ الفساد أيضاً صيغة الخروج عن أحكام القوانين والنظم واللوائح، وذلك من خلال إما تجاهلها وإهمالها، وإما من خلال تأويلها وتفسيرها بطريقة استبدادية تفقدها معانيها ولياقتها وتجعل منها هياكل بلا مضمون"[2]. ذلك أن هذا التعريف يعتبر الأكثر شمولاً، يقدم تفسيراً لأي عمل فاسد من ناحية الغاية المتبغاه من الفساد، ومن ناحية خروجه عن النسق القانوني السائد في المجتمع.

3.2 أسباب الفساد

الفساد ظاهرة متشعبة، تتداخل فيها جملة من العوامل والأسباب المؤدية لها، وتختلف الأسباب التي تؤدي إلى نمو الفساد وانتشاره في البلدان النامية عنها في الدول المتقدمة، فالعوامل التي تساعد في نموه في الدول النامية تختلف إلى حد كبير عن تلك العوامل المساعدة في نموه في الدول المتقدمة، إلا أن طرق ممارسة الفساد متشابهة إلى حد كبير، ويمكن إجمال مجموعة من الأسباب العامة التي تؤدي إلى بروز هذه الظاهرة، تشكل في مجملها ما يُعرف ب "بيئة الفساد". وهي أسباب كما قلنا تتواجد في مختلف المجتمعات، إلا أنها تتدرج في أهميتها من

---

[1] الفساد، موقع الموسوعة الحرة على شبكة الإنترنت، متاح في/ http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF

[2] باسم الزبيدي وآخرون، **الفساد في فلسطين** الفساد والنظام السياسي في فلسطين مرجع سابق، ص3

مجتمع لآخر، فقد يكون لسبب ما أهمية كبرى في انتشار الفساد في مجتمع ما، بينما يكون في مجتمع آخر سبباً ثانوياً، وبشكل عام يمكننا إجمال أهم أسباب انتشار الفساد في النقاط التالية:

1 - طبيعة النظام السياسي تلعب دور هام في محاربة الفساد أو التعايش معه واحتضانه وتشجيعه، فالنظام السياسي ذو الطبيعة الديمقراطية التي تسمح بالمشاركة السياسية، وتعتمد الانتخابات كآلية للوصول للسلطة، وتفسح المجال أمام وسائل الإعلام، ومؤسسات المجتمع المدني لتكون حرة، تتمكن من القيام بدورها في المجتمع بفعالية، وتحترم الحقوق والحريات فإن الفساد يكون في أقل درجات انتشاره وخطورته، نظراً لامتلاك هذه الكيانات العديد من الوسائل والأدوات لمحاربة الفساد حال ظهوره، كوجود سلطة القانون والمؤسسات الفاعلة، واحترام حقوق الإنسان، وتوازن العلاقة بين السلطات الثلاث في الدولة، مما يحول دون بقاء الفساد أمراً سرياً[1]. على العكس من ذلك، فالنظم ذات الطبيعة السلطوية، التي لا تسمح بالمشاركة السياسية، ولا تؤمن بحرية الإعلام، ولا تحترم حقوق وحريات الأفراد، تعتبر أنظمة مهادنة وحاضنة للفساد، لغياب دور المؤسسات الفاعلة، وغياب التوازن بين السلطات الثلاث في الدولة، والتضييق على الحريات، وغيرها من خصائص وسمات هذه الأنظمة، التي تعتبر خصائص مناسبة تشكل دفيئة لنمو ظاهرة الفساد واستشراءها في المجتمع. كذلك الأنظمة ذات الطبيعة التحويلية الانتقالية تشكل أحيانا كثيرة بيئة مناسبة لنمو الفساد، حيث تشهد هذه الأنظمة ظروفاً خاصة، سواء على الصعيد السياسي مثل الانتقال من مرحلة الاحتلال إلى الدولة، أو على الصعيد الاقتصادي مثل الانتقال من نظام اقتصادي إلى آخر، والتي تترافق غالباً مع حداثة أو عدم اكتمال بناء المؤسسات والقوانين والتشريعات، الأمر الذي قد يسهم في خلق بيئة حاضنة للفساد، أو قابلة للتعايش معه. يرتبط بذلك تردي مستوى الحكم، ومدى التزامه بفرض سيادة القانون، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وضعف نظام الحكم الذي لا يستطيع نتيجة حالة الضعف التي تعتريه من إحكام السيطرة على مجريات الأمور، مما يسهم في بروز حالات التسيب

[1] باسم الزبيدي وآخرون، **الفساد في فلسطين** الفساد والنظام السياسي في فلسطين مرجع سابق ص 42

والانفلات، الأمر الذي يتيح المجال لممارسة المخالفات القانونية، وما يترتب عليها من ممارسة الفساد[1].

2- جهل أفراد المجتمع بحقوقهم التي يجب توفيرها من قبل الدولة، فالجهل بالحقوق يسهم في خلق نوع من قبول الوساطة والتعاطي معها بغية الحصول على الحقوق، كالحصول على الوظيفة العامة أو العلاج، أو غيرها من الحقوق المطلوب من الدولة توفيرها، مما يُشعر الفرد أن بعض مسؤولي الدولة يقدمون له "خدمة" وامتيازات، ويمنحونه حظوة خاصة، ويُفضلونه عن غيره من المواطنين، بالرغم من أن ما قد يحصل عليه هو أقل من حقه الذي يكفله له القانون. كما أن جهل الإنسان بالإجراءات اللازمة لإنجاز معاملته يجعله عرضة لإستغلال الموظف الفاسد الذي يقوم باستغلال جهله للحصول على المال منه مقابل إنجاز معاملته بسرعة، بالرغم من أن واجب الموظف شرح وتعريف المراجعين بالمطلوب من إجراءات لإتمام المعاملات ولذلك تعتبر قلة الوعي لدى المواطنين بحقوقهم وبأن تقديم الخدمة العامة لهم واجب وحق، من الأمور التي تُسهّل استغلالهم من الموظفين الفاسدين مما يسهم في بروز مظاهر الفساد وتغلغلها في المجتمع[2].

3- غياب سيادة القانون، بمفهومه الشكلي والجوهري، فحينما يغيب القانون يصبح من السهل تجاوز الحريات وانتهاك الحقوق، ويختل التوازن بين السلطات الثلاث في الدولة، ويتشكل مناخ مناسب لنمو الفساد واستشراءه في المجتمع، فتُصادر حرية التعبير، ويضعف دور الإعلام، وتُهمش الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، وتصبح دون فعالية. غياب القانون يشجع عناصر الفساد على الاستمرار في فسادهم، وتصبح إدارة الشأن العام في الدولة عرضة للمزاج والأهواء، فالقانون هو الذي ينظم حياة الناس، وهو الذي ينظم عملية تقديم

---

[1] عبد الرحمن أبو عرفه، الفساد في المجتمع الفلسطيني، ملف الكتروني، متاح في/ www.aman-palestine.org/documents/corruption/abuarafehdoc.doc

[2] أحمد أبو دية، الفساد الداء والدواء، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان 2004، كتاب إلكتروني، متاح في / http://www.aman-palestine.org/Documents/Publication/children.doc

الخدمات العامة في المجتمع، ومن خلاله تتم عمليات المحاسبة والمساءلة للمتجاوزين، وقد كشفت العديد من الدراسات أن تفشي الفساد هو في أحد وجوهه بسبب غياب القانون[1].

4 - ضعف الجهاز القضائي، وعجزه عن تنفيذ الأحكام، وخضوعه لنفوذ السلطة التنفيذية، الأمر الذي ينفي عنه صفة الاستقلالية، مما يقلل من دوره في محاربة الفساد، فغياب القضاء المستقل يشجع عناصر الفساد على الاستمرار في فسادهم، لأنهم يعلمون أنه لا يوجد قضاء مستقل يحاسبهم على أفعالهم، مما يُفقّد الناس ثقتهم بالقضاء والقانون، و يدفعهم للتعامل مع عناصر الفساد لقضاء مصالحهم، وإذا ما أضيف إلى ذلك ضعف أجهزة الرقابة في الدولة، الأمر الذي يضعف أدوات المساءلة في الدولة، مما يسهم في نمو الفساد[2].

كذلك غياب رقابة الدولة ومتابعة عمل الموظفين في الوزارات والمؤسسات العامة للتأكد من إلتزامهم بالقانون وعدم استغلالهم لمناصبهم وقيامهم بواجبهم في خدمة المواطنين بسرعة ودون استغلال، من الأسباب التي تسهم في انتشار الفساد.

وغياب دور مؤسسات المجتمع المدني، خاصة تلك المتخصصة في محاربة الفساد، وعدم قدرتها وفعاليتها في الرقابة على ممارسات الحكومة، مما يجعل يد الحكومة طليقة دونما كوابح، ويجعل هذه المؤسسات غير ذات جدوى في الكشف عن الفساد وبالتالي محاربته.

5 - ضعف دور السلطة التشريعية (البرلمان)، سواء على الصعيد التشريعي، من خلال سن القوانين والتشريعات التي تنظم وتقنن عمل المؤسسات المعنية بإدارة الشأن العام في الدولة، وتوضح منظومة الحقوق والواجبات، والعقوبات على المتجاوزين، أو على الصعيد الرقابي على عمل السلطة التنفيذية وأجهزتها، من خلال تفعيل أدوات المراقبة والمساءلة والمحاسبة التي تتيحها القوانين عادة في هذا السياق، الأمر الذي يجعل من السلطة التشريعية هيكلاً ضعيفاً، مما يسهم في نمو ظاهرة الفساد وانتشارها. السلطة التشريعية هي الجهة المخولة

---

[1] سحر حويجة، كيف نحارب الفساد، موقع مجلة الحوار المتمدن على شبكة الإنترنت، العدد 1413، (2005/12/28) متاح في/ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=53424

[2] عبير مصلح وآخرون، **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**، مرجع سابق، ص 70

بالإشراف والمراقبة على مختلف البرامج التي ترعاها وتنفذها السلطة التنفيذية، وهي التي تصادق على ميزانية الدولة، وتراقب عملية تنفيذها، وهي الجهة التي تصدر التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية، وهي التي تحاسب الحكومة (السلطة التنفيذية) على الانتهاكات التي ترتكبها، ويمكن إجمال الدور الرقابي للبرلمانات في أربع مجالات أساسية هي[1]:

- المصادقة على المطالب التشريعية التي تتقدم بها الحكومة.

- المصادقة على الموازنة والسياسة الضريبية التي تقترحها الحكومة بغية جمع الموارد المالية اللازمة.

- المصادقة على الإنفاق أو التقديرات (عمليّة التوريد) حول كيفية إنفاق الضرائب التي تتم جبايتها بموجب السياسات العامة.

- مناقشة التقارير المختلفة التي ترفعها الحكومة إليه.

هذه الإمكانات المتاحة للبرلمان، تمكنه من لجم الفساد والسيطرة عليه ومكافحته مكافحة فعالة، لكن حينما يكون البرلمان ضعيفا، خاضعاً لنفوذ السلطة التنفيذية، وغير قادر على القيام بدوره على الصعيدين التشريعي والرقابي، فان الفساد ينتشر ويزداد.

6 - ضعف دور وسائل الإعلام المختلفة، ومحدودية مساحة حريتها، الأمر الذي يجعلها أداة غير فعالة في منع انتشار الفساد ومحاربته، بل ومن الممكن أن تتحول بعض وسائل الإعلام إلى مساندة، وداعمة للفساد، بالسكوت عنه أحيانا، أو بتجميل بعض الممارسات الفاسدة للتخفيف من وطأتها أحيانا أخرى، أو من خلال التركيز على قضايا أخرى للفت انتباه المواطنين عن الممارسات الفاسدة. وسائل الإعلام تتحمل مسؤولية هامة في محاربة الفساد، من خلال الكشف عنه، ونشر الحقائق وتشكيل رأي عام ضاغط ضد السلوكيات الفاسدة،

[1] علي الصاوي وآخرون، دور البرلمانات في مكافحة الفساد - واقع وتجارب من العالم العربي، كتاب إلكتروني، متاح في/ www.aman-palestine.org/Documents/ARPAC.doc

ولكي تقوم وسائل الإعلام بدورها لابد أن تتوفر لها الحرية التامة التي يجب أن يكفلها القانون، كما لابد من تمكينها من الوصول إلى المعلومات اللازمة والضرورية في ظل بيئة من الشفافية المتعلقة بالمعلومات الخاصة بعمل مؤسسات الدولة، مما يمكنها من أن تكون أداة هامة في مراقبة عمل هذه المؤسسات، والكشف عن المخالفات والسلوكيات المنحرفة الخاصة بعملها.

7- هناك عوامل اقتصادية تسهم في نمو وانتشار الفساد، كالفقر، والبطالة والتنافس غير المنضبط في السوق الخاص وسيادة الاحتكار، وغياب المنافسة والشفافية في العقود الحكومية والمناقصات[1]. وتدني رواتب الموظفين في القطاع العام، وارتفاع مستوى المعيشة، الأمر الذي يدفع بعض الموظفين إلى البحث عن مصادر بديلة للدخل، والتي غالباً ما تكون من خلال استغلالهم للوظيفة العامة في سبيل تحقيق كسب خاص إضافي، مما يشجع على الفساد.

8- انخفاض المخاطر المترتبة على الإنغماس في السلوكيات الفاسدة، فقد تكون العقوبة المنصوص عليها في القوانين لا تشكل رادعاً عن ارتكاب الأعمال الفاسدة، ناهيك عن ضعف القوانين وتعطيلها، وسهولة الإلتفاف عليها، و ضعف الإشراف الحكومي وإضفاء الطابع الشخصي على العلاقات الاقتصادية، بشكل يمكن أن يؤدي إلى تقويض معايير السلوك الرسمي والخاص على حد سواء، بحيث يصبح من الصعب معاقبة شخص ما على سوء التصرف إذا كان هناك تصور عام بأن الأشخاص الآخرين، بما في ذلك كبار المسؤولين يفعلون الشيء نفسه ولا يتعرضون للمساءلة والخضوع للمحاكمة[2]. هذا فضلاً عن ضعف الإرادة لدى القيادة السياسية لمكافحة الفساد، وعدم اتخاذ إجراءات صارمة لمكافحته بسبب انغماس بعض أطرافها في الفساد، وتساهلها في محاسبة الفاسدين

[1] مالك فتحي العمايرة، الفساد: أسبابه، مظاهره، وطرق علاجه، ورقة عمل مقدمة في الورشة المنعقدة في عمان بتاريخ2006/5/20، موقع مركز الرخاء للدراسات، متاح في/ http://malikam.net/kitab1.htm

[2] زيد عربية، الفساد وأسبابه، موقع مجلة النور على شبكة الإنترنت، العدد 358 (2008/9/17)، متاح في/ http://www.an-nour.com/index.php?option=com_content&task=view&id=6299&Itemid=28

واحتضانهم والتستر عليهم[1]، بل واستخدام الفساد كوسيلة لضمان ولاء كبار المسؤولين للنظام الحاكم، التي تعتبر الفساد وسيلة للمحافظة على هياكل القوى القائمة الفاسدة ونظم السيطرة السياسية[2].

9- انتشار ثقافة مساندة للفساد، نتيجة لضعف منظومة الموروثات والقيم، الذي يتجسد في تشوه القيم المجتمعية، نتيجة بروز عناصر المباهاة، والرغبة السريعة في الثراء الفاحش، وانتشار ثقافة الاستهلاك. هذه القيم والثقافة تسهم في إيجاد سلوكيات مستجدة لا تتفق ومبادئ النزاهة، والتقيد بالإجراءات القانونية، والبحث عن الالتفاف عليها واستثمار ثغراتها لتحقيق المنافع الخاصة[3].

10- ضعف المؤسسات العامة في الدولة المعنية بإدارة الشأن العام وتقديم الخدمات للمواطنين، الأمر الذي يسهم في تشجيع التنافس بين عامة الناس للحصول على الخدمات العامة، وتعزيز استعدادهم لسلوك طرق ملتوية وغير قانونية للحصول على تلك الخدمات، ويشجع على ممارسة الواسطة والمحسوبية، والمحاباة وتقبل الرشى، كالتنافس غير المتكافئ للحصول على المنح التعليمية وفرص العلاج، وغيرها من مجالات الخدمة العامة[4].

11- عدم الالتزام بمبدأ الفصل المتوازن بين السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية في النظام السياسي وطغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية وهو ما يؤدي إلى الإخلال بمبدأ الرقابة المتبادلة، ويضعف مؤسسات الرقابة العامة في الدولة ويحد من استقلاليتها.

12- هناك أسباب ذات علاقة بالعوامل الدولية، مثل المحاباة السياسية من قبل دول مانحة وبالتالي غض طرفها عن ممارسات الفساد في الدول المستهدفة من المنح والقروض،

---

[1] عبير مصلح وآخرون، **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**، مرجع سابق، ص 70

[2] عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد الإقتصادي، أنواعه، آثاره وعلاجه، كتاب إلكتروني، متاح في/ http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/16226.doc

[3] عبد الرحمن أبو عرفه، الفساد في المجتمع الفلسطيني، مرجع سابق، ص5.

[4] أحمد أبو دية، **الفساد: أسبابه وطرق مكافحته**، ط1، الائتلاف من اجل المساءلة والنزاهة، رام الله، 2004، ص4

وأحيانا التنافس الدولي بين الشركات للحصول على العقود وخاصة في المنــاطق والــدول النامية، تجعل من ممارسات الفساد في هذا الصعيد أمراً محتملا[1]. ومع تصــاعد سياســات الإنفتاح الاقتصادي بين الدول، واتساع رقعة ومساحة النشاط الاقتصادي المتزايــد لرفــع القدرة التنافسية للمنتجات وضمان تسويقها ووصولها السريع للمســتهلك، ينتشــر الفســاد وتتزايد معطياته، حيث أنه غالباً ما تترافق مع سياسات الإنفتاح الاقتصادي عمليــة توســع كبيرة في نطاق سير وانتقال للأموال، وحركة غسيل كبيرة للأموال التي يمكــن أن تكــون على صلة بالجريمة المنظمة، وشراء النفوذ والولاءات، ما يسهم في بروز الفساد[2].

هذه الأسباب بمجملها تشكل عوامل لبروز ظاهرة الفساد وانتشــارها، بخاصــة تلــك الأســباب المتعلقة بضعف البنية القانونية، وضعف الجهاز القضائي وعدم استقلاليته، وضــعف الســلطة التشريعية (البرلمان)، بالإضافة إلى الأسباب الأخرى التي تم التطرق إليها.

4.2 مظاهر الفساد وأشكاله

يأخذ الفساد مظاهر وأشكال مختلفة، فمن الممكن أن يشمل مفهوم الفساد مظاهر الرشوة والاختلاس لدى صغار الموظفين أو كبارهم، أو لــدى المتعــاملين معهــم، كتزويــر الأوراق الرسمية ونقل الأخبار الكاذبة وحالات إحالة مقاولات أو عقود توريد لأشخاص قريبين جداً من المسؤولين، بدون أخذ عطاءات منافسة أو من خلال منافسة صورية، وتدخُل المســؤولين فــي الإحالة لأغراض المنفعة المادية الشخصية أو لمنفعة سياسية، والتدخل بسير القضــاء، كــذلك يشمل ضعف الأداء (حيث يُعد أحد أوجه الفساد الإداري)، ومن أشكاله الإهمال فــي الواجــب العام، والتواكل عنه وعدم أدائه بصورة صحيحة، وإهمال الموظف وعدم إحساسه بالمســؤولية الملقاة على عاتقه للوصول للأهداف مما يلحق الأذى بالمجتمع ويسبب له الضــرر، فــبعض الدراسات التي تناولت موضوع الفساد اعتبرت سوء الإدارة والفوضى والإهمال، من أشــكال

---

[1] مالك فتحي العمايرة، **الفساد: أسبابه، مظاهره، وطرق علاجه** مرجع سابق.

[2] نبيل على الصالح، الفساد في العالم العربي، موقع مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية على شبكة الإنترنت، (2008/4/3)، متاح في/ http://www.dctcrs.org/s3818.htm

الفساد، واعتبرت هذا الشكل بأنه فسادا غير مقصود، لا تتوفر به سوء النية، أو قصد الفساد، وإنما يصنف ضمن أشكال الفساد، باعتبار أن نتائجه لا تختلف كثيرا عن نتائج الفساد، من حيث إلحاق الضرر الاقتصادي والاجتماعي بالمواطنين[1].

كما قد يتخذ الفساد شكل المحاباة والتمييز بين المواطنين، بسبب الدين أو العرق أو الصداقة أو القرابة، أو التأثير على القضاء وأجهزة الرقابة، وبضمن ذلك التلاعب في الإجراءات القضائية والقانونية، أما الشكل الصارخ للفساد فيتم عادة باختلاس الموارد العامة، بشكل مباشر أو بطرق التفافية، ويتوقف تأثير هذا الشكل من الفساد على حجم عمليات الاختلاس ومقدارها وتكرارها، والفساد قد يكون فردياً يمارسه الفرد بمبادرة شخصية ودون تنسيق مع أفراد أو جهات أخرى، وقد تمارسه مجموعة بشكل منظم ومنسق، حيث يشكل ذلك أخطر أنواع الفساد لأنه يتغلغل في كافة بنيان المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

فيما يلي سنحاول التعرض لأهم أنواع الفساد

1.4.2 الفساد السياسي

تختلف ماهية الفساد السياسي من بلد لآخر ومن مجتمع لآخر، حسب طبيعة كل مجتمع وقيمه، لكن في الغالب تشير مظاهر الفساد السياسي والانحرافات إلى مخالفات القواعد والأحكام التي تنظم عمل النسق السياسي (المؤسسة السياسية) في الدولة[2]، وعلى الرغم من أن البعض من المختصين يرى أن الفساد السياسي هو أحد مظاهر الفساد الإداري، لكن الباحث هنا يرى أن مظاهر الفساد السياسي تشتمل على فساد مالي وأخلاقي، وبناء عليه فأنه يضعه كمظهر متفرد من مظاهر الفساد.

لا شك أن هناك فارقاً بين تلك المجتمعات التي تنتهج أنظمتها السياسية أساليب الديمقراطية وتنتهج الشفافية، وتوسع هامش المشاركة السياسية، وبين الدول التي يكون فيها

---

[1] عبد الرحمن أبو عرفه، **الفساد في المجتمع الفلسطيني** مرجع سابق، ص7.

[2] عبير مصلح وآخرون، **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد** مرجع سابق، ص 73

الحكم شمولياً ميالاً إلى الدكتاتورية، لكن العوامل المشتركة لانتشار الفساد في كلا النوعين من الأنظمة تتمثل في نسق الحكم الفاسد "غير الممثل لعموم الأفراد في المجتمع، وغير الخاضع للمساءلة الفعّالة من قبلهم"[1]، فلا يسهر على مصالح الأفراد والمجتمع في بناء التنمية الإنسانية، ومن ثم لا يحقق طموحاتهم في العيش الكريم، فنسق الحكم هذا يسخّر البلاد وثرواتها لخدمة مصالح ثلة من المتنفذين تمسك بمقاليد السلطة والثروة، وهو يتجلى في إنفراد جماعة ما بالسلطة السياسية واستخدام أجهزتها في قمع الآخرين ونهب أموالهم بغرض إضعافهم كي لا يشكلوا تهديدا لتلك الجماعة. وبصورة عامة، فالفساد السياسي هو الحكم بوسائل أخرى غير تلك الأسس والمقومات السليمة للحكم الديمقراطي، كالإنتخابات الحرة والشفافة، والفصل بين السلطات الثلاث في الدولة، التشريعية والتنفيذية والقضائية، والتوازن بينها بالإضافة إلى استقلال القضاء، وحرية الصحافة والتعبير، و استقلالية وحرية منظمات المجتمع المدني[2].

2.4.2 الفساد المالي

تشير مظاهر الفساد والإنحرافات المالية إلى مخالفات القواعد والأحكام المالية التي تنظم سير العمل الإداري والمالي في الدولة ومؤسساتها، أو مخالفة القواعد والأحكام الخاصة بطبيعة عمل كل إدارة أو مؤسسة، أو مخالفة التعليمات الخاصة بأجهزة الرقابة المالية، كالجهاز المركزي للرقابة المالية، المختص بفحص ومراقبة حسابات وأموال الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والشركات[3].

وتتجلى مظاهر الفساد المالي في أكثر من شكل فيمكن ملاحظتها في الرشاوى والاختلاس والتهرب الضريبي، وتخصيص الأراضي، والمحاباة والمحسوبية في التعيينات الوظيفية، إعادة تدوير المعونات الأجنبية للجيوب الخاصة، وقروض المجاملة التي تمنح بدون ضمانات، وعمولات عقود البنية التحتية، والعمولات والإتاوات المحصلة بحكم المناصب،

---

[1] سوزان أكرمان، **الفساد والحكم، الأسباب والعواقب والإصلاح** مرجع سابق، ص 204

[2] محمد القاهري، في تعريف الفساد والحد منه: حالة اليمن، موقع مجلة الحوار المتمدن على شبكة الإنترنت، العدد 1739 (2006/11/19)، متاح في/ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=81227

[3] عبير مصلح وآخرون، **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**، مرجع سابق، ص74

وظاهرة تسخير سلطة الوظيفة لغرض استغلال الآخرين (خاصة الموظفين الصغار في الدولـــة) في غير الأعمال الرسمية المكلفين بها، وظاهرة الإسراف في استخدام المال العام، التـــي تأخــذ أشكالا وصوراً مختلفة، مثل تبديد الأموال العامة في الإنفاق على الأبنية والأثـــاث والرواتـــب المدفوعة بلا عمل حقيقي، على حشد من الأصحاب والمرافقة والحراسة، فضلاً عن المبالغة في استخدام السيارات الحكومية في الأغراض المنزلية والشخصية، وإقامة الحفلات الترفيهيـــة فـــي مناسبات التهاني والتعازي والتأييد والتوديع لكبار المسؤولين تملقاً ونفاقاً، ومـــن أخطـــر هـــذه الصور لجوء الإدارات والمؤسسات إلى استقدام خبرات أجنبية ذات تكلفـــة اقتصــــادية وماليـــة عالية، في وقت تكون فيه الخبرات الوطنية على أتم استعدادها وجاهزيتها بتكلفة ماليـــة رمزيـــة مقارنة بتلك التي تدفع الأجنبي[1].

مما لاشك فيه أن أخطر مظاهر الفساد المالي هو اختلاس المال العـــام، الـــذي نشـــأت الحكومات والسلطات على صونه وحفظه، مثلما نصت الدساتير والقوانين واللوائح على مسؤولية توجيهه بشكل صحيح، وإنفاقه في قنواته المشروعة، وفقاً لدواعي الحاجة ومقتضيات المصـــلحة العامة.

3.4.2 الفساد الأخلاقي

تتمثل مظاهر الفساد والانحرافات الأخلاقية والسلوكية في المخالفات المتعلقـــة بمســـلك الموظف الشخصي وتصرفاته، متمثلة في الإنحرافات الأخلاقية وسلوك الفرد وتصــــرفاته غيـــر المنضبطة بدين أو تقاليد أو عرف اجتماعي مقبول، كأن يرتكب فعلاً فاضحاً مخلاً بـــالأعراف في أماكن العمل، أو أن يلعب القمار أو يستعمل المخدرات، أو أن يسيء إلى مصلحة الجمهور، أو أن يطلب من أي كان هدية أو عمولة، أو أن يجمع بين الوظيفة وأعمال أخرى خارجية دون إذن إدارته، وبما يتعارض مع اللوائح المنظّمة لعمله، أو أن يســـتغل الســـلطة لتحقيـــق مـــآرب شخصية له على حساب المصلحة العامة، أو أن يمارس المحسوبية بشكلها الاجتمـــاعي، الـــذي يسمى (المحاباة الشخصية) والذي يعني اختيار الأقارب والمعارف والأصدقاء وأبناء العشـــيرة

---

[1] علي وتوت، **توصيف ظاهرة الفساد** مرجع سابق.

الواحدة والمدينة الواحدة، و(المحسوبية السياسية) التي لا تتوقف عند حـدود اختيـار المـوالين سياسياً وحزبياً فحسب، وإنما تلك التي تمتد إلى معاقبة الخصوم السياسيين والحزبيين بحرمانهم، بل وفصلهم من الوظائف العامة، دون النظر إلى اعتبارات الكفاءة والجدارة[1].

4.4.2 الفساد الإداري

تشير مظاهر الفساد والانحرافات الإدارية والوظيفية أو التنظيمية إلى تلـك المخالفـات التي تصدر عن الموظف العام أثناء تأديته لمهام وظيفته، والتي تتعلق بصفة أساسـية بالعمـل وبحسن انتظامه، وهو ينتج في العادة عن مزيج من الخلل في منظومة التشـريعات والقـوانين والضوابط، ومنظومة القيم الفردية منها الأخلاق والدين، التي لا ترتقِ للإصلاح، وسد الفراغ لتطوير التشريعات والقوانين، التي تغتنم الفرصة للاستفادة من الثغرات بدل الضغط على صناع القرار والمشرعين لمراجعتها وتحديثها باستمرار[2]. فكل من استغل سلطاته من خـلال وظيفتـه بهدف تحقيق مكاسب شخصية سواء كانت مالية، اجتماعية، أو أي منفعة كانت فإن ذلك يعتبـر فساداً إدارياً، فالممارسات الخاطئة مثل التأخير في الحضور أو الانصراف من وإلى العمـل أو الخروج مبكراً أو إهدار ساعات العمل وعدم انجاز المهام المكلف بها الموظـف كـل تلـك الممارسات تدخل ضمن تلك الأخطاء، وكل سلوك يرتبط بالعمل أو الوظيفة يخالف الشـرع، أو النظام، أو العرف، سواء كانت مخالفات كبيرة أو صغيرة [3].

فمظاهر الفساد الإداري فيمكن ملاحظتها في عدم احترام أوقات ومواعيد العمـل فـي الحضور والانصراف، أو تمضية الوقت في قراءة الصحف، واستقبال الزوار، والانتقـال مـن مكتب إلى آخر، والامتناع عن أداء العمل أو التراخي والتكاسل والنكوص والسلبية، وعدم تحمل المسؤولية، وإفشاء أسرار الوظيفة، والخروج عن العمل الجماعي وغيرها. والواقع أن مظـاهر

---

[1] محمد حامد الجحدلي، الفساد الأخلاقي وكرامة الانسان، موقع مؤسسة البلاد للصحافة، (2008/12/31)، متـاح فـي/ http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=1435

[2] سعاد عبد الفتاح محمد، **الفساد الإداري والمالي** مرجع سابق.

[3] بخيت الزهراني، الفساد الإداري وسبل مكافحته، موقع شبكة المنهل على شبكة الإنترنت، (2008/11/14)، متاح فـي/ http://www.manhal.net/articles.php?action=show&id=1526

الفساد الإداري متعددة ومتداخلة، وغالباً ما يكون انتشار أحدها سبباً مساعداً على انتشار بعــض المظاهر الأخرى للفساد.

يشير بعض الباحثين أن الفساد الإداري هو عدم القدرة على التحكم في ضوابط العمــل، وبالتالي عدم القدرة في تحقيق الأهداف، وتغليب المصالح الشخصــية علــى مصــالح العمــل، والعمولات، والرشاوى، وقد يأتي من التسيب، ومن عدم وجود آلية نشطة، للاتصال، والتبليــغ، أو ما يسمى التغذية المرتدة، بين مكونات بيئة العمل.[1]

لقد ترتب على انتشار ظاهرتي المحسوبية والوساطة في المجتمعات النامية، أن شــغلت الوظائف العامة والمراكز الوظيفية العليا بأشخاص غير مؤهلين وكفؤين، مما أثر على انخفاض كفاءة الإدارة في تقديم الخدمات وزيادة الإنتاج، وأجهز على مقولة (وضع الرجل المناسب فــي المكان المناسب) التي هي إحدى ملامح الإدارة المتطورة في المجتمعات المتحضرة.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن مظاهر وأشكال الفساد متلازمة في أغلــب الأحيــان لأن الأصل أن الفساد هو أحد الأعراض التي تشير إلى وقوع خلل فــي النســق الكلــي للمجتمــع، فالقبول بغير المسموح يشك خللاً في منظومة السلوك والتصرفات ينــتج عــن تآكــل قواعــد الأخلاق والقيم لدى الفاسدين[2]، وكل مظهر من مظاهر الفساد التي تناولناها يســهم فــي بــروز المظاهر الأخرى للفساد ويغذيها، فالفساد السياسي مثلا يسهم في وجود الفساد المالي والأخلاقي والإداري، والعكس صحيح، فالعلاقة هنا جدلية هذا يؤدي إلى ذاك ويغذيه، والعكس صحيح.

5.2 آثار الفساد

لا يقتصر الفساد على جانب واحد من جوانب الحياة، إذا أنه يمكنه التغلغل في النــواحي الاقتصادية والاجتماعية والقيمية، تاركاً آثاره المدمرة على مختلف هذه الجوانب، حيث ينطــوي الفساد على مخاطر جمة، تطال كافة هذه النواحي، من تدمير منظم لأخلاق الشــعب وإنهــاك

---

[1] إدريس ولد القايلة، ***معضلة الفساد*** **مجلة الحوار المتمدن**، العدد1372، أغسطس 2005م.

[2] المرجع السابق

لقدرات المجتمع الاقتصادية، وإعاقة لتطوره، إلى زوال مبدأ تكافؤ الفرص وانتشار الهدر، واختلاس المال العام، والمحسوبية، والمحاباة، والتزوير، والكذب، وإخفاء الوثائق، وتهريب الثروات الوطنية... إلخ، الأمر الذي يؤدي إلى انهيار شديد في البيئة الاجتماعية والثقافية، وتكمن خطورته عندما تقبل أجيال المواطنين الفساد كأسلوب في العمل وطريقة للحصول على مزايا في المجتمع، حيث يبدأ النسيج الأخلاقي المجتمعي في الإنهيار، ويصبح الفساد أمراً يحظى بمقبولية اجتماعية، بعد أن يتحول من مجرد ظاهرة، إلى نظام وطريقة حياة، ويمكننا تلخيص أهم أضرار الفساد فيما يلي:

1- التأثير السلبي على عملية التنمية والتطوير، لأن التنمية والتطوير تعني أهداف وبدائل في سبيل تحقيق الأهداف الأساسية. الفساد يعوق جهود التنمية ويحول دون تحقيق الأهداف الأساسية وراء التنمية، حيث يمثل الفساد فشلاً في تحقيق الأهداف التي تسعى الحكومات إلى تحقيقها، خاصة في معايير اتخاذ القرارات في مجال الخدمة العامة، لأن الفساد يؤدي إلى عدم تحقيق الإنجازات المرسومة ويجعل من الأهداف الخاصة والشخصية والفئوية هي الحاضرة أثناء عملية التخطيط التنموي، هذا فضلا عن ضعف الاستثمار وهروب الأموال خارج البلد، وما يتبعه من قلة فرص العمل وزيادة البطالة والفقر[1].

2- إهدار الأموال العامة للدولة عن طريق الدفعات غير المشروعة، وبالتالي يمثل الفساد عملية توزيع غير عادلة لمصادر الدولة، من أهداف عامة لأهداف خاصة، هذا فضلاً عن الارتفاع في تكلفة الخدمة العامة فيما يتعلق بزيادة التكلفة على الأداء، فيضيع جزء كبير من أموال الدولة والتي كان من الأجدر استثمارها في مشاريع تخدم المواطنين.

3- الفساد يشجع على الفساد، حيث يفترض في الموظفين الكبار أن يكونوا قدوة للموظفين الصغار، فإن كانوا فاسدين فهذا يدفع صغار الموظفين ليكونوا فاسدين مثلهم، ويُفقد الموظفين الكبار المبرر الأخلاقي لمحاسبة صغار الفاسدين على فسادهم. وقد أشارت بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع أن كبار الفاسدين يسعون عادة لإحاطة أنفسهم

---

[1] سعاد عبد الفتاح محمد، **الفساد الإداري والمالي** مرجع سابق.

بنخب محدودة من أهل الثقة الذين يتصفون بالولاء الشخصي الكامل لهم، ليعاونوهم على طمس مظاهر الفساد التي يمارسونها، وبدلا من أن يكون كبار الموظفين قدوة لغيرهم من الموظفين الصغار، يصبحون نموذجاً يحتذي به صغار الموظفين في ممارسة الفساد[1].

4- مع وجود الفساد يصعب الحديث عن التخطيط للمستقبل، ففي ظل أشخاص يمارسون الفساد ستكون مصالحهم حاضرة في أي عملية تخطيط مستقبلي، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعطيل جهود التنمية، واختلال عمليات الإصلاح الاقتصادي، التي تنحرف عن مسارها الطبيعي[2].

5- يقود الفساد إلى التشكيك في فعالية القانون وفي قيم الثقة والأمانة والإخلاص، إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة من العناصر الفاسدة أو ما يسمى "Public bads " وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية[3]. ينعكس الفساد بالضرر على هيبة وسيادة القانون وذلك يؤدي بدوره إلى اختلال البيئة الاجتماعية والثقافية وانحراف أساليب التعامل والحياة بشكل يهدد النسيج الأخلاقي للمجتمع الذي تسود فيه المظالم وانعدام السلوكيات القويمة[4]، كما تتعرض القرارات القضائية للتلاعب السياسي، مما يضعف من هيبة القضاء وثقة المواطنين به.

6- يضعف الفساد من شرعية الدولة، ويمهد لحدوث اضطرابات وقلاقل تتهدد الأمن والاستقرار السياسي كما حدث في أندونيسيا ونيجريا والأرجنتين والبيرو وغيرها من الدول. كما يؤدي الفساد إلى زيادة الصراعات والخلافات في جهاز الدولة بين الأحزاب

---

[1] الفساد الإداري، موقع شبكة المقاتل على شبكة الانترنت، متاح في/ http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/AdmCorrupt/sec01.doc_cvt.htm

[2] عبد الرحيم أحمد بلال، الشفافية والفساد والتنمية، موقع سودان نايل على شبكة الانترنت، متاح في/ http://www.mafhoum.com/press7/196S30.htm

[3] فتحي النجار، الفساد، مقال منشور على موقع شبكة الاعلام العربي للانترنت،/ http://www.amin.org/views 2005م

[4] جواد كاظم الموسوي، الأضرار الإجتماعية والإقتصادية الناجمة عن الفساد، موقع جريدة الإتحاد على شبكة الإنترنت، متاح في/ http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=14439

المختلفة في سبيل تحقيق المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة، وتصبح الأحزاب السياسية عمليات رعاية خاصة تخدم المصالح الشخصية للزعماء[1]، مما ينعكس بالسلب على النظام السياسي، ويضعف بنيته الديمقراطية، ويؤدي إلى إهدار حقوق المواطنين خاصة حقهم في الحصول على الخدمات العامة والحريات والحقوق السياسية وفي مقدمتها حق المساواة وتكافؤ الفرص وحرية الوصول إلى المعلومات وحرية الإعلام[2].

7- يؤثر الفساد على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة، حيث تتبدى أهم مخاطر الفساد في تغييرها للحوافز والدوافع السلوكية بحيث تسود نوع من الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى الربح السريع إلى جانب إهدار جانب من الطاقات الإنتاجية المحتملة من خلال جهود ملاحقة ومتابعة الفساد التي تستأثر بجانب كبير من الموارد[3] ما يؤدي إلى استشراء روح اليأس بين المواطنين وانتشار حالة الإحباط التي تنعكس بشكل سلبي على العمل والإبداع. يسهم الفساد في نشر وترسيخ قيم الأنانية واحتقار العمل وإتقانه وكفاءته كمصدر أساسي للثروة، وكقيمة ومعيار للسلوك، فينتشر التوجه إلى الفساد والغش والتدليس والمراوغة، وكل هذا يؤدى إلى عدم الإستقرار السياسي والاجتماعي، إذ تطلع فئات فاسدة لا تجد موقعا لها في السلطة إلي تقويض السلطة القائمة لتحل محلها في مواقع السلطة والفساد والثروة الفاسدة[4].

8- يزيد الفساد من سلطة الأثرياء ويوسع الفجوة بين الطبقات، ويؤثر سلباً على الشريحة الفقيرة في المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، وبالتالي يسهم في خلق حالة من التوتر الاجتماعي التي تهدد استقرار المجتمع.

---

[1] مايكل جونسون، ما هو الفساد، موقع المؤتمر نت على شبكة الانترنت (2006/12/16)، متاح في/ http://www.almotamar.net/news/42712.htm

[2] أحمد أبو دية، الفساد: **أسبابه وطرق مكافحته**، مرجع سابق ص6

[3] على وتوت، الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الفساد، بحث منشور على موقع شبكة أصدقاء الديمقراطية على الإنترنت/ http://4u.friendsofdemocracy.net/default.asp.

[4] عبد الرحيم أحمد بلال، **الشفافية والفساد والتنمية** مرجع سابق

يرى بعض الباحثين أن الفساد يسهم في اختلال النسق الكلي للمجتمع، مثلما يسهم في اختلالات كلية أو جزئية في الأنساق الثانوية للمجتمع، مما يخلف مناخات مناسبة لانتشار الفساد، وتتمثل أهم هذه الاختلالات في اختلال النسق الاقتصادي والتربوي والسياسي ، واختلال في أنساق الضبط الاجتماعي.[1]

9- كذلك تأثير الفساد يطال وسائل الإعلام المختلفة، بحيث تتكيف ضمن المتطلبات الخاصة للمفسدين، ما يجعل أجهزة الإعلام بعيدة عن دورها في التوعية ومحاربة الفساد[2]، بل تصبح جزءً من الماكنة الداعمة والمساندة للفساد، وتبقى ضعيفة، تعجز عن مراقبة أصحاب النفوذ.

10- ضعف فعالية أداء المؤسسات العامة في الدولة، فالفساد يسهم في ترهل الجهاز الإداري للدولة، ويحرف المسؤولين عن أداء مهامهم الوظيفية، والإلتهاء بأعمال وممارسات أخرى تعود بالنفع عليهم، فتتراجع أولويات التنمية والخدمة العامة لتحتل مرتبة متأخرة في سلم الاهتمام لصالح أولويات أخرى سلبية.

11- يضعف الفساد من رغبة المواطنين وإقبالهم على المشاركة السياسية نتيجة عدم اقتناعهم بنزاهة المسؤولين، وضعف الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الدولة، وبالتالي يسهم الفساد في صرف أنظار الناس عن الاهتمام بالقضايا العامة.

12- يؤدي الفساد إلى زعزعة القيم الأخلاقية، ويضر بالمنظومة القيمية في المجتمع، القائمة على الصدق والأمانة والعدل والمساواة وتكافؤ الفرص وغيرها، ويسهم في تدني مستوى المهنية في العمل وانتشار اللامبالاة وعدم المسؤولية والنوايا السلبية لدى الأفراد في المجتمع، ويسهم في خلق بيئة مواتية لتفشي الجرائم، بسبب اختلال القيم وعدم تكافؤ

---

[1] على ونوت، **الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الفساد** مرجع سابق.

[2] سعاد عبد الفتاح محمد، **الفساد الإداري والمالي** مرجع سابق

الفرص، والشعور بالظلم لدى الغالبية مما يسهم في الاحتقان الاجتماعي والحقد بين الشرائح الاجتماعية، وبالتالي ضعف الاستقرار الاجتماعي[1].

وهكذا فإن الفساد أياً كانت صوره أو طبيعته يشكل تهديدا للمجتمع، و يعوق التطور ويعمق الفقر ويُفقد الثقة في الدولة ومؤسساتها، وفي نجاعة القوانين وفعاليتها، لأن آثار الفساد كارثية ومدمرة، تطال مختلف مناحي الحياة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقيمية.

6.2 الانتماء الوطني

يعتبر الإنسان عنصر ضمن سلسلة حلقاتها مترابطة ابتداء من عضويته في العائلة التي هي حلقة ضمن مجموعة العشيرة والتي هي حلقة من حلقات المجتمع والذي هو بدوره يمثل المواطنين في الدولة تربطهم علاقات إنسانية وثقافة ودين ولغة واحدة وتحكمهم مجموعة من القوانين والمبادئ ودستور ينظم هذه العلاقة ويقومون بعمل مشترك لتحقيق مجموعة من الأهداف تنظمها الدولة وتشرف على تسيرها ضمن مجموعة من الضوابط. ومما لا شك فيه أن الانتماء قيمة هامة في حياة الأفراد والجماعات والشعوب على حد سواء، فلا مناص أمام الإنسان سوى أن ينتمي إلى قيمة أو فكرة أو رمز أو مؤسسة اجتماعية، أو كل هذا معا، لأن هذا الوضع يشعره بأن لحياته فائدة، ولوجوده قيمة، ويحميه من الضياع والاغتراب، وهنا يبرز مفهوم الانتماء الوطني الذي يعتبر تجسيد وتعميق للعلاقة القائمة بين المواطن ووطنه، حيث أصبح من المفاهيم العالمية والمهمة في عالمنا المعاصر، ومن المفاهيم المتكررة في وسائل الإعلام والمحاضرات والندوات.

1.6.2 تعريف الانتماء الوطني

يشير مفهوم الانتماء عادة إلى الانتساب لكيان ما يكون الفرد متوحداً معه مندمجاً فيه، باعتباره عضواً مقبولاً، وله شرف الانتساب إليه، ويشعر بالأمان فيه، وقد يكون هذا الكيان

---

[1] أحمد أبو دية، **الفساد: أسبابه وطرق مكافحته**، مرجع سابق، ص6

جماعة، طبقة، وطن، ...إلخ، وهذا يعني تداخل الولاء مع الانتماء والذي يعبر الفرد من خلاله عن مشاعره تجاه الكيان الذي ينتمي إليه.

يُعرف الانتماء الوطني بأنه: "تعبير قويم يعني حب الفرد وإخلاصه لوطنه الذي يشمل الانتماء إلى الأرض والناس والعادات والتقاليد والفخر بالتاريخ والتفاني في خدمة الوطن ويوحي هذا المصطلح بالتوحد مع الأمة"[1]، كما يعرف بأنه " الشعور الجمعي الذي يربط بين أبناء الجماعة ويملأ قلوبهم بحب الوطن والجماعة، والاستعداد لبذل أقصى الجهد في سبيل بنائهما، والاستعداد للموت دفاعًا عنهما"[2]. كما يمكن تعريفه بأنه: " اتجاه إيجابي مدعم بالحب يستشعره الفرد تجاه وطنه، مؤكداً وجود ارتباط وانتساب نحو هذا الوطن باعتباره عضواً فيه ويشعر نحوه بالفخر والولاء، ويعتز بهويته وتوحده معه، ويكون منشغلاً ومهموماً بقضاياه، وعلى وعي وإدراك بمشكلاته، وملتزماً بالمعايير والقوانين والقيم الموجبة التي تعلي من شأنه وتنهض به، محافظاً على مصالحه وثرواته، مراعياً الصالح العام، ومشجعاً ومسهماً في الأعمال الجماعية ومتفاعلاً مع الأغلبية، ولا يتخلى عنه حتى وإن اشتدت به الأزمات"[3].

تشير التعريفات السابقة إلى العلاقة التي تربط بين الإنسان ووطنه، وهي علاقة قائمة على الحب والبذل والعطاء والشعور بالفخر بالانتساب للوطن، تتجسد من خلال عطاء الإنسان لوطنه، وبذله في سبيله، والمشاركة في قضاياه، والتزامه بالقوانين والقيم السائدة فيه، وحفاظه على مصالح وثروات وطنه. فهو حالة شعورية فطرية يترجمها المواطن بمجموعة من السلوكيات يغذيها وينميها بالتربية وهو تجسيد وتعميق للعلاقة القائمة بين المواطن ووطنه. وهناك من العوامل التي تسهم في ترسيخ انتماء الإنسان لوطنه، مثل وضوح الهوية، والعدالة، وسيادة القانون والنظام، وتكافؤ الفرص، والشعور بالمساواة مع باقي المواطنين، دون تمييز على

---

[1] ماجد بن ناصر المحروقي، دور المناهج التربوية في تحقيق أهداف تربية المواطنة، كتاب إلكتروني، 2008، متاح في/ http://www.imamu.edu.sa/naief_chair/Documents/%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D8%A7A7%D8%B7%D9%86%D8%A9.doc

[2] خالد بن عبدالله بن دهيش، رؤية مواطن للوطن بين المواطنة والوطنية، موقع صحيفة الجزيرة على شبكة الإنترنت، العدد 11937 (2005/5/4)، متاح في/ http://archive.al-jazirah.com.sa/2005jaz/jun/4/rj9.htm

[3] عثمان بن صالح العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم العولمة، كتاب إلكتروني، متاح في/ http://www.imamu.edu.sa/naief_chair/Documents/%D8%A 8%B7%D9%86%D8%A9.doc

أساس الدين أو العرق أو اللون أو الخلفية الاجتماعية، ووعي الإنسان نفسه وإدراكه لمعنى انتماءه للوطن، وما يترتب على هذا الانتماء من واجبات والتزامات تجاه الوطن، والممارسة الواعية للانتماء للوطن، المبنية على المعرفة والعلم.

2.6.2 الانتماء الوطني والمواطنة والولاء

يرتبط مفهوم الانتماء الوطني بمفهوم المواطنة، التي تعد من القضايا القديمة المتجددة، التي ما تلبث أن تفرض نفسها عند معالجة أي بعد من أبعاد التنمية بالمفهوم الإنساني الشامل بصفة خاصة، ومشاريع الإصلاح والتطوير بصفة عامة، ويمكن تفسير ذلك من خلال ما تناله المواطنة من اهتمام على مختلف المسارات، فعلى المسار التشريعي تتضمن دساتير جميع دول العالم تقنيناً لحقوق المواطن وواجباته، وعلى المسار التربوي تسعى المؤسسات التربوية في المجتمع إلى تكريس وعي المواطنة قيماً وممارسات لدى النشء، من أجل تحقق الاندماج الوطني. وعلى المسار السياسي حيث تأتي في صورة بنى وآليات مؤسساتية تستوعب مشاركة أفراد المجتمع في بنية الدولة الوطنية الديمقراطية، وقد نشأت فكرة المواطنة بديلاً عن كل أشكال التحيز والتحزّب، سواء كان تحزّباً لدين أو لطائفة أو لعادة أو لجميع أشكال العنصرية والتعصب. و هي تعني بمفهومها الواسع والوصفي الصلة أو الرابطة القانونية بين الفرد والدولة التي يقيم فيها ويحمل جنسيتها، وتحدد هذه العلاقة عادة حقوق الفرد في الدولة وواجباته تجاهها، وهي بهذا المعنى وضع قانوني للفرد في الدولة تترتب عليه حقوق يتمتع بها الفرد كمواطن، وواجبات يتحمل مسؤولياتها تجاه الدولة[1]. وهي رابطة ترابية بحدود جغرافية، تساوي في الحقوق والواجبات بين الأفراد دون تمييز، ومن أهم موجبات تلك الرابطة صهر الفروق وإذابة جميع الخصوصيات فلا فضل لدين على دين، ولا لعرق على آخر فالأبيض كالأسود، والأنثى تساوي الذكر، وعابد الوثن كمن يعبد الله[2].

---

[1] نبيل الصالح، **ما هي المواطنة**، سلسلة مبادىء الديمقراطية، مواطن، رام الله، 1994،ص3

[2] محمد العبد الكريم، المواطنة والإنتماء الوطني، موقع الإسلام اليوم على شبكة الإنترنت، (2008/5/17)، متاح في/ http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-40-12679.htm

والمواطنة في الدولة الديمقراطية تعتبر أساساً للتضامن الاجتماعي، لأن عمومية الوضعية القانونية توحد الأفراد الذين قد يختلف بعضهم عن بعض في جوانب كثيرة، مثل الجنس والدين والانتماء الطبقي والعرقي، وتتضمن المواطنة مساواة تامة في الحقوق القانونية وفي الخدمات التي تقدمها الدولة مثل ضمان الحماية، والمحافظة على الأمن والنظام العام، وذلك مقابل قيام المواطن بدوره باحترام القوانين ودفع الضرائب وغيرها من الواجبات.

يترتب على المواطنة مجموعة من الحقوق الأساسية منها الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية، لعل من أهم الحقوق المدنية حق كل مواطن في المساواة أمام القانون، والحق في الحياة وتقرير المصير، وحق الإنسان على جسده، وحق التعاقد، والحصول على العدالة القانونية من الدولة، وحق الملكية الخاصة، إضافة إلي حرية التعبير عن الرأي وحرية التفكير والاعتقاد، وتتضمن الحقوق السياسية حق الانتخاب، كانتحاب السلطة التشريعية والسلطات المحلية والبلديات، وحق الترشيح وحق العضوية في الأحزاب وتنظيم حركات وجمعيات، ومحاولة التأثير على القرار السياسي، أما الحقوق الاجتماعية فتتضمن الحق في حد أدنى من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، وتوفير الحماية الاجتماعية، وحق المشاركة الكاملة في الحياة الثقافية والتراث الاجتماعي، كما تشمل الحق في الحياة الكريمة المتحضرة حسب معايير المجتمع الذي يعيش فيه المواطن، ومن ضمن ذلك توفير فرص العمل والتعليم والحصول على العلاج، وتأمين الحاجات الأساسية لحياة المواطن وعائلته[1].

مقابل هذه الحقوق التي يحصل عليها المواطن، فإن هناك مسؤوليات وواجبات أساسية تقع على عاتق المواطن، بعض هذه المسؤوليات يتحدد رسمياً وينص عليه القانون، بينما البعض الأخر مفهوم ضمنياً وواضح للمواطن الذي يلتزم به طوعياً، حيث أن الدولة والمجتمع لا يملكان القدرة على فرضه.

تشكل هذه المسؤوليات بالتوازي مع الحقوق عاملاً أساسياً في إيضاح مفهوم المواطنة والانتماء الوطني، بما يهدف إلي تحقيق مصلحة الفرد والدولة، وتحسين أوضاع المجتمع مثل:[2]

---

[1] نبيل الصالح، **ما هي المواطنة** مرجع سابق، ص5

[2] المرجع السابق، ص7

1- مسؤولية دفع الضرائب للدولة، وهي واجب الإسهام في الدعم والمساندة الاقتصادية لضمان قدرة الدولة على منح الحقوق الأساسية للمواطن، ومن المعروف أن قسماً من مردود الضرائب يعود للمواطن على شكل خدمات، في مجالات التعليم والصحة والمنشآت اللازمة للحياة المجتمعية المتحضرة.

2- مسؤولية إطاعة القوانين التي تسن بطرق شرعية، حيث يقع على المواطن واجب القبول بالقرارات التي تتخذها الدولة، والقوانين التي تسنها، مقابل ما يقع على الدولة من واجب استشارة مواطنيها في إدارة الأمور العامة، عبر إجراءات معينة متفق عليها، ويعتبر الخضوع للقانون عاملاً أساسياً في ضمان المساواة والديمقراطية، وتماسك النسيج الاجتماعي، وضمان الأمن والنظام في المجتمع.

3- مسؤولية الدفاع عن الدولة ومواطنيها في حالات النزاع والحروب، فالوطن ملك للجميع، وهو مسؤولية الجميع، والدفاع عنه أيضا من مسؤولية الجميع، وهناك الكثير من دول العام تتبع نظام التجنيد الإجباري، وتشكيل جيش وطني يسهم في حماية الدولة والدفاع عنها، حيث يخضع للتجنيد جميع المواطنين في مرحلة عمرية معينة، يحددها القانون، كما يحدد القانون كذلك الحالات الاستثنائية التي يتم إعفائها من الانخراط في التجنيد.

4- المساهمة في تنمية الوطن والحفاظ على الممتلكات العامة، فالمواطن له دور يسهم من خلاله في حركة تنمية الوطن، فالمواطن الواعي المدرك لحقوقه وواجباته يتمكن من الإسهام في جهود تنمية الوطن على مختلف الأصعدة، من خلال مشاركته الفعّالة والايجابية بمختلف الأنشطة ذات الصلة بنشاطاته وأعماله، فمشاركة المواطن في عمل تطوعي معين يعتبر إسهام في جهود التنمية، ومشاركته في الانتخابات العامة والاستفتاءات يعتبر إسهام في جهود التنمية وإنجاح لتلك العمليات والأنشطة، وتبرعه لصالح مشروع اجتماعي يستهدف النهوض بالمجتمع أو بشريحة منه يعتبر إسهام في جهود التنمية، وهناك مجالات وأنشطة كثيرة يستطيع من خلالها المواطن أن يسهم في تنمية المجتمع والوطن، من خلال المساهمة فيها أو دعمها.

لابد من الإشارة هنا إلى أن المواطنة تتخذ أبعاداً عدة وذلك تبعاً للزاوية التي يتم تناولها منها، فهناك البعد العاطفي المتمثل في الانتماء إلى المجتمع وثقافته وقيمه، والبعد المعرفي المتعلق بالإلمام بالإجراءات السياسية والقدرة على التوازن بين المصلحة الذاتية والمصلحة العامة، حيث تمثل المعرفة عنصراً جوهرياً في توعية المواطن الذي تسعى إليه مؤسسات المجتمع، ولا يعني ذلك بأن الأمي ليس مواطناً يتحمل مسؤولياته ويدين بالولاء للوطن، وإنما المعرفة وسيلة تتوفر للمواطن لبناء مهاراته وكفاءاته التي يحتاجها، والبعد المهاراتي المتعلق بالمهارات الفكرية، مثل: التفكير الناقد، والتحليل، وحل المشكلات، وغيرها، حيث أن المواطن الذي يتمتع بهكذا مهارات يستطيع تمييز الأمور ويكون أكثر عقلانية ومنطقية فيما يقول ويفعل[1] وهناك والبعد العملي المرتبط بقيام الفرد بأنشطة تطوعية لخدمة مجتمعه[2].

أما الوطنية فهي مرتبطة بالانتماء الوطني والولاء والمواطنة، وهي تعني مفهوم التمسك بالوطن، والولاء والانتماء المطلق له، و امتلاك مشاعر الحب والإخلاص والفخر تجاهه، والإستعداد للتضحية من أجله، كما يشمل معنى الوطنية العلاقات بالناس، والإرتباط بالأرض والعادات والتقاليد وعناصر الافتخار والاعتزاز بتاريخ الوطن[3]. وتعتبر صفة الوطنية أكثر عمقاً من صفة المواطنة أو أنها أعلى درجات المواطنة، يكتسب الفرد صفة المواطنة بمجرد انتسابه إلى دولة معينة، ولكنه لا يكتسب صفة الوطنية إلا بالعمل والفعل لصالح هذه الدولة وتصبح المصلحة العامة لديه أهم من مصلحته الخاصة[4].

كما أن هناك مسافة بين الانتماء والولاء، فأحدهما جزء من الآخر أو مكمل له فالانتماء مفهوم أضيق في معناه من الولاء، والولاء في مفهومه الواسع يتضمن الانتماء. فلن

[1] ماجد بن ناصر المحروقي، دور المناهج التربوية في تحقيق أهداف تربية المواطنة، مرجع سابق.ص4

[2] أحمد حكمت شمس الدين، المواطنة، موقع الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت، متاح في/ http://www.aldhom.org/dirasat/2008chamssaldin.htm

[3] أسعد الخفاجي، الهوية الوطنية كونترا الإنتماء القومي، مجلة الحوار المتمدن، العدد 1248 (7/4/ 2005)، موقع مجلة الحوار المتمدن على شبكة الإنترنت، متاح في/ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=40548

[4] عواطف عبد الحميد، دعوني أعيش، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2467 (2008/11/16)، موقع المجلة على شبكة الإنترنت، متاح في/ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153445

يحب الفرد وطنه ويعمل على نصرته والتضحية من أجله إلا إذا كان هناك ما يربطه بـه، أما الانتماء فقد لا يتضمن بالضرورة الولاء، فقد ينتمي الفرد إلى وطن معين ولكنه يحجم عن العطاء والتضحية من أجله[1].

لذلك فالولاء والانتماء يمتزجان معًا حتى يصعب الفصل بينهما، والولاء هو صدق الإنتماء، كذلك الوطنية فهي الجانب الفعلي أو الحقيقي للمواطنة والولاء لا يولد مع الإنسان وإنما يكتسبه من مجتمعه ولذلك فهو يخضع لعملية التعلم والتنشئة، فالفرد يكتسب الولاء الوطني من بيته أولاً ثم من مدرسته ثم من مجتمعه بأكمله حتى يشعر الفرد بأنه جزء من كل[2].

7.2 أثر الفساد على الانتماء الوطني

كما سبق وذكرنا أن مفهوم المواطنة يعني منظومة من الحقوق والواجبات، ووجود الفساد في الدولة يخل بهذه المعادلة، لأن تأثيرات الفساد السلبية تطال مختلف جوانب الحياة، فيكون مفهوم المواطنة والانتماء الوطني أول المتأثرين بوجود الفساد، لأن للفساد نتائج سلبية على مختلف نواحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع أفرادا ومؤسسات.

ويمكننا إجمال التأثير السلبي للفساد على الانتماء الوطني فيما يلي:

1 - مع وجود الفساد وانتشاره تتأثر واجبات الدولة تجاه مواطنيها، وتنتشر المحاباة والمحسوبية والتوزيع غير العادل للثروة، فتجد مواطنين يحصلون على أكثر من حقوقهم، وآخرين لا يحصلون على الحد الأدنى من هذه الحقوق، فيحجم المواطن عن القيام بواجبه، ويشعر بالرغبة في الهجرة وترك وطنه والبحث عن موطن آخر، وينخفض بالتالي منسوب المشاركة السياسية للمواطنين نتيجة لغياب الثقة بالمؤسسات العامة وأجهزة الرقابة والمساءلة الأمر الذي يسهم في ضعف المؤسسات العامة ومؤسسات المجتمع المدني

---

[1] فهد أبراهيم الحبيب، تتربية المواطنة، الإتجاهات المعاصرة، موقع منتدى وزارة التربية والتعليم السعودية على شبكة الإنترنت، يوليو 2007، متاح في/ http://www.moeforum.net/vb1/showthread.php?t=80467

[2] عثمان بن صالح العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم المواطنة، مرجع سابق

ويعزز دور المؤسسات التقليدية، كالعشيرة والعائلة، أو مراكز القوى والنفوذ، ويصبح انتماء الأفراد لهذا النوع من المؤسسات فوق الانتماء للوطن، بل وعلى حسابه، وهو ما يحول دون وجود حياة ديمقراطية.

2- يولد وجود الفساد وانتشاره حالة من الإغتراب لدى المواطنين المتضررين من وجوده، الذي يمس حقوقهم الأساسية وحياتهم الخاصة، وربما يؤثر على لقمة عيشهم، ولا علاقة لهذا الأمر بفقر الدولة وقلة إمكاناتها، فكما يُقال أن الفقر مع العدل خيراً من الغنى مع الظلم. غياب العدالة الناتج عن الفساد هو من يخلق هذا الشعور، فلا يشعر المواطن بأهميته ولا بأهمية وجوده، يشعر وكأنه في دولة ليست له، وإنما لمجموعة من الناس يستأثرون بكل شيء ويتركون الفتات للآخرين، فتضعف الرغبة لدى المواطن في الإيفاء بواجباته، نتيجة لشعوره بالتمييز وعدم حصوله على حقوقه، فيتهرب عن دفع الضرائب، ويتحايل على القوانين، وربما يسهم في إشاعة حالات الفوضى وغيرها، ينعكس ذلك بخلق حالة من التوتر الاجتماعي، نتيجة لحالات الإنحراف الاجتماعي، وبالتالي شيوع الجرائم كالسرقات وغيرها، وتجاوز القانون والمساهمة في حالات العنف والفوضى، التي تأتي إما رغبة في الحصول على الحقوق وتحصيلها بأي طريقة كانت، أو رغبة في تأمين الاحتياجات التي لا توفرها الدولة، وكل هذه مؤشرات كبيرة على ضعف الانتماء الوطني الناتج عن تأثير الفساد، الذي يشعر المواطن أنه أضرّ بمصالحه وحرمه من حقوقه أو من جزء منها على الأقل.

3- لعل أخطر ما ينتج عن ممارسات الفساد والإفساد فيما يتعلق بإضعاف الانتماء الوطني، هو ذلك الخلل الجسيم الذي يصيب أخلاقيات العمل وقيم المجتمع، مما يؤدي إلى شيوع حالة ذهنية لدى الأفراد تبرر الفساد وتجد له من الذرائع ما يبرر استمراره، ويساعد في اتساع نطاق مفعوله في الحياة اليومية، إذ يُلاحظ مع وجود الفساد أن (الرشوة والعمولة والسمسرة) أخذت تشكل تدريجياً مقومات نظام الحوافز الجديد في المعاملات اليومية، والذي لا يجاريه نظام آخر، وعندما تتفاقم (مضاعفات الفساد) مع مرور الزمن، وتصبح (الدخول الخفية)

الناجمة عن الفساد والإفساد هي الدخول الأساسية التي تفوق أحياناً في قيمتها (الدخول الرسمية)، مما يجعل الفرد يفقد الثقة في قيمة عمله الأصلي وجدواه، ومن ثم يتقبل نفسياً فكرة التفريط التدريجي في معايير أداء الواجب الوظيفي والمهني والرقابي[1]، وهو من المؤشرات الخطيرة لضعف الانتماء الوطني.

4 - كما يجب الوقوف هنا أمام مظاهر عدم احترام المال العام والنظر إلى الوطن باعتباره (مالاً سائباً)، وليس باعتباره البيت الكبير، ففي ظل الفساد لا نشهد أي حرص على المال العام، ويتساوى في هذا الموظف في القطاع العام أو في القطاع الخاص، المثقف ورجل الشارع، المتعلم والأمي، الغني والفقير، في هذه التصرفات لا نشاهد الإحساس بالوطن كبيت، مما يشكل خطراً على الروح الوطنية والإحساس بها لدى الأفراد.

عندما تضيع الحدود الفاصلة بين المال العام والمال الخاص، يتم الخلط المتعمد بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة، فتنهار كل الضوابط التي تحمي مسيرة المجتمع من الفساد، وتتآكل كل القيم التي تعلي من شأن الصالح العام[2] والتي تشكل أحد أهم مظاهر ضعف الانتماء الوطني.

5 - غياب العدالة في حقوق المواطنين التي تكفل لهم التمتع بحقوقهم الاجتماعية والوطنية، نتيجة لانتشار الفساد، الأمر الذي يؤثر سلباً على الوحدة الوطنية والتماسك الوطني والاجتماعي، وشرخاً في الانتماء للوطن، في هذه الحالة فإن الحديث عن الولاء والانتماء للوطن سفسطة كلامية، لا تقنع حتى المتاجرين بها، ولا تحمي وطناً عندما يتعرض لموجات عدائية، لأن أكثر الهاربين عندما تحين ساعة الدفاع عن الوطن هم كتبة النفاق السياسي وضعيفي الانتماء[3].

---

[1] إياد البرغوثي، **الجانب السياسي الاجتماعي للفساد في فلسطين في الفساد في فلسطين**، باسم الزبيدي وآخرون، مرجع سابق، ص23

[2] غالب فريجات، الإنتماء الوطني وغياب العدالة، موقع مجلة المحرر على الإنترنت، متاح في/ http://www.al-moharer.net/mohhtm/freijat241i.htm

[3] المرجع السابق

6- يتحقق الانتماء الوطني، ويتعاظم عند المواطن عندما يشعر أنه ينتمي لوطن، لا يتم التجاوز فيه على حقوقه المشروعة، ويشعر فيه بالمساواة مع الجميع، ويشعر أنه بيته، تُصان فيه حقوقه السياسية والاجتماعية، فالوطن هوية المواطن وشخصيته، وعندما لا تعد هذه الهوية صالحة، يلقي بها المواطن على قارعة الطريق، ليلتقطها من يريد المتاجرة بها، وعلى العكس عندما يشعر المواطنون أنهم شركاء متساوون، ولا فضل لأحد على آخر، إلا بما يقدم من أجل الوطن أفضل من الآخرين، فإن الصورة هنا تختلف، يتعزز الانتماء لدى المواطن، ويتعاظم الاستعداد لديه في الإيفاء بواجباته، والتضحية من أجل وطنه.

7- وجود الفساد يؤدي إلى اختلال منظومة القيم المجتمعية التي تشكل نسيجا مترابطا تسهم في استقرار استرخاء المجتمع، فتنتشر اللامبالاة ويضعف الشعور بالمسؤولية، وتتشكل بيئة اجتماعية حاضنة لمختلف السلوكيات المنحرفة، مثل السرقات والجرائم، كما يسهم الفساد في خلق حالة من الاحتقان الاجتماعي، والإسهام في زيادة الفئات المهمشة، مما ينعكس بالسلب على حالة الاستقرار الاجتماعي. كما وتبرز في ظل بيئة الفساد قيم وسلوكيات جديدة، يتم التعبير عنها ببعض السلوكيات التي تجد لها تبريرات في القيم الاجتماعية الجديدة التي تسود في ظل بيئة الفساد، فتنتشر سلوكيات من قبيل النفاق والكذب وغياب الصدق، حتى في الانتماء السياسي، الذي يغيب عنه الصدق، ويكون انتماءً شكلياً يهدف إلى تحقيق مصالح ومنجزات شخصية، والتمتع بالامتيازات التي يمكن أن يحققها الفرد من وراء انتماءه السياسي لحزب ما أو لجماعة أو حتى لنظام حكم، دون قناعة منه ببرامج أو سياسات ينادي بها هذا الحزب أو تلك الجماعة أو النظام السياسي، لأن الفساد يؤدي إلى خلق جو من النفاق السياسي كنتيجة لشراء الذمم و الولاءات السياسية مما يحطم مضمون الانتماء الوطني، ويجعل من الانتماء للحزب أو الجماعة السياسية، أو مركز النفوذ، فوق الانتماء للوطن، وربما على حسابه.

8- من أخطر مؤشرات ضعف الانتماء الوطني حالات الخيانة العظمي، وهي مساعدة العدو إذا كانت الدولة واقعة في حرب أو نزاع مع دولة أخرى، كما هو حال المجتمع الفلسطيني،

الذي يقع تحت الاحتلال، حيث تم اكتشاف حالات كثيرة ساعدت العدو في تحقيــق بعــض أهدافه، وهم ما يطلق عليهم" بالعملاء"، والذين يصنفون في خانة الأعداء.

الفساد يشكل بيئة مهادنة لهذه الظاهرة، لأن الفاسد من السهل أن يقع فــي وحــل العمالــة، حفاظا على مصالحه الخاصة يتولد لديه الاستعداد لفعل أي شيء منافي لمقتضيات الانتماء الوطني، حتى لو كان هذا الفعل مساعدة العدو لتحقيق أهدافه خاصة وأن هناك الكثير من العملاء يزرعهم الاحتلال من أجل تدمير منظومة القيم الاجتماعية والوطنية، و في ظل بيئة متخمة بالفساد تسهل عمليات الاختراق التي يمارسها العدو، وبالرغم من أن لظاهرة العمالة أسباب كثيرة، إلا أن الفساد وبيئته يشكلان عوامل تسهم في تسهيل نمو هذه الظاهرة، فحينما يعم الفساد ويستشري، وتغيب العدالة الاجتماعية، يضعف الإنتماء للوطن والولاء له، يصبح من السهل حينها وقوع الفرد فريسة للقوى المعادية لمجتمعه ووطنه، نتيجة تراجــع القــيم الوطنية، التي تُعلي من قيمة الوطن، وتمجد الانتماء إليه، والتضحية في سبيله، لصالح قــيم جديدة يكرسها وجود الفساد، كقيم الكسب السريع بأقصر الطرق، وحب المراكز والمناصب، واللامبالاة والسلبية، والأنانية والفهلوة، في ظل بيئة متخمة بهذا النوع من القيم يسهل سقوط الأفراد في براثن أعداء وطنه.

خلاصة القول أن المنتمي وطنياً يحرص تماماً على حق الوطن، ويستمد منه هويته، أما إذا تخلى الوطن عن المواطن، ولم يعد عنواناً للهوية، فإنه ليس من المُستغرّب أن يُلقي المواطن بوطنه بعيداً، ليخوض معركته الذاتية تاركاً وطنه للعابثين.

فالولاء والانتماء يكتسبان ولا يفرضان فرضاً، وهما يغرسان فــي نفــس المــواطن، ويعــزز غرسهما في ممارسة المواطن لحقوقه المشروعة، بدون نقص أو تجاوز عليها، ووجود الفســاد بمختلف أشكاله في أي مجتمع، يسهم في إضعاف الانتماء الوطني لدى الأفراد، ويضعف القــيم الوطنية والاجتماعية، ويسهم في تكريس القيم المناقضة لمقتضيات الانتماء الوطني.

الفصل الثالث

الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية

الأسباب، الأشكال، والتداعيات

الفصل الثالث

الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية

الأسباب، الأشكال، والتداعيات

1.3 مقدمة

الحديث عن الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية كثير، وقد تناول هذا الموضوع كثيــر من الباحثين والكُتاب، وصدرت التقارير عن المجلس التشــريعي الفلســطيني[1]وهيئــة الرقابــة العامة[2]، إضافةً للتقارير الصحفية الكثيرة التي تناولت الموضوع، التي أشارت إلى وجود الفساد في مختلف مرافق الحياة العامة الفلسطينية، الأمر الذي جعل من قضية الفساد على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة للمجتمع الفلسطيني.

ازداد الحديث عن الفساد وضرورة الإصلاح في الأعوام الأخيرة التي ســبقت إجــراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، بل إن موضوع الفساد والإصلاح تصدّر برامج مختلف الكتل التي خاضت الانتخابات التشريعية الثانية في فلسطين، التي جرت في الخامس والعشــرين من كانون الثاني/يناير 2006. ودولياً احتلت فلسطين المرتبة 107 حسبما بيّن مؤشر مــدركات الفساد للعام 2005م الصادر عن منظمة الشفافية الدولية[3]، وهو موقع يعتبر متأخر في الترتيــب السنوي الذي درجت منظمة الشفافية الدولية على إصداره ضمن أنشطتها بإصدار مؤشر دولــي حول وضع الفساد العالمي لمعظم الدول، وقد لوحظ بأن فلسطين تحتل موقعاً متأخراً في الترتيب في الثلاث سنوات السابقة لتقرير عام 2005م.

ولابد من الإشارة هنا إلى أن الحديث عن الفساد في فلسطين يختلف عن الحديث عنه في أي مكان آخر، نظراً لخصوصية الحالة الفلسطينية، والظروف التي تحيط بعملية تشكل الكيانيــة

---

[1] من ابرز التقارير في هذا المجال **تقرير لجنة الرقابة في المجلس التشريعي** 1998م.

[2] **التقرير السنوي** هيئة الرقابة العامة الفلسطينية، 1997.

[3] منظمة الشفافية الدولية، تقرير مدركات الفساد للعام 2005، موقــع المنظمــة علــى شــبكة الإنترنــت، متــاح فــي/ http://www.transparency.org/publications/gcr/gcr_2005

الفلسطينية الناشئة، والمتمثلة بتزامن مهام التحرير الوطني من جهة، ومهام البناء الوطني مـن جهة أخرى. هذا التشابك بين المهمتين (التحرير والبناء) يُمّكن من يرغب من توظيف إحـداها لتبرير ما يعترى الأخرى من قصور، الأمر الذي يسهل انتشار النزعات التبريرية، التي غالباً ما تحمل الاحتلال المسؤولية عن معظم مكامن الخلل والتقصير، لإعفاء الذات من المسـؤولية.[1] و رغم أن للاحتلال دوراً هاماً في دعم الفساد وتغذيته، إلا أن هذا الدور لا يوضع عادةً في مكانه الصحيح، ويتم تضخيمه على حساب العوامل الداخلية التي هي أيضاً تشجع الفساد وتعمل علـى ترسيخه.

قبل الحديث عن الفساد في فلسطين نرى أنه من الضروري الإشارة إلى سمات النظـام السياسي الفلسطيني الناشئ بعد اتفاقية أوسلو وما تلاها من اتفاقيات، ذلك أن التعرف على هـذه السمات يعتبر مدخلاً مهماً في دراسة موضوع الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسـطينية، لفهم البيئة السياسية التي يتم دراسة هذا الموضوع في ضوءها. فكما أشرنا في الفصل السابق أن هناك سمات وخصائص في بعض الأنظمة السياسية تجعل منها أنظمة مهادنة للفسـاد، وقابلـة للتعايش معه، بينما هناك خصائص تجعل من بعض الأنظمة محاربة للفساد، ولا تقبل التعـايش معه، ومن المهم هنا معرفة سمات وخصائص النظام السياسي الفلسطيني، لمعرفة إن كان هـذا النظام من النوع المهادن للفساد، أم من النوع المحارب له.

2.3 سمات النظام السياسي الفلسطيني

مهد اتفاق أوسلو والاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية التي تلته لتحولات جذرية واسعة في الحقل السياسي الفلسطيني، لعل أبرزها كان قيام سلطة وطنية فلسطينية لأول مرة فـي التـاريخ الفلسطيني على جزء من إقليم فلسطين التاريخية ومنذ اللحظة الأولى لولادتها، سـعت السـلطة الوطنية الفلسطينية إلى نقل عملية صنع القرار السياسي و"الهيمنة" من مؤسسات (م.ت.ف) إلـى أطر ودوائر ووزارات تابعة مباشرة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وفور قيامها اعتمدت السـلطة الوطنية إلى فرض سلطتها على الإقليم المخصص لها على أساليب ووسائل متنوعة بمـا فيهـا

[1] باسم الزبيدي وآخرون، **الفساد والنظام السياسي في فلسطين في الفساد في فلسطين**، مرجع سابق، ص52

بناء قوة أمينة مسلحة احتكرت شرعية استخدام القوة، واستنادها إلى قاعدة جماهيرية تمثلت في قاعدة تنظيم حركة فتح، وتوظيف حالة المواجهة السياسية مع إسرائيل، واحتواء التشكيلات المجتمعية التقليدية[1] حيث سعت السلطة الوطنية إلى احتواء المجتمع المدني وقطاعات المجتمع المحلي بعقلية قبلية وعشائرية ومحاولة احتواء المعارضة اليمينية واليسارية وشراء بعض المثقفين والحد من الحريات الممنوحة لوسائل الإعلام وممارسة الرقابة عليها[2].

ولابد هنا من التذكير بأن السلطة الوطنية الفلسطينية بمؤسساتها المختلفة وبمجمل عملها تخضع لتأثير أربع عوامل خارجية هي: إطار أوسلو، ومنظمة التحرير الفلسطينية، والسياسة الإسرائيلية، والأسرة الدولية المانحة، هذه العوامل تؤثر بدون شك على أداء السلطة الوطنية الفلسطينية[3]، لابد من أخذها بالاعتبار عند تقييم هذا الأداء، وعند الحديث عن الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية، خاصة وأن ذلك يأتي في ظل نظام حكم فلسطيني "ناشئ" يُوصف بأنه نظام حكم "أغلبي" وطد سلطة وهيمنة التنظيم الواحد، وأبعد المعارضة عن عملية صنع القرار[4]، هذا النظام يقوم على افتراض أن الديمقراطية تعني حكم الأغلبية ومعارضة الأقلية، أي بمعنى انه نظام لا يقوم على مشاركة جميع الذين يتأثرون بالقرارات والسياسات التي يتبعها، سواء مباشرة أو عن طريق ممثلين[5]، حيث كانت حركة فتح هي العمود الفقري الذي استندت إليه السلطة الوطنية الفلسطينية، بالإضافة إلى بعض الفصائل الأخرى الصغيرة ضعيفة التأثير، والتي تدور في فلك حركة فتح التي قادت مشروع السلطة الوطنية الفلسطينية بشكل شبه مطلق وكامل منذ تأسيسها وحتى الانتخابات التشريعية الفلسطينية الأخيرة التي جرت مطلع العام 2006 التي أفضت إلى فوز حركة حماس، لذا لابد من مراعاة خصوصية الحالة الفلسطينية عند الحديث عن

---

[1] جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، دراسة تحليلية نقدية، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 1998 ص.ص 81-84

[2] أيمن يوسف، الإصلاح السياسي والإداري، (2001/4/25)، موقع مؤسسة أمان على شبكة الإنترنت، متاح في/ http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=929

[3] يزيد صايغ وخليل الشقاقي، **تقرير فريق العمل، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية**، مجلس العلاقات الخارجية، نيويورك، 1999م، ص29

[4] جميل هلال، **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، مرجع سابق، ص188

[5] قيس جواد العزاوي، الديمقراطية ليست حكم الأغلبية، موقع جريدة الجريدة على شبكة الإنترنت، (2008/10/8)السنة السابعة، العدد 596 http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=11431

الفساد، والمتمثلة بشكل خاص في الطبيعة الانتقالية للنظام السياسي الفلسطيني، وتبعيته الاقتصادية، ونزعته الفردية.

1.2.3 الطبيعة الانتقالية للنظام السياسي الفلسطيني

الطبيعة الانتقالية للنظام السياسي الفلسطيني تعني مجموعة التحولات التي طرأت على الحقل السياسي الفلسطيني بعد تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية، والانتقال من عهد (م.ت.ف) إلى عهد السلطة الوطنية الفلسطينية، ومحاولة بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية، التي تشبه ملامح مؤسسات الدولة.

إشكالية هذا النظام الذي تشكل بعد اتفاقية أوسلو، كونه ناشئ وغير مكتمل الملامح والخصائص، برزت بجلاء بعد عودة بعض كوادر وقيادات منظمة التحرير الفلسطينية إلى الداخل، والأخذ على عاتقهم مسؤولية ترتيب أوضاع البيت الفلسطيني الداخلية من خلال بناء المؤسسات المختلفة، وتشكيل علاقة بين السلطة والمعارضة وتوضيح العلاقة أيضا بين السلطة والشعب، إضافة إلى مهمة ممارسة الديمقراطية والمحافظة على حقوق الإنسان، والمسائل المتعلقة بإدارة مؤسسات السلطة الوطنية والشفافية وبناء المؤسسات وسلطة القانون ومبدأ المحاسبة والقضاء على الفساد و المحسوبيات هذا فضلاً عن القضايا المتعلقة بقدرة النظام السياسي الفلسطيني الرسمي و الشعبي لمقاومة الإملاءات الإسرائيلية التي تحاول إسرائيل فرضها عبر لجان التفاوض، أو مقاومة السياسات الإسرائيلية المتعلقة بفرض وقائع على الأرض استباقاُ لأي اتفاقات نهائية قادمة، وقدرة الكيان الفلسطيني الناشئ على التطور نحو دولة مستقلة.

ومع تشكل السلطة الوطنية الفلسطينية، انتقلت العديد من القيادات والهيئات والأجهزة التي تشكلت في الخارج إلى الداخل، فتم تعيين الكثير من القادة العائدين في وظائف أساسية كمدراء لأجهزة أمنية، أو على رأس وظائف مدنية، الأمر الذي أسهم في نقل تراث منظمة التحرير الفلسطينية وتقاليدها وثقافتها وأساليب عملها ومنهجها في إدارة الشأن العام، التي

اتسمت بعدم تبني الأنظمة العصرية الحديثة في الإدارة والتخطيط والتقييم واتخاذ القرارات[1] كما اتسمت بالتكلس وصعوبة التجدد، والانتماء إلى الماضي أكثر من انتمائها للحاضر أو المستقبل[2].

ترافق ذلك مع غياب نظم المساءلة والمحاسبة، وغموض وتشويش القواعد التي تنظم العلاقات في الحقل السياسي الفلسطيني، كالعلاقة بين السلطات الثلاث، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم، بل وغياب المرجعية القانونية الواضحة، نظرا لوجود خليط من القوانين التي ورثتها السلطة الفلسطينية، كالقانون العثماني الذي ساد أبان الفترة العثمانية، و القانون المصري الذي ساد في غزة إبان فترة الإدارة المصرية لغزة بين عامي 1948 - 1967 والقانون الأردني الذي ساد في الضفة الغربية في الفترة ذاتها، وبقايا بعض الأنظمة الموروثة عن الاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي لم تتوفر مرجعية قانونية يمكن أن تسهم في توضيح العلاقات في الحقل السياسي الفلسطيني، وتشكل داعماً لمنع انتشار الفساد واستشراءه، هذه الظروف غير المستقرة بمجموعها أسهمت في اتساع دائرة الفساد وارتكاب المخالفات.

2.2.3 التبعية الاقتصادية للنظام السياسي الفلسطيني

يشير مفهوم التبعية الاقتصادية إلى العلاقة غير المتكافئة بين الدول المتقدمة والدول النامية القائمة على الاستغلال والتبادل غير المتكافئ، وأسلوب الاستثمارات والمعونات التي تشكل عودة للاستعمار الجديد[3].

ومما يجدر التنويه به أن جذور التبعية الاقتصادية والمالية للفلسطينيين تمتد إلى العقود الماضية، بعيد تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في العام 1964، من خلال اعتمادها على أموال الدعم الخارجي من قبل الدول العربية النفطية، وبعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية اعتمدت على الأسرة الدولية المانحة للإيفاء بالتزاماتها المختلفة، كالرواتب والنفقات وبناء

---

[1] باسم الزبيدي وآخرون، **الفساد والنظام السياسي في فلسطين، في الفساد في فلسطين**، مرجع سابق، ص 52

[2] عبد الله التركماني، مقاربة حول واقع النظام السياسي الفلسطيني وآفاقه المستقبلية، (2005/4/30)، موقع مقاربات على شبكة الإنترنت، متاح في/ http://www.mokarabat.com/s569.htm

[3] أحمد محمد أبو الرب، **تحديات التنمية في الوطن العربي**، المؤسسة الصحفية الأردنية، ط1 1979، ص62.

المؤسسات، حيث اتفقت الدول الراعية لعملية السلام على تقديم المساعدات الدولية للشعب والسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد ربطت هذه الدول مساعداتها بالتقدم في عملية السلام مع إسرائيل، وقد بلغت قيمة المساعدات المقدمة من الأسرة المانحة للسلطة الفلسطينية في الفترة ما بين عامي (1994 - 1998) 2.5 بليون دولار من أصل 4.2 بليون دولار تم التعهد بها، مع التزام الأسرة المانحة بتقديم مستوى مشابه من الدعم لفترة خمس سنوات إضافية التي تغطي الفترة حتى عام 2003[1]. وبلغت قيمة المساعدات الفعلية التي تلقتها السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها عام 1994 وحتى العام 2005 سبع مليارات دولار، كما صرح بذلك الدكتور سلام فياض وزير المالية الفلسطيني في حكومة أحمد قريع آنذاك[2].

لا شك أن دعم الأسرة المانحة أسهم في مساعدة السلطة الفلسطينية في نفقات الإنشاء والرواتب والمصاريف وغيرها، وتطوير فروع الحكومة الفلسطينية، وتقديم الخدمات الهامة للمواطنين الفلسطينيين في المجالات كافة، لكن كان لهذه الدعم انعكاسات سلبية على السلطة الفلسطينية، أهمها[3]:

1 - خضوع عملية التخطيط والتنمية إلى أجندة خارجية وإلى الحاجة الدائمة للانسجام مع أولويات وتصورات الجهات المانحة.

2 - أسهم الدعم الخارجي في تعزيز التنافس بين المؤسسات الفلسطينية، الأمر الذي دفع بعض المانحين إلى عقد ترتيبات مباشرة مع بعض الوزارات والهيئات، مما أسهم في مزيد من التشويش في تحديد الأولويات والبرامج.

3 - التأثير السلبي بعيد المدى للدعم الخارجي الذي يرتبط باعتبارات سياسية على المواطنة وعلى شرعية نظام الحكم ودرجة سيادته واستقلاله.

---

[1] يزيد الصايغ وخليل الشقاقي، **تقرير فريق العمل، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية**، مرجع سابق، ص34

[2] وائل السعيد، تقرير حول الفساد في دوائر منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، موقع الجزيرة على شبكة الانترنت (2006/10/31)، متاح في/ http://www.aljazeeratalk.net/forum/archive/index.php/t-86902.html

[3] باسم الزبيدي وآخرون، **الفساد والنظام السياسي في فلسطين، في الفساد في فلسطين**، مرجع سابق، ص56

كما أشارات تجربة السلطة الوطنية الفلسطينية مع الدولة المانحة في العشر سنوات الأولى التي تلت تأسيسها إلى أن معدل التزام هذه الدول بتعهداتها لم يتجاوز 50%[1]، مما أسهم في تعطيل وإرباك كثير من المشاريع، وإلى إرباك أداء وزارة المالية الفلسطينية بشكل عام.

وقد أسهم الدعم الخارجي للسلطة الوطنية الفلسطينية في جعلها أكثر تسامحا وأوسع صدرا إزاء الجهات المانحة فيما يتعلق بالانتقادات التي تناولت سوء الإدارة والفعالية والفساد فيها، بينما لم تكن كذلك إزاء الجهات والمواطنين الفلسطينيين، ولم تتقبل النقد والتقارير التي تناولت سوء الإدارة في مؤسساتها، بما فيها التقارير الصادرة عن المجلس التشريعي بهذا الشأن، الأمر الذي سهل على السلطة الفلسطينية إعفاء نفسها من الخضوع للمساءلة والمحاسبة من قبل الشعب الفلسطيني، على اعتبار أنها لا تدين لهم ولا تعتمد عليهم مالياً، مما أسهم في ضعف إرادة السلطة في تحقيق مزيدا من الشفافية في أدائها، وتقبل نقد مواطنيها، الأمر الذي شكل أحد العوامل في نمو الفساد في نهاية المطاف، كما أن التشويش والإرباك الذي أصاب عمل بعض مؤسسات السلطة الوطنية بسبب عقد ترتيبات مباشرة مع المانحين، والسعي وراء التمويل المنفرد أسهم في خلق بيئة سهلت تسلل ممارسات الفساد ونموها.

3.2.3 النزعة الفردية للنظام السياسي الفلسطيني

عاني النظام السياسي الفلسطيني من النزعة الفردية في الحكم، من خلال الاستئثار بالحكم والقرار، حيث عمل الرئيس الراحل ياسر عرفات خلال فترة رئاسته للسلطة على تركيز شديد للأمور بيده، فهو ونتيجة لمجموعة من الظروف والعوامل اعتُبر محور الحركة السياسية الفلسطينية بحكم العديد من المناصب التي شغلها[2]، وبحكم دوره التاريخي على مدار أكثر من أربعة عقود من الزمن في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، لذا فإن مجمل العلاقات الدولية

---

[1] عمر شعبان، حول الموازنة وتعهدات الأسرة المانحة وأداء وزارة المالية الفلسطينية، موقع مجلة دنيا الوطن على شبكة الإنترنت، (2005/12/28)، متاح في/ http://pulpit.alwatanvoice.com/content-33805.html

[2] شغ الراحل عرفات المناصب التالية:1- رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. 2- رئيس السلطة الفلسطينية. 3- رئيس دولة فلسطين. 4- قائد عام للقوات المسلحة. 5- شغل أربع وزارات في الحكومات المتعاقبة (التربية والتعليم، الداخلية، الأوقاف، الرياضة والشباب). 6- رئيس مجلس الأمن القومي.

للسلطة الوطنية الفلسطينية كانت تتم من خلال الحركة والقرارات المباشرة للرئيس الراحل عرفات، هذا إضافة إلى التطورات الداخلية الأساسية فيما يرتبط بعملية البناء الداخلي كانت تتم كذلك من خلال رؤية ومواقف وقرارات الرئيس الراحل عرفات المباشرة[1]، فضلاً عن كون الرئيس الراحل تمتع بصلاحيات تنفيذية وتشريعية وفقاً للاتفاقات الموقعة مع إسرائيل.

تصرف الرئيس الراحل عرفات عن وعي وإدراك لعناصر قوته، حتى وإن كانت هذه التصرفات لا تنسجم مع القانون في حالات عديدة، بل وحتى بتجاوز المؤسسات الأخرى، مثل المجلس التشريعي، والقضاء الفلسطيني، ويمكننا ملاحظة ذلك في العديد من الأمثلة، كالاعتقال السياسي، وقضايا التعيينات في المناصب الرفيعة والمتوسطة و الدنيا منها، الأمر الذي عبر عن تركيز شديد في الصلاحيات بيد الرئيس الراحل بشكل لا يوجد له مثيل في العالم فيما يتعلق بإدارة كافة شؤون الحياة العامة الفلسطينية من صغيرة وكبيرة، ومن الأمثلة الجلية على ذلك، اعتقال رموز المعارضة الفلسطينية، خاصة من حركتي حماس والجهاد الإسلامي بدون إذن قضائي، واعتقال المعارضين لسياسة السلطة الوطنية الفلسطينية كاعتقال الموقعين على ما عُرف ببيان العشرين، وعدم الالتزام بقرارات المحاكم، كذلك إجراء التعيينات في القطاع العام دون الحاجة الحقيقية لذلك، وإنما بهدف إحكام السيطرة وشراء الذمم والولاءات، والتوسع الكبير في التعيينات في المناصب الكبيرة والمتوسطة، بما يناسب إحكام قبضته على الحكم، وليس بما يضمن حسن الأداء وجودته.

لذا عانى النظام السياسي الفلسطيني الناشئ بعد اتفاقيات أوسلو من غياب التقاليد المؤسسية، حيث طغت على القيادة السياسية المركزية الشديدة ونزعة للسيطرة على مختلف تطورات الحقل الفلسطيني، فالقيادة السياسية انطلقت من حقيقة كونها منتخبة من الشعب، وتمتلك الشرعية الثورية والنضالية، بحكم التاريخ النضالي الطويل للرئيس الراحل ياسر عرفات كقائد للثورة الفلسطينية، مما جعله أقل حماساً ورغبة في الخضوع للمساءلة والمحاسبة، الأمر الذي

[1] ***التحول الديمقراطي في فلسطين*** **مجلة الملتقى الفكري** التقرير العام، القدس، أيار،2000م، ص20

جعل من القيادة الفلسطينية قيادة غير قادرة على محاربة الفساد، حيث لا مجـال للفصـل بـين السلطات ولتطبيق القانون، ومراعاة الأعراف المؤسسية في إدارة الشأن العام[1].

طريقة إدارة الحكم في المناطق الفلسطينية وآلياته كانت طريقة فردية، اقتربت في كثير من الأحيان لأن تكون شمولية، بحيث كانت شبيهة بآلية ممارسة الحكم في الكثير مـن الـدول العربية، إذ كان يتم تهميش المؤسسات السياسية لتكون مجرد هياكل بلا فاعلية حقيقية[2]، ليبقـى القرار الفعلي في يد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية وبعض مساعديه ومستشاريه المقـربين، فالسمة الغالبة على المؤسسات الفلسطينية هي بيروقراطيتها السلطوية القوية، والتي هي امتـداد لشخصية القائد السياسي، وامتداد لتوجهاته ومشيئته، بحيث جعل ذلك من الاجتماعات الأسبوعية لمجلس الوزراء، ديكوراً لتوفير ما يشبه التغطية المؤسساتية، لمواقف وقرارات اتخـذت سـلفاً، وفي كواليس أخرى.

ولابد هنا من الإشارة إلى الفترة التي تولاها الرئيس محمود عباس، الذي تولى رئاسـة السلطة الفلسطينية بعد رحيل الرئيس ياسر عرفات وبعد فوزه في الانتخابات الرئاسـية التـي جرت مطلع العام 2005، فبعد تسلمه رئاسة السلطة الوطنية الفلسطينية، ورئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وجد نفسه في مواجهة تركة ثقيلة، حاول الرئيس محمود عبـاس أن يُفّعل دور المؤسسات، وأن يعيد الاعتبار للانتخابـات، فحسـم إجـراء الانتخابـات المحليـة والتشريعية، وقد ساهم كذلك في تعديل النظام الانتخابي من نظام الدوائر إلى النظـام المخـتلط مناصفة بين النسبي والدوائر، إلا أن فترة العام التي سبقت الانتخابات التشـريعية والتـي كـان يتولى فيها الرئيس محمود عباس سدة الحكم لا تعتبر كافية لاختبار سياساته، وبالتـالي الحكـم عليها، خاصة وأنه كما أسلفنا ورث تركة ثقيلة ووضع معقد، على المستويات كافة، خاصة فيما يتعلق بالوضع الداخلي، الذي كانت تسوده حالة من الفوضى والفلتان الأمني، الأمر الذي أحـاط عمله بمجموعة من الصعوبات التي يصعب التغلب عليها في فترة زمنية قصيرة.

---

[1] باسم الزبيدي وآخرون، **الفساد والنظام السياسي في فلسطين، في الفساد في فلسطين**، مرجع سابق، ص53

[2] رولا سرحان، الضعف المؤسساتي والحالة الفلسطينية، مجلة الحوار المتمدن، العـدد 2188، (2008/2/11)، موقـع المجلة على شبكة الإنترنت، متاح في/ http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124605

هذه أهم السمات التي ميزت النظام السياسي الفلسطيني الناشئ بعد اتفاقات أوسلو، المتمثلة في طبيعته الانتقالية، وتبعيته الاقتصادية، ونزعته الفردية، وهي سمات تخلق بيئة مواتية للفساد ومهادنة له، وقابلة للتعايش معه، والتي جعلت منه نظاماً أقل حماساً في مكافحة الفساد، مما وفر بيئة مواتية لنمو ظاهرة الفساد وترسيخه، فقد أشارت الكثير من الدراسات التي عالجت موضوع الفساد، أن هناك علاقة وثيقة بين طبيعة النظم السياسية والفساد، وقد بيّنت الدراسات أن النظم السياسية التي تتميز بنفس تلك الخصائص التي يتميز بها النظام السياسي الفلسطيني تعتبر مهادنة للفساد وليست من النوع المحارب له[1].

3.3 أسباب وجود الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية

الواقع أن هناك العديد من الأسباب والعوامل التي أسهمت في مجموعها بتوفير المناخ المناسب لنمو ظاهرة الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية، إذ تتأثر عادة منظومة الفساد بوجود البيئة العامة المناسبة والتي تغذي عناصر الفساد، وكما ذكرنا سابقا فإن الفساد يستشري وتزداد فرص ممارسته في المراحل الإنتقالية، وفي مراحل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمجتمع الفلسطيني بسبب الظروف السياسية، يمر بمجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، كما بيُنا أثناء الحديث عن سمات النظام السياسي الفلسطيني، مما أسهم في زيادة فرص انتشار الفساد.

نحاول هنا رصد أهم أسباب الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية على النحو التالي: -

1.3.3 ضعف البناء المؤسسي للسلطة الفلسطينية

يشير مفهوم البناء المؤسسي إلى بناء مؤسسة من نقطة البداية للوصول بها إلى مؤسسة فاعلة، والاعتماد على ما لدى المؤسسة من نقاط قوة لتفعيل دورها في الحياة العامة من خلال تحديد الأهداف وتنفيذ السياسات والبرامج الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف[2].

---

[1] باسم الزبيدي وآخرون، **الفساد والنظام السياسي في فلسطين، في الفساد في فلسطين**، مرجع سابق، ص43

[2] موقع كنانة أون لاين، مفهوم البناء المؤسسي، دون تاريخ نشر، موقع كنانة أون لاين على شبكة الإنترنت، متاح في/ http://kenanaonline.com/page/56618

وعلى الصعيد الفلسطيني فإن حداثة التجربة الفلسطينية في العمل المؤسساتي، وعدم التوازن بين السلطات الثلاث، وطغيان دور السلطة التنفيذية على حساب السلطة التشريعية، وتهميش دور السلطة القضائية، أدى إلى ضعف الرقابة والمحاسبة[1]، فغياب التقاليد المؤسسية وغياب القواعد الدستورية الواضحة، وضعف سلطة القانون وأنظمة الرقابة المختلفة، والتفرد و الاستئثار السياسي من قبل الحزب الحاكم (حركة فتح)، التي سيطرت على مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية منذ إنشائها وحتى الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت مطلع العام 2006 وما رافق ذلك من سيطرة وهيمنة على القرارات وعلى مختلف تطورات الحقل السياسي والإداري، كلها عوامل جعلت من المؤسسات الفلسطينية الناشئة للسلطة الوطنية الفلسطينية ضعيفة التأثير والفعالية، مما عزز وجود الفساد ووفر له مناخاً مواتياً للنشوء والنمو. إن العلاقة بين الفساد وضعف مؤسسات السلطة السياسية هي علاقة في اتجاهين تبادليين، فكلما استشرى الفساد، كلما قلت فعالية المؤسسات العامة، وكلما ضعفت المؤسسات العامة كلما زاد الفساد استشراءً والعكس صحيح[2].

وبالإضافة إلى حداثة المؤسسات الفلسطينية التابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية، فقد اعتمدت هذه المؤسسات على آلية توظيف لا تقوم على أسس مهنية موضوعية، تستند إلى الكفاءة معياراً للتعيين في الوظيفة العامة، بل كانت الواسطة والمحسوبية إلى جانب الإنتماء الحزبي هي أهم معايير التعيين للوظيفة العامة، فكانت عملية التعيينات تتم بالاستناد إلى درجة القرابة العائلية أو الجهوية أو الفصائلية، وبعد اجتياز اختبار السلامة الأمنية، للتأكد من الإنتماء السياسي، وبما يضمن في نهاية المطاف عدم اختراق هذه المؤسسات فصائلياً من قبل الفصائل الأخرى، خاصة تلك المعارضة، وعبر شراء الذمم والولاء السياسي[3]، ويمكننا ملاحظة تكريس النظام السياسي الفلسطيني لمعايير اصطفاء الأشخاص وتعيينهم في مواقع المسؤولية المهمة والحساسة، بناء على مدى الولاء للرئيس الراحل ياسر عرفات، وإعطاء أهمية خاصة للانتماء

[1] عزمي الشعيبي، **المبادرة التشريعية في محاربة الفساد، في: الفساد في فلسطين**، باسم الزبيدي وآخرون، مرجع سابق، ص111

[2] رولا سرحان، **الضعف المؤسساتي والحالة الفلسطينية** مرجع سابق.

[3] المرجع السابق

التنظيمي، حيث شغل معظم المناصب الحساسة في السلطة الوطنية الفلسطينية قيادات في حركة فتح[1]، من الأمثلة الواضحة على ذلك الوزارات المهمة، شغلها قادة في حركة فتح، وكذلك الأجهزة الأمنية الفلسطينية، فقد تم تعيين قيادات من حركة فتح موالية للرئيس الراحل عرفات بإدارتها، وتعيين قيادات من فتح لإدارة مختلف دوائرها، وبالمجمل فان الغالبية العظمى من موظفي القطاع العام الفلسطيني كانوا من قيادات وكوادر ومناصري حركة فتح، الذين كان يتزايد حضورهم في القطاع العام الفلسطيني منذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية، حتى بلغ عدد موظفي القطاع العام 137 ألف موظف عام 2005 غالبيتهم من حركة فتح والمقربين منها[2]. وقد خلص تقرير للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار" إلى أن "عملية التوظيف لدى السلطة الوطنية الفلسطينية لم تكن ضمن سياسة أو آلية محددة ومنظمة تهدف إلى بناء منظومة إدارية مهنية تساهم في تحقيق الأهداف العامة لها، حيث جاءت معظم التعيينات لاعتبارات غير مهنية، وأهمها العشائرية والحزبية والسياسية؛"[3]. فكانت النتيجة مؤسسات ضعيفة تفتقر إلى الكفاءات البشرية المهنية المؤهلة، مما ترك آثاراً سلبية على مجمل عمل هذه المؤسسات.

وعلى صعيد طريقة إدارة المؤسسات الفلسطينية، فقد تمت إدارة هذه المؤسسات بطريقة مركزية وهرمية، تستند إلى الشخصانية والتفرد في عملية صناعة القرار المؤسساتي الداخلي، بحيث كانت عملية اتخاذ القرار عملية عامودية، من قمة الهرم إلى قاعدته، مما أسهم في إخفاق هذه المؤسسات في تقديم نموذج مهني حقيقي مؤهل لأن يقوم بإدارة كفؤة وفعّالة للشؤون اليومية للفلسطينيين[4].

---

[1] صالح محمد النعامي، أداء مؤسسات السلطة الفلسطينية، موقع الجزيرة على شبكة الإنترنت، (2006/6/29)، متاح في/ http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C86ACCF7-D8B2-4ED8-9CD4-4F40851F711D.htm

[2] المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار"، دراسة عن واقع الموظفين في الضفة الغربية وقطاع غزة، تقرير خاص، (2008/8/18)، متاح في/ www.ngosnews.net/images/statistics/18626567784985926aa2b1c.doc

[3] المرجع السابق.

[4] رولا سرحان، الضعف المؤسساتي والحالة الفلسطينية، مرجع سابق.

2.3.3 ضعف الدور الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني الأول

تعد الرقابة البرلمانية على عمل السلطة التنفيذية ضرورة هامة، لأنها تحقق التوازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وترفع مستوى الحكم وتحافظ على المال العام من الإسراف والتبذير، وهي رقابة تمارس باسم الشعب الذي يعتبر مصدر السلطات، فيكون البرلمان مسؤولاً عن متابعة وتقييم أعمال السلطة التنفيذية[1].

وفي الحالة الفلسطينية كان لضعف الدور الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني الأول، وضعف قوة المعارضة داخله، نتيجة تركيبته القريبة في أغلبها من حزب السلطة(حركة فتح) التي تمتلك أغلبية مطلقة فيه، دوراً في بروز الفساد واتساع رقعته، وقد أشار التقرير السنوي الخامس للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان (1999)، إلى غموض العلاقة بين المجلس التشريعي والسلطة التنفيذية، وغياب القواعد الدستورية التي تنظم العلاقة فيما بينهما، مما أدى إلى استمرارية الغموض القانوني حول المسؤوليات والصلاحيات المحددة لكل سلطة، الأمر الذي جعل أداء المجلس التشريعي ناقصاً ومرتهناً للسلطة التنفيذية، وبقي يراوح مكانه في مناقشات عقيمة للكثير من القضايا والموضوعات العامة دون الوصول إلى حل حاسم لها[2].

ومن الإشكاليات التي اعترت أداء المجلس كما يشير التقرير السنوي الخامس للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، تحجيم وتهميش السلطة التنفيذية لدور المجلس التشريعي، الذي تجسد في استمرارها لتجاهل وتخطي المجلس التشريعي، حيث ظهر ذلك في تراكم مشاريع القوانين دون مصادقة، إضافة إلى تعدي السلطة التنفيذية على الاختصاصات التشريعية للمجلس، من خلال قيامها بإجراء تعديلات وتغييرات على مشاريع القوانين بعد إقرارها من المجلس التشريعي من خلال مراسيم وقرارات يصدرها رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية[3].

---

[1] محمد حسين، أدوات الرقابة البرلمانية في النظم السياسية، كتاب إلكتروني، متاح في/ http://www.eaddla.org/parlaman/peper_9.doc

[2] **الهيئة المستقلة لحقوق المواطن**، التقرير السنوي الخامس، 1999، ص57

[3] المرجع السابق، ص62

وكان لهيمنة طرف سياسي واحد على تركيبة المجلس التشريعي أثــراً مباشــراً علـــى إضعاف وتهميش دوره الرقابي، ففي عام 1998 جرت عملية تعزيز لهيمنة حركة فــتح داخـــل المجلس، من خلال تشكيل (كتلة نواب فتح)، التي استعان بها الرئيس الراحــل ياســر عرفـــات لضمان تمرير التشكيلة الوزارية الجديدة التي عُرضت على المجلس في شهر أب/ أغسطس من نفس العام، ومن الجدير ذكره أن (22) وزيراً من أصل (30) وزيراً كانوا أعضاء في المجلس التشريعي، الأمر الذي أحدث تداخلاً بين الحكومة والمجلس التشريعي، وزاد من سيطرة ونفــوذ السلطة التنفيذية عليه[1].

كما نجم عن غموض العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية إفراز قيادة غير خاضعة لرقابة المجلس التشريعي، عرفت حينها "بالقيادة الفلســطينية[2]"، التـــي ضمت خليطاً من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وأعضاء الوفد الفلســطيني المفاوض، وبعض الأعضاء في المجلس التشريعي، وأعضاء من اللجنة المركزية لحركة فــتح، وقادة الأجهزة الأمنية، ومساعدوا الرئيس الراحل عرفات ومستشاريه، فكانت هذه الاجتماعـــات منبراً يتخذ قرارات مصيرية، ولا يخضع للمساءلة. الأمر الذي انعكس سلباً على آلية ممارســـة العمل السياسي وأضعف المؤسسات السياسية، وفي مقدمتها المجلس التشريعي، المنبثقـــة عـــن اتفاقيات أوسلو والتابعة للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ومع التطور الذي حصل في النظام لسياسي الفلســطيني عـــام 2003، المتمثـــل فـــي استحداث منصب رئيس وزراء، والذي أتى بناءً على الضغط الذي مورس على الرئيس الراحل ياسر عرفات من جهات دولية (الرباعية الدولية) في محاولة منها لتقليص صلاحيات الـــرئيس لصالح رئيس وزراء، ولإجراء إصلاحات جوهرية سياسية وإداريـــة فـــي الســـلطة الوطنيـــة الفلسطينية، بما ينسجم مع المطالب الدولية في هذا الشأن، وتبنـــت الســـلطة الفلســـطينية خطـــة

[1] **الهيئة المستقلة لحقوق المواطن**، التقرير السنوي الرابع، حالة حقوق المواطن في مناطق السلطة الفلســطينية، 1998 ص69

[2] ضم اجتماع القيادة الفلسطينية الأسبوعي بالإضافة للرئيس الراحل ياسر عرفات: أعضاء مجلس الوزراء، أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رؤساء الأجهزة الأمنية، جزء من أعضاء اللجنة المركزية لحركــة فــتح، رئيســـي المجلس التشريعي والمجلس الوطني، مستشاروا الرئيس الراحل ياسر عرفات، أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض.

الإصلاح المالي والاداري، التي شمت على إعطاء الفرصة لرئيس الـوزراء الجديـد لتحمـل مسؤوليات تحسين الوضع الداخلي الفلسطيني، ومواصلة الحوار مع جميع الفصائل الفلسـطينية من أجل تحقيق مزيد من الوحدة على الساحة الفلسطينية، ومواجهة التحديات التي تواجه السلطة الوطنية الفلسطينية[1]. ترافقت هذه الخطة مع تنامي الانتقادات الموجهة لأداء مؤسسات السـلطة الوطنية الفلسطينية، والضغوط الدولية التي مارستها بعض الدول والمؤسسات الدولية المانحـة، فأجرى الرئيس الراحل تعديل وزاري لتطبيق سياسات الإصلاح المالي والإداري، ثم اسـتحداث منصب رئيس وزراء عام 2003 حيث تولى محمود عباس هذا المنصـب ونالـت الحكومـة الجديدة التي عرضها ثقة المجلس التشريعي وتمت المصادقة على ما جاء في بيانها، الذي أكـد على إنهاء مظاهر الفوضى، وترتيب الوضع الداخلي والالتزام بمبدأ سـيادة القـانون، ودعـم التعددية السياسية، ومعالجة الوضع الاقتصادي[2]. كان هناك قابلية من قبل هذه الحكومة ورئيسها للتعاون مع المجلس التشريعي، كما بدا هناك نوع من الفصل في الاجتماعات، فاسـتقل مجلـس الوزراء باجتماعات منفردة خاصة به، وكذلك أعضـاء اللجنـة التنفيذيـة لمنظمـة التحريـر الفلسطينية، واللجنة المركزية لحركة فتح، لكن غموض العلاقة وتداخل الصلاحيات بين كل من رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية من جهة، ورئيس مجلس الوزراء من جهة أخرى، والخلافات التي نشبت بينهما، وما أنتجته من حالة استقطاب والتي بدت وكأنها بين محورين، أسـهم فـي إرباك عمل المؤسسات الفلسطينية، وبالتالي أثر ذلك على دور المجلس التشريعي الرقابي علـى عمل الحكومة، التي استقالت بعد ثلاث شهور من تسلمها مهامها والمصادقة عليهـا مـن قبـ المجلس التشريعي.

استمر ضعف الأداء الرقابي للمجلس التشريعي الفلسطيني الأول مستمراً، بعد استحداث منصب رئيس الوزراء، وبعد تشكيل الحكومة الفلسطينية السابعة والثامنة، برئاسة أحمد قريـع،

[1] سوزان عقل، تعيين رئيس وزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية، موقع مركز التخطيط الفلسطيني على شبكة الإنترنت، متاح في/ http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new_page_9.htm

[2] البيان الحكومي الذي تلاه محمود عباس أمام المجلس التشريعي الفلسـطيني بتـاريخ 2003/4/29، مركـز التخطـيط الفلسطيني، متاح في/ http://www.oppc.pna.net/index.html

الذي بقي رئيسا للوزراء في السنة الأولى من ولاية الرئيس محمود عباس[1]، فحول أداء المجلس التشريعي في السنة الأخيرة من ولايته (2005) - وهي الفترة التي تولى فيها الرئيس محمــود عباس رئاسة السلطة - أشار التقرير السنوي الحادي عشر للهيئة المستقلة لحقوق المواطن، إلــى أن المجلس بقي يعاني من أوجه القصور الذاتية، ولم يتمكن من تجاوزها أو تطوير أدائه، فبقــي يعاني من غياب الخطة المنظمة لأعماله، إضافة إلى عدم تطبيق الهيكلية الإدارية الخاصة بــه، كما لم يطبق المجلس بنود العقوبات في حال مخالفة الأعضاء للنظام الداخلي للمجلس، وأشــار التقرير إلى استمرار ضعف المجلس التشريعي في الأداء الرقابي على السلطة التنفيذية وأجهزتها المختلفة، الأمر الذي أدى إلى تراجع دور المجلس وهيبته أمام المواطنين[2]. كما أن أعضاء مــن المجلس التشريعي ساهموا في عملية الفساد الإداري، من خلال ممارستهم لنشاطات في مجــال الوساطات والمحسوبيات[3].

لذا فان تركيبة المجلس التشريعي الفلســطيني الســابق، وافتقــاده للتعدديــة، وغيــاب المعارضة الواضحة داخله، والقيود المفروضة عليه، أضعفت دوره الرقابي كمجلس قادر علــى مساءلة ومحاسبة السلطة التنفيذية، وأصبح جسماً ضعيف الفعالية، دوره ضعيف فــي تحســين وتطوير أداء السلطة الفلسطينية سياسياً وإدارياً، وبالتالي ضعفه في محاربة الفســاد، فضــعف دوره في مكافحة الفساد، وقلة خبرة أعضائه الناجم عن حداثة التجربة البرلمانيــة الفلســطينية، وعدم وجود معارضة برلمانية حقيقية وجادة نتيجة الأغلبية الموالية لحزب السلطة، قلــل مــن فاعلية هذا المجلس في مساءلة المسئولين ومحاسبة الفاسدين[4]، مما أسهم في استشــراء الفســاد واتساع دائرته.

---

[1] لمزيد من المعلومات حول برامج هذه الحكومات يمكن مراجعة موقع مركز التخطيط الفلسطيني، قسم الوثائق، متاح في/ http://www.oppc.pna.net/index.html

[2] الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، التقرير السنوي الحادي عشر، ص81

[3] عبد الستار قاسم، **الطريق إلى الهزيمة**، دون دار نشر، 1998، ص138

[4] سعيد يوسف كلاب وآخرون، دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد، ملف إلكترونــي، متــاح فــي/ http://www.aman-palestine.org/Documents/Corruption/saiedkulab.doc

3.3.3 ضعف الجهاز القضائي وغياب سيادة القانون

استقلال القضاء هو صيانةٌ للسلطة القضائيّة والقضاة فيها، وقد ارتبط هذا المفهوم بتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون وتطبيق سيادة القانون، وبرهنت التجارب على قدرة القضاء المستقل على اتّخاذ قرارات جريئة تحقق العدالة للمواطنين، وتضبط أداء السلطات الأخرى في الدولة عند تعديها على حقوق الأفراد والجماعات[1].

على الصعيد الفلسطيني فالقضاء المستقل يشكل صمام الأمان الذي يفرض هيبة وسلطة القانون، من خلال ممارسة الرقابة القضائية على كل أعمال السلطة الوطنية الفلسطينية، من خلال الرقابة على إصدار وسن التشريعات والقوانين من المجلس التشريعي الفلسطيني، ومدى ملائمتها للنظام الأساسي الفلسطيني، ومراقبة السلطة التنفيذية ومدى تقيّد أجهزتها المختلفة بأحكام القانون ومبادئه، بالإضافة إلى تولي القضاء مسؤولية الفصل في منازعات الأفراد في المجتمع الفلسطيني، مما يحقق العدالة والاستقرار الاجتماعي، والقضاء لا يستطيع ممارسه هذا الدور إلا إذا تمتع باستقلالية عن نفوذ السلطتين التشريعية والتنفيذية.

تطوّر استقلال القضاء في فلسطين خلال السنوات التي تلت الانتخابات التشريعية والرئاسية الأولى بشكل كبير حيث انتقل القضاء الفلسطيني من جهاز يعاني من تدخّل سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى سلطة قضائيّة مستقلة ضمنت لها القوانين سارية المفعول الكثير من الضمانات المنشودة لاستقلالها.

لكن العمل على ترسيخ استقلال القضاء في فلسطين ما زال في بدايته فالقضاء الفلسطيني ما زال يعمل على ترسيخ المبادئ القضائيّة الحامية لحقوق الإنسان الفلسطيني، وقواعد السلوك القضائية، ولا يزال كذلك في طور مأسسة عمل مجلس القضاء الأعلى بلجانه ودوائره المختلفة. وبلا شك، حقق القضاء الفلسطيني بعض المكاسب في سعيه لاستقلال السلطة القضائيّة[2].

---

[1] معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، مبادرة استقلال القضاء والكرامة الإنسانية، موقع معهد الحقوق على شبكة الإنترنت، متاح في/ http://lawcenter.birzeit.edu/iol/ar/index.php?action_id=271

[2] المرجع السابق

لكن ضعف الجهاز القضائي الفلسطيني، وغياب سيادة القانون، شجع عناصـــر الفســـاد للتهرب من المحاسبة، يُضاف إلى ذلك عدم التزام أجهزة السلطة التنفيذية بتنفيذ أحكام القضـــاء، أو التدخل في أحكامه، الأمر الذي ولد شعوراً بعدم جدوى اللجوء إلى القضاء[1]. كما أدى ضعف القضاء في فلسطين إلى تأخير وعدم حسم قضايا الفساد جزائياً، و أفقد القضاء الفلســطيني دوره في تحجيم ممارسات الفساد ومراقبة مظاهره، بدلاً من أن يشكل قوة رادعة وضرورية لتعزيز فعالية العملية القانونية في مكافحة الفساد.

كمان أن غياب أو ضعف سيادة القانون تضعف جهود مكافحة الفساد، فالقانون مصـــدر كل صلاحية رسمية لأي جهة للتصرف بشأن حياة المواطنين، حريـــاتهم وأملاكهـــم وحقـــوقهم وشؤونهم اليومية، تصدر هذه القوانين عن جهة شرعية، تعكس إرادة الشعب، كما ويمثل القانون العدالة والقيم الأخلاقية والديمقراطية[2]، وغياب سيادة القانون، التي تتخذ أشكالا عدة، من خـــلال تجاوزه، أو تفسيره بطريقة تتماشي مع رغبات وأهواء المسؤولين، يجعل من القـــوانين مجـــرد صياغات نصية لا قيمة فعلية لها. ضعف مبدأ سيادة القانون في الحالة الفلسطينية عرقل التأسيس لنقل النظام السياسي الفلسطيني من الحالة الشخصانية التي يعاني منها، إلى حالـــة المأسســـة، و خير مثال على ضعف سيادة القانون، هو عدم توفر دستور دائم، بالرغم من كثـــرة المحـــاولات التي جرت على هذا الصعيد. تجدر الإشارة هنا إلى أن الرئيس الراحل ياسر عرفـــات صـــادق على مشروع القانون الأساسي في 2002/5/28، وجاءت هذه المصادقة بعد أكثر من خمـــس سنوات على إقرار المجلس التشريعي الفلسطيني لهذا القانون، وإحالته إلـــى الـــرئيس الراحـــل عرفات في عام 1997 للمصادقة عليه، لكنه لم يصادق عليه لأسباب لم يكشـــف عنهـــا، إذ لـــم يصادق الراحل عرفات إلا على عدد قليل من المشاريع، وامتنع عن المصادقة عل كثيـــر مـــن المشاريع التي أحيلت إليه من قبل المجلس التشريعي، بسبب مخالفتها للاتفاقيات مع إسرائيل، أو

---

[1] عزمي الشعيبي، **المبادرة التشريعية في محاربة الفساد، في: الفساد في فلسطين**، باسم الزبيدي وآخرون، مرجع سابق، ص111

[2] أسامة حلبي، **سيادة قانون**، رام الله، مواطن، 1995، ص 6

تحديها لسلطته الفردية[1]، الأمر الذي جعل عمل مؤسسات السلطة متداخلاً، غير خاضع لمرجعية دستورية عليا تنظم العلاقة بين مؤسسات السلطة، وغياب المرجعية الدستورية للقوانين المقـرة من قبل المجلس التشريعي الفلسطيني.

غياب وضعف سيادة القانون ترافق مع عدم الانصياع لقـرارات المحـاكم، وضـعف الاستقلال الذاتي للسلطة القضائية، ورفض السلطة التنفيذية تطبيق القرارات الصادرة عنها، كما أشرنا سابقاً، وغير ذلك من السلوكيات النمطية التي تدل على تهميش القضاء والقـانون، ممـا أتاح في نهاية المطاف المجال أمام الفاسدين للإفلات من المحاسبة القانونية، بل وشجعهم علـى ارتكاب مزيد من المخالفات، في ظل بيئة قانونية غير مستقرة.

4.3.3. ضعف الشفافية

الشفافية ظاهرة تشير إلى نشر المعلومات والتصرف بطريقة مكشوفة، وهي تتيح لمـن لهم مصلحة في شأن ما، أن يجمعوا معلومات حول هذا الشأن، قد يكون لهـا دور حاسـم فـي الكشف عن المساوئ، وفي حماية مصالحهم، وتمتلك الأنظمة ذات الشفافية إجراءات واضـحة لكيفية صنع القرار على الصعيد العام، كما تمتلك قنوات اتصال مفتوحة بين أصحاب المصـلحة والمسؤولين، وتضع سلسلة واسعة من المعلومات في متناول الجمهور[2].

الشفافية مقوم أساسي من مقومات الحكم الصالح الذي يشكل شرطاً مسبقاً مـن شـروط تحقيق التنمية، وهي ترتبط بمفهوم المساءلة، ففي غياب الشفافية لا يمكن وجود المساءلة الحقيقة والفعّالة، وما لم يكن هناك مساءلة فلن يكون للشفافية أية قيمة، ويسهم وجود هاتين الحالتين معاً في قيام إدارة فعّالة على صعيد المؤسسات العامة والخاصة[3].

---

[1] عبد الستار قاسم، **حماس وانتخابات التشريعي،** وقائع ورشة عمل عقدها مركز البراق للبحوث والثقافة بعنـوان النظـام السياسي الفلسطيني"مرحلة متحولة" 2005/4/5، تحرير نصر الله الشاعر و محمود جرابعة،رام الله، ص69

[2] برنامج إدارة الحكم في الـدول العربيـة، الشـفافية والمسـاءلة، برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، متـاح فـي/ http://www.pogar.org/arabic/governance/transparency.aspx

[3] تركي عبد الله عبد الرحمن، ماذا نعني بالشفافية، موقع فضائية العربية على شبكة الإنترنت، (2008/3/22)، متاح في/ http://www.alarabiya.net/views/2008/03/22/47275.html

على الصعيد الفلسطيني أدى غياب الشفافية وعدم السماح بالوصـــول إلـــى المعلومـــات والسجلات العامة، بشكل خاص المالي منها، كالمعلومات عن الموازنة مـــن حيـــث الإيـــرادات والنفقات خاصة تلك المتعلقة بالأمن، والمعلومات التي تتعلق بالشركات التي يديرها مجموعة من الأشخاص نيابة عن السلطة، أدى إلى تفشي ظاهرة الفساد في مؤسسات السلطة[1]. حيث عانـــت السلطة الوطنية الفلسطينية من نواقص على صـــعيد الإدارة الماليـــة، مثـــل انخـــراط الســـلطة الفلسطينية في نشاطات تجارية تفتقر كثيراً للشـــفافية، وإدارة موجـــودات الســـلطة ونشـــاطاتها التجارية بطريقة غير علنية[2]، وتعدد القنوات التي تؤول إليها الموارد، حيث لم يكن هناك حساب موحد للخزانة تؤول إليه كل الواردات، وغموض السياسة المالية بشكل عام للســـلطة الوطنيـــة الفلسطينية، والتأخر المستمر في تقديم الموازنة للمجلس التشريعي الفلسطيني[3].

هذا فضلاً عن وضع يد جهات وأشخاص معينين في السلطة على تجارة بعـــض الســـلع واسعة التداول، وعلى منافذ وارداتها، وعلى السوق والأسعار لتحتكرها، دون الخضوع للرقابـــة أو التصريح بطبيعة الدخول والإيرادات المتحققة.

في عام 2002 بدأت أولى محاولات الإصلاح المالي في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد تولى سلام فياض لوزارة المالية (2002 - 2005)، حيث أطلق سلسلة من الإصلاحات لضـــمان مزيد من الشفافية في إدارة المال العام، حيث بلورت وزارة المالية سياسة واضحة للممارســـات المالية بما ينسجم مع التوجهات الإصلاحية للسلطة الفلسطينية، وقد تمكنت وزارة الماليـــة عـــام 2003 من تقديم مشروع الموازنة للمجلس التشريعي وفقا لقانون الموازنة رقم 7 لعـــام 1998 الذي أقرها بدوره بل وعكس رضا من قبل أعضاء المجلس التشريعي لم تحظ بـــه أي موازنـــة سابقة للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقد تكرر ذلك مع موازنة العام 2004 حيث تم عرضها على

---

[1] عزمي الشعيبي، **المبادرة التشريعية في محاربة الفساد، في: الفساد في فلسطين** باسم الزبيدي وآخرون، مرجع سابق ص 112

[2] وائل قديح، الاصلاحات المالية والاقتصادية في السلطة الفلسطينية، موقع مركز التخطيط الفلســطيني، (2006/1/16) متاح في/ http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new_page_10.htm

[3] دنيـــا الـــوطن، الاصـــلاح المـــالي فـــي الســـلطة الفلســـطينية، (2004/3/1)، متـــاح فـــي/ http://www.alwatanvoice.com/arabic/content-3684.html

المجلس التشريعي الذي أقرها أيضا، كما تم إنشاء صندوق الاستثمار الفلسطيني الذي مثل إطاراً قانونياً وتنظيمياً يمكن من خلاله أن تتم المساءلة وتحديد الصلاحيات عن الأموال المملوكة بشكل كلي أو جزئي للسلطة الوطنية الفلسطينية[1]. كما وضعت وزارة المالية ضمن خطتها الإصلاحية القضاء على الاحتكارات العامة، التي تسببت في خسائر لخزينة السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن أهم الاحتكارات التي تمت تصفيتها الهيئة العامة للبترول، وعملت الوزارة على توحيد إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية في حساب واحد تحت رقابة وزير المالية، بحيث تصب فيها كل فروع المدخولات الفلسطينية من ضرائب ومنح ومساعدات وأرباح لاستثمارات السلطة الوطنية المختلفة، وخضوع الإنفاق إلى التدقيق الداخلي والخارجي، وتوفير استقلالية وسلطة كاملة للرقابة الخارجية الفاعلة، ممثلة بالهيئة العامة للرقابة[2].

برغم هذه الإصلاحات المهمة التي جرت على صعيد إدارة المال العام، والتي أسهمت في خلق نوع من الشفافية لأداء وزارة المالية، إلا أن بعض المحللين أشار إلى استمرار بعض الثغرات في هذا الأداء، خاصة فيما يتعلق بالموازنة العامة، التي لم تأخذ في الاعتبار الأولويات التنموية والإنتاجية، وركزت على البنود الاستهلاكية والأمنية، كما يؤخذ عليها أنها لم تستطع الربط بين الشفافية وآليات منع استخدام السلطة كوسيلة للثراء، بمعنى أنها لم تربط بين الشفافية والمساءلة والمحاسبة[3].

5.3.3 المركزية الشديدة في إدارة الشأن العام

عانى النظام السياسي الفلسطيني في عهد الرئيس الراحل ياسر عرفات من إتباع المركزية الشديدة في إدارة الشأن العام الفلسطيني، التي ترافقت مع ترهل الجهاز الإداري الفلسطيني وضعف فاعليته، إضافة للتدخل في اقتصاد السوق، حيث اعتمد النظام السياسي

---

[1] خليل شاهين، رأس الحربة ضد الفساد، موقع صحيفة الشرق الأوسط، (2005/4/15)، متاح في/ http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=293656&issueno=9635

[2] وائل قديح **الاصلاحات المالية والاقتصادية في السلطة الفلسطينية**، مرجع سابق.

[3] محسن أبو رمضان، حول مديح فياض، موقع شبكة الإنترنت للإعلام العربي، (2009/8/10)، متاح في/ http://www.amin.org/Print.php?t=opinion&id=7353

للسلطة الفلسطينية المركزية الشديدة كأسلوب في إدارة الأمور العامة، وتدخل في السوق بشــكل مباشر كشريك أو محتكر. وتركزت الصلاحيات في يد رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية، الــذي سيطر على مختلف تطورات الحقل السياسي وعملية اتخاذ القرارات، أدى تركيز العمل السياسي في يد الرئيس الراحل ياسر عرفات إلى إضعاف المؤسسات السياسية، إذ كان يجــري التعويــل على شبكة العلاقات الشخصية المباشرة بدلاً من شبكة العلاقات المؤسساتية والقوانين واللــوائح. تم النظر إلى الرئيس الراحل ياسر عرفات كرجل شغوف باحتكــار الســلطات والصــلاحيات، معارضا لأي مسعى لإعادة توزيعها على المؤسسات، بالإضافة إلى التدخل في كــل صــغيرة وكبيرة تتصل بأمور السلطة الوطنية الفلسطينية، وبرغم ذلك فان هذا التركيز للصــلاحيات تــم برضى من هم حوله، نتيجة فوزه بالانتخابات الرئاسية الأولى التي جرت مطلع العــام 1996 وكذلك نتيجة قبوله كزعيم وقائد بما يملك من تاريخ نضالي وكاريزما وقدرة على القيادة، فهو لم يستولى على هذه السلطات والصلاحيات بالإكراه، وإنما بالانتخاب والرضى والقبول ممن هــم حوله[1].

هذا النهج الذي كرسه الرئيس الراحل ياسر عرفات في إدارة الشؤون العامة كان على حساب تدعيم البُنى المؤسساتية للسلطة الفلسطينية، خاصة في ظل نهج وأسلوب إدارته للحكــم، التي استندت بالأساس إلى حجم الصلاحيات التي مُنحت لرئيس السلطة الفلسطينية حينها بموجب اتفاقات أوسلو أولاً، وحجم الصلاحيات التي منحها الراحل ياسر عرفات لنفسه ثانياً، و بموجــب الآليات التي ورثتها السلطة عن المنظمة ثالثاً[2]. مثال على ذلك عدم خضوع الــرئيس الراحــل لمساءلة المجلس التشريعي، وتعطيله للكثير من مشاريع القوانين التي تُحال إليه من قبل المجلس التشريعي للمصادقة عليها، والتي لا تصبح سارية المفعول إلا بعد مصــادقة رئــيس الســلطة الوطنية عليها، وكذلك تبعية الأجهزة الأمنية الفلسطينية لسلطته المباشرة، بصفته رئيس الســلطة الوطنية الفلسطينية ووزير الداخلية والقائد الأعلى للقوات المسلحة، وكذلك تدخلــه فــي قضــايا

---

[1] عبد الإله بلقزيز، **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، من فتح إلى حماس**، مركز دراسات الوحدة العربيــة، بيــروت، 2006، ص130

[2] رولا سرحان، **الضعف المؤسساتي والحالة الفلسطينية**، مرجع سابق.

التعيينات في الوظائف المهمة والصغيرة، بالإضافة إلى إصدار المراسيم الرئاسية. وقد أشار تقرير فريق العمل (تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية) في إحدى توصياته إلى ضرورة نقل المهام الإدارية والعملياتية والروتينية من مكتب الرئاسة إلى المكاتب والفروع والمستويات الحكومية الأخرى، ليصبح مكتب رئاسة أكثر رشاقة، لتعزيز قدرة الرئيس على تقديم قيادة سياسية ووطنية أكثر فعالية، ولأداء تلك المهام العملياتية الروتينية بفعالية أكبر حينما تُحال إلى الفروع والمستويات الأخرى[1].

في ظل هذا الأسلوب المركزي في إدارة الشؤون العامة الفلسطينية يصعب القول بوجود فصل حقيقي بين السلطات، إذ استأثرت السلطة التنفيذية ورئيسها بصلاحيات السلطتين التشريعية والقضائية، وعادت الأمور إلى النهج المركزي الشخصاني في إدارة الشأن العام.

أسند الراحل عرفات بعض الصلاحيات لرئيس الوزراء - المنصب الذي تم استحداثه عام 2003 - وذلك في إطار الخطة الفلسطينية الشاملة للإصلاح، وقد أشار القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 إلى الصلاحيات الممنوحة لرئيس الوزراء، مثل تشكيل مجلس الوزراء أو تعديله، أو إقالة أو قبول استقالة أي عضو فيه، ودعوة مجلس الوزراء للانعقاد، ووضع جدول أعماله، وترؤس اجتماعاته، وإدارة كل ما يتعلق بشؤون مجلس الوزراء، والإشراف على أعمال الوزراء وكل المؤسسات العامة التابعة للحكومة، وإصدار القرارات اللازمة في حدود صلاحياته، وتوقيع اللوائح والأنظمة التي يصادق عليها مجلس الوزراء[2]. وأصبح للمجلس التشريعي سلطة على رئيس الوزراء، كما أصبح عدد من الأجهزة الأمنية تابعا لرئيس الوزراء ووزير الداخلية (الأمن الوقائي والشرطة الفلسطينية والدفاع المدني)، هذا الأمر أسهم إلى حد ما في إضعاف درجة المركزية التي عانى منها النظام السياسي الفلسطيني، لكن الخلافات التي سادت بين الرئيس الراحل عرفات ورئيس الوزراء الفلسطيني في حينه محمود عباس أضعف الجهود المبذولة للإصلاح، حيث انتهى الحال بالحكومة إلى الاستقالة، وتم تشكيل

---

[1] يزيد الصايغ وخليل الشقاقي، **تقرير فريق العمل، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية**، مجلس العلاقات الخارجية، نيويورك، 1999، ص 9.

[2] القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003، المادة 68

حكومة جديدة برئاسة أحمد قريع الذي استمر في منصبه بعد رحيل الـــرئيس عرفـــات وتـــولي الرئيس محمود عباس الرئاسة بعد فوزه في الانتخابات الرئاســـية مطلـــع العـــام 2005. إلا أن الجهود الإصلاحية بقيت متواضعة، باستثناء تلك التي جرت على الصعيد المالي والتي ســـبقت الإشارة إليها.

وبالإضافة لهذه الأسباب هناك بعض الأسباب الأخرى التي أسهمت في بروز واستشراء ظاهرة الفساد في فلسطين منذ العام 1996 وحتى العام 2006، أهمها:

1- ضعف دور مؤسسات المجتمع المدني في مجال الرقابة على الأداء الحكومي، وقد أتضـــح أن هيئة الرقابة العامة غير قادرة على العمل بحيادية وبشكل مســـتقل عـــن تـــأثير الســـلطة التنفيذية، حيث امتنعت عن إصدار تقريرها السنوي منذ العام 1997م، هذا فضلاً عـــن عـــدم تكريس مؤسسات المجتمع المدني نشاطها واهتمامها بموضوع الفساد، باستثناء الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، والتي تركز عملها على الرقابة في مجال حقوق الإنسان، وإصدار تقـــارير دورية في هذا المجال[1]. إن معظم مؤسسات المجتمع المدني وجدت على الأغلب بقرار، إمـــا من قبل (م.ت..ف) أو السلطة الوطنية لاحقاً، مما أدى إلى تغليب السياسي على المدني فـــي معظم هذه المؤسسات، أو بقرار ودعم خارجي، لم يتم بناؤها وفق حاجة وأجندة ذاتية من قبل أفراد المجتمع الفلسطيني، مما كبّلها وانتقص من اســـتقلاليتها، وجعلهـــا ممثلـــةً للحكومـــة، ولوجهات نظر الجهات المانحة أكثر منه للاحتياجات العامة[2].

2- ضعف دور الإعلام المحلي، بسبب الضغط الرسمي مـــن جهـــة، وغيـــاب الخبـــرة لـــدى الصحفيين المتخصصين في مجال التحقيقات، وصعوبة حصولهم على المعلومات، من جهـــة ثانية، وتعرض بعض وسائل الإعلام للإغلاق بسبب إثارتها لموضوع الفساد من جهة ثالثـــة، كما أن هامش الحرية الممنوح لوسائل الإعلام ضيقاً، حيث يمكن توجيـــه انتقـــادات لسياســـة

---

[1] عزمي الشعيبي، **المبادرة التشريعية في محاربة الفساد، في: الفساد في فلسطين**، باسم الزبيدي وآخرون، مرجع سابق، ص112

[2] حنان رفيدي قمر، إشكالية الديمقراطية في فلسطين، موقع المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقوق الإنسان، (2005/12/4) متاح في/ http://www.phrmg.org/arabic/democracy%20in%20palestine%20Hanan.htm

مسئول أو وزير معين، أو طرح آراء تتعلق بقضايا اجتماعية، لكــن مــن غيــر المســموح التعرض لسياسة "القائد"، ورؤيته لما يجب أن تكون عليه الأمور،[1] ومع انتشار الإنترنت فــي فلسطين، وانتشار الفضائيات، تناولت بعض مواقع الإنترنت والفضائيات الإخبارية موضــوع الفساد، لكن هذا التناول ظل محفوفا بالحذر، خوفا من اعتقال من يقومون بالكتابة حول هــذا الموضوع، أو من يتحدثون عنه عبر الفضائيات، أو خوفا من إغلاق مكاتب الفضائيات التــي تتناول هذا الموضوع. لذا بقي دور الإعلام والإعلاميين الفلسطينيين متواضعا فــي محاربــة الفساد والكشف عنه[2].

3 - من الصعب تهميش دور العوامل الاجتماعية أثناء الحديث عن أسباب ظاهرة الفســاد فــي فلسطين، فالتركيبة الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، والبنية العائلية والتزامات الفرد تجاه عائلته تعتبر عوامل هامة في بروز الفساد وتغذيته[3]. إذ يشعر الفرد بضرورة أن يقدم خدماتــه إلــى عائلته وأسرته ومقربيه، وبالتالي حرمان الآخرين من هذه الخدمات، أو علــى أقــل تقــدير تفضيل المقربين من الأقارب والموالين في تقديم الخدمات، فما زالت الروابط الإرثية العائلية والجهوية هي العامل الأقوى والمسيطر في العلاقات الاجتماعية في المجتمع الفلسطيني، ممــا أتاح فرصة لممارسة العديد من أشكال الفساد في ظل بيئة اجتماعية ساهمت في دفعه.

4 - لابد كذلك من مراعاة العامل الاقتصادي والفقر في المجتمع الفلسطيني، الذي مهد الطريــق كذلك لبروز الفساد، تجسد ذلك من خلال قبول الكثير من الأشخاص لــدفع رشــاوى مقابــل تعيينهم أو تعيين أبنائهم في مؤسسات السلطة الوطنية المدنية والأمنية، نتيجة حاجتهم الملحــة للرواتب التي سيحصلون عليها. خاصة وأن السلطة الوطنية الفلسطينية امتلكت معظم المساحة التي يمكن أن يجد فيها الإنسان الفلسطيني عمل، الأمر الذي أدى إلى التنافس بــين الأفــراد

[1] عبد الستار قاسم، **الطريق إلى الهزيمة**، مرجع سابق، ص276

[2] عبد الرحمن أبو عرفه، الفساد فــي المجتمــع الفلســطيني، ملــف إلكترونــي، متــاح فــي/ http://www.aman-palestine.org/documents/corruption/abuarafehdoc.doc

[3] إياد البرغوثي، **الجانب السياسي الاجتماعي في فلسطين، في: الفساد في فلسطين**، مرجع سابق، ص 17

للحصول على فرص العمل المتوفرة، مما أسهم في محاولات العديد من الأفراد للتقرب أكثـــر من السلطة، مما أتاح الفرصة ليسود الفساد[1].

5- الدور المميز للأجهزة الأمنية الفلسطينية، فعلى مدار الفترة الماضية تمتع أفـــراد الأجهـــزة الأمنية وقادتها بنوع من الحصانة غير الرسمية، مورست في إطار أجهزتهم ودوائرها، تجسد ذلك في بعض حالات التجاوز التي ارتكبها أفراد وضباط صغار وكبار في هذه الأجهزة، دون التعرض للعقوبة، أو التعرض لعقوبة خفيفة يقرها قائد الجهاز بعيداً عن الدوائر القضائية، مما أتاح الفرصة أمام هؤلاء للإفلات من العقوبة[2]. كما أشارت بعض الحالات المدروسة للفســـاد في فلسطين إلى تدخل الأجهزة الأمنية بصورة غير قانونية في بعض الأحيان لتحصيل أموال الضرائب، دون تكليف من القضاء، ودون مرجعية قانونية واضحة[3]، مما فتح المجـــال أمـــام إمكانية التلاعب وممارسة الفساد.

هذه أهم الأسباب التي أدت مجتمعة لبروز ظاهرة الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية، واتساع دائرتها، يُضاف إليها طبيعة النظام الفلسطيني الناشئ بعد اتفاقية أوســـلو، التـــي أشـــرنا إليها، التي جعلت منه نظاماً أقل قدرة ًعلى مكافحة الفساد، وقابلاً لتعايش معه.

4.3 أشكال الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية

الفساد في فلسطين كغيره في بلدان العالم الثالث، تتشابه أسبابه وعوامله وســـماته، كمـــا تتشابه كذلك أشكاله وطرق ممارساته، لكن خصوصية الحالـــة الفلســـطينية، نتيجـــة الطبيعـــة الانتقالية، والعلاقة مع الإسرائيليين، وغيرها من العوامل التي تجعل من فلســـطين ذات وضـــع خاص متميز عن غيرها من بلدان العالم الثالث، انعكست على عملية ممارسة الفساد التي تجري

---

[1] إياد البرغوثي، **الجانب السياسي الاجتماعي في فلسطين، في: الفساد في فلسطين**، مرجع سابق، ص23

[2] صالح النعامي، أداء مؤسسات السلطة الفلسطينية، فتح ومظاهر الفساد المالي والإداري، موقع الجزيـــرة علـــى شـــبكة الانترنت، (2006/6/29)، متـــاح فـــي/ http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C86ACCF7-D8B2-4ED8-9CD4-4F40851F711D.htm

[3] إياد البرغوثي، **الجانب السياسي الاجتماعي في فلسطين، في: الفساد في فلسطين**، مرجع سابق، ص 17

في المجتمع الفلسطيني، بحيث يمكننا رصد صور وأشكال خاصة للفساد في فلسطين، حيث اتخذ الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية العديد من المظاهر والأشكال، نشير هنا إلى أهمها:

1 - استخدام الموقع العام من قبل شخصيات متنفذة للحصول على امتيازات خاصة، ظهر ذلك بشكل بارز في مجال احتكار خدمات ومشاريع البنية التحتية، والوكالات التجارية للمواد الأساسية، والحصول على عمولات لتسهيل الحصول على هذه الإمتيازات، إضافةً إلي تبذير الممتلكات العامة خلافاً للقانون، مثل توزيع أراضي حكومية كما حصل في غزة[1].

2 - غياب العلنية في العطاءات الحكومية، حيث جرى إحالة عطاءات بطرق غير قانونية لشركات ذات علاقة بمسؤولين كبار في السلطة الفلسطينية، الأمر الذي حول موضوع الخصخصة من سياسة اقتصادية يمكنها الإسهام في التنمية إلي سياسة احتكار مضرة بالتنمية و الاقتصاد الفلسطيني[2].

3 - القيام بالتعيينات العشوائية في القطاع العام دون الحاجة خلافاً لقانون الموازنة ونظام التشكيلات الوظيفية، بقصد تعزيز النفوذ الشخصي على حساب المال العام. وهو ما يُطلق عليه المحسوبية والمحاباة والوساطة في التعيينات الحكومية، المتمثل في قيام بعض المسؤولين بتعيين أشخاص في الوظائف العامة على أسس القرابة أو الولاء السياسي أو بهدف تعزيز نفوذهم الشخصي، وذلك على حساب الكفاءة والمساواة في الفرص، مما أدي إلي إهدار المال العام وترهل الجهاز الإداري وتضخمه وضعف الأداء العام[3] أو قيام بعض المسؤولين بتوزيع المساعدات العينية أو المبالغ المالية من المال العام على فئات معينة أو مناطق جغرافية محددة على أسس عشائرية أو مناطقية أو تنظيمية، بهدف تحقيق مكاسب سياسية.

---

[1] سعيد يوسف كلاب وآخرون، دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الفساد، ديوان الرقابة المالية والإدارية، ملف الكتروني، (2006/5/10)، متاح في/ www.aman-palestine.org/Documents/Corruption/saiedkulab.doc

[2] عزمي الشعيبي، **المبادرة التشريعية في محاربة الفساد، في: الفساد في فلسطين،** باسم الزبيدي وآخرون، مرجع سابق، ص110

[3] سعيد يوسف كلاب وآخرون، **دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الفساد،** مرجع سابق.

أشار تقرير الفساد السنوي الذي أصدرته مؤسسة (أمان) للعام 2008، إلى أن العديد من التعيينات تمت بعد نشوء السلطة الفلسطينية عام 1994 بشكل غير مهني دون الالتزام بالإجراءات الإدارية التي تأخذ بالاعتبار التخصص والخبرة العلمية، وأن إجراءات التعيين ارتبطت بعوامل أبرزها الخلفية السياسية للأفراد والعلاقات الشخصية مع القيادات السياسية وعوامل القرابة والعشائرية وتجاهلت طبيعة القوة البشرية اللازمة وعددها من ناحية وعدد الشواغر المرتبطة بالأهداف من الناحية الأخرى، الأمر الذي أدى إلى تضخم الكادر البشري في القطاع العام دون أن ترافقه إنتاجية تتناسب مع هذا العدد من الموظفين، ما أدى إلى إهدار للمال العام وتعريض ميزانية السلطة الفلسطينية إلى أعباء مالية[1].

4 - تبذير المال العام من خلال الحصول على تراخيص أو إعفاءات ضريبية أو جمركية لأشخاص أو شركات غير مؤهلة، أو لا تستحقها لتحقيق مصالح متبادلة، هذا فضلاً عن استغلال الأموال العامة للصالح الشخصي، مثل استخدام السيارات الحكومية أو تأثيث البيوت على حساب السلطة[2].

5 - تهريب الأموال، حيث يقوم بعض المسؤولون الحكوميون ذوي السلوك الفاسد من المراتب المختلفة بتهريب أموالهم التي حصلوا عليها بطرق غير قانونية و غير شرعية إلى الدول المجاورة أو الأجنبية[3]، لاستثمارها على شكل ودائع في بنوك تلك الدول لقاء فوائد مرتفعة، أو في شراء أسهم في شركات أجنبية أو في شراء عقارات، و يبرر كثير من المسؤولين ذلك بأنه ضرورة تفرضها الأوضاع السياسية في الداخل و المنطقة، و حرصهم على تأمين حياتهم بعد عزلهم أو استبعادهم من مناصبهم مستقبلاً.

---

[1] الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة امان - ، تقرير الفساد السنوي (2008)، موقع الإئتلاف على شبكة الإنترنت، متاح في/ http://www.aman-palestine.org/arabic/Activities/Aman/2009/AnnualConf09.htm

[2] عزمي الشعيبي، **المبادرة التشريعية في محاربة الفساد، في: الفساد في فلسطين**، باسم الزبيدي وآخرون، مرجع سابق ، ص110

[3] سعيد يوسف كلاب وآخرون، **دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد**، مرجع سابق

6 - استغلال بعض الشخصيات المتنفذة في السلطة (والتي حسب موقعها وطبيعة عملها لها علاقة بالاتصال بالسلطات الإسرائيلية) مواقعهم حتى في الطلب من الإسرائيليين لإغلاق المعابر أمام بعض التجار أو بعض السلع وفتحها أمام البعض الأخر كالذي جرى في حالة الإسمنت[1].

وبالرغم من وجود أشكال وصور الفساد السابقة في فلسطين، إلا أن المحسوبية والواسطة والاحتكارات في العطاءات الحكومية وسرقة المال العام تعد أبرز صور الفساد في التي يشهدها المجتمع الفلسطيني[2]، وهذا لا يعني عدم وجود فساد في عمل وسلوك الأفراد العاملين في بعض المجالس المحلية ومؤسسات المجتمع المدني بما فيها القطاع الخاص و الإعلام والمنظمات الأهلية أو حتى الأحزاب السياسية.

وقد أشار تقرير هيئة الرقابة العامة الأول في عام 1997 حول أداء مؤسسات السلطة الفلسطينية بشكل عام، وبخاصة الشؤون المالية إلى وجود مخالفات عديدة من قبل مسؤولين كبار في السلطة، حيث حدد التقرير عددا من المخالفات ومرتكبيها من أصحاب المناصب المتقدمة في السلطة[3]. وقد امتنعت السلطة الفلسطينية عن اتخاذ إجراءات للعمل بما جاء في التقرير، وعملت على احتواء الادعاءات الواردة في التقرير بشكل مخالف للقانون. كما أكد تقرير لجنة الرقابة في المجلس التشريعي الفلسطيني لعام 1998 على معظم الاستنتاجات التي وردت في تقرير هيئة الرقابة العامة، بل وكشف عن مخالفات أخرى، وطالب باتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة للتحقق من الادعاءات التي وردت في التقريرين، وملاحقة المتهمين بالفساد[4]. إلا أن المجلس التشريعي وافق بالأغلبية على إغلاق ملف الفساد الذي نشر في تقرير هيئة الرقابة العامة، وتقرير لجنة الرقابة في المجلس التشريعي الفلسطيني، بل و منح الثقة للحكومة الموسعة التي

---

[1] إياد البرغوثي، **الجانب السياسي الاجتماعي للفساد في فلسطين، في الفساد في فلسطين**، باسم الزبيدي وآخرون مرجع سابق ص32

[2] **تقرير الفساد السنوي** الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة / امان، (2008) مرجع سابق.

[3] هيئة الرقابة العامة الفلسطينية، **تقرير هيئة الرقابة العامة الفلسطينية** 1997

[4] **تقرير لجنة الرقابة** المجلس التشريعي الفلسطيني، 1998

شكلها الرئيس الراحل ياسر عرفات عام 1998، والتي ضمت جنباً إلى جنب، وزراء وُجهت إليهم التهم بالفساد ومتهميهم في نفس الوقت، ليكون المجلس بذلك قد أسهم في قتل التقريرين بنفسه، في ظل غياب سيادة القانون وضعف الجهاز القضائي الفلسطيني.

وهناك العديد من الدراسات والتقارير التي تناولت موضوع الفساد في فلسطين، وتابعت تطوراته، حيث أشارات تلك التقارير والدراسات أن عدد ملفات الفساد في المؤسسات الفلسطينية كثير، ولم تفتح فعلياً، كما أشارت إلى أن التعيينات العشوائية غير المدروسة، في كثير من المؤسسات للمسئولين الكبار (الفئات العليا)، خاصة من حملة الشهادات الدنيا، ألحقت ضرراً فادحاً بالموظفين بشكل خاص، وبالأداء العام والإنتاج بشكل عام، عدا عن اهتزاز سمعة السلطة الوطنية الفلسطينية محلياً وإقليماً ودولياً[1].

كما أشارات الدراسات أن الترهل والفساد طال مؤسسات السلطة القضائية والتشريعية والأمنية، كذلك بعض المؤسسات الرقابية الحكومية التي باتت درجة الاستجابة لها ضعيفة من قبل المتنفذين، ليصبح ترتيب فلسطين حسب مؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية حاملاً للرقم (108 من مجموع الدول 154) عام 2004[2].

5.3 تأثير وجود الفساد في فلسطين على الانتماء الوطني

نعالج في هذا الجزء تأثير وجود الفساد في السلطة الفلسطينية على الانتماء الوطني، فالمواطنون الفلسطينيون يعون وجود الفساد في فلسطين، برز هذا واضحاً من خلال استطلاعات الرأي المتعلقة بالفساد، فحسب استطلاع الرأي الذي أجراه مركز البحوث والدراسات الفلسطينية في نابلس، (رقم 42 تموز/يوليو 2001)، وتناول موضوع الفساد، أقر 70% من المستطلعين بوجود الفساد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، كما كشفت الاستطلاعات عن وعي المواطنين

---

[1] فايز السويطي، الفساد نكبة فلسطين الحديثة وسرطان العصر، موقع دنيا الوطن على شبكة الانترنت، (2008/11/2) متاح في/ http://www.alwatanvoice.com/arabic/content-132880.html

[2] علي بدوان، الفلسطينيون بين الاحتلال وكابوس الفساد، موقع الجزيرة على شبكة الانترنت، (2008/12/25)، متاح في/ http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DFBFCEEF-9F83-4B8F-BCFD-2B445377FB6E.htm

الفلسطينيين وإدراكهم بأشكال الفساد الموجودة، ففي نفس الاستطلاع السابق يعتقـد 70% مـن المستطلعين أن الرشوة (قبولاً وطلباً) منتشرة بشكل ملحوظ وكبير، وأن 65% منهم يـرون أن سرقة الأموال العامة منتشرة بشكل ملحوظ، كما يعتقد 65% من المستطلعين أن هناك امتيازات للأقارب والأصدقاء، كمحاباتهم في الوظائف والفرص، ويرى 60% منهم أن ظاهرة الحصـول على عمولات في النشاطات المختلفة بدون وجه حق منتشرة بشكل ملحـوظ، ويعتقـد 55% أن المتنفذين فقط هم الذين يحصلون على وكالات تجارية بدون وجه حق، ويعتقد 62,2% أن رجال الأمن يستغلون مناصبهم لتحقيق كسب غير مشروع[1].

سنتطرق فيما يلي لآثار الفساد بشكل عام على المجتمع الفلسطيني في مختلف المجالات، ثم نتطرق للآثار السلبية التي يخلفها الفساد على المواطن الفلسطيني، كما ونحاول التعرف على مدى إدراك المواطن الفلسطيني نفسه لتلك الآثار، من خلال تحليل بعض استطلاعات الرأي التي تناولت هذا الموضوع، ثم نعالج أثر الفساد على الثقافة الوطنية وبرامج التربية الوطنيـة فـي فلسطين، ثم نتطرق إلى مظاهر ضعف الانتماء الوطني في المجتمع الفلسطيني، وفـي الختـام نجمل آثار الفساد على الانتماء الوطني.

1.5.3 الآثار العامة للفساد

لا شك أن آثار الفساد تطال مختلف الأصعدة، السياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة، ويمكن رصد أهم الآثار السلبية للفساد في الجوانب التالية:

1- الانعكاسات السلبية على الحقل السياسي الفلسطيني، سياساته وتوجهاته وهياكلـه المختلفـة، حيث يضعف الفساد درجة المشاركة السياسية للأفراد، كالانضمام للأحزاب والمشاركة فـي الانتخابات وتنظيم المظاهرات والاحتجاجات، الأمر الـذي يسـهم فـي إضـعاف الحيـاة الديمقراطية[2] كما تنخفض نسبة الثقة في النظام السياسي وفي الفصائل والأحزاب السياسـية الفلسطينية، كما يتبين من نتائج استطلاعات الرأي المختلفة، التي تبرز فيها نسبة كبيرة من

---

[1] مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، استطلاع الرأي رقم 42، نابلس، 2001م.

[2] باسم الزبيدي وآخرون، **الفساد في فلسطين**، مرجع سابق، ص69

المواطنين الفلسطينيين لا تبدي ثقة في الأحزاب أو القيادات السياسية، ففي استطلاع للرأي أجرته شركة الشرق الأدنى للاستشارات (نير ايست كونسلتنج) عبّر 37% من المــواطنين الفلسطينيين عن عدم ثقتهم بأي فصيل أو قائد سياسي[1].

2- ضعف المناخ الاستثماري في فلسطين، وهروب المستثمرين بسبب الفساد، مما أثــر ســلباً على بنية القطاع الاقتصادي، وضعف النمو الاقتصادي، وهو ما انعكس في حالــة الفقــر وزيادة نسبة البطالة[2]، وقد دخلت السلطة الوطنية الفلســطينية كشــريك فــي كثيــر مــن الاستثمارات دون مقابل، مما أدى إلى عزوف المستثمرين عن الاســتثمار فــي فلســطين ودفعهم إلى الرحيل بأموالهم عن فلسطين[3]، هذا فضلاً عن ممارسة السلطة الوطنية لسياسة الاحتكارات التي أعاقت الاستثمار في فلسطين، صحيح أن هناك أســباباً متعــددة لهــروب المستثمرين من فلسطين، تشكل في مجملها بيئة غير جاذبة للاستثمار، كالحالة الأمنية غير المستقرة في فلسطين، والعوائق التي يفرضها الاحتلال، وغيرها من العوامل، لكن وجــود الفساد يعتبر عامل مهم في هروب الاستثمارات المحلية والأجنبيــة، وفــي هجــرة المــال الفلسطيني للخارج ليتم استثماره في مشاريع خارج فلسطين.

3- سوء إدارة التعيينات في القطاع العام الفلسطيني أدى إلى تضخم القطاع العام الفلســطيني، فأصبح متخما بالموظفين، وأضاف مزيدا من الأعباء المالية على كاهل الســلطة الوطنيــة الفلسطينية، وتسبب في هدر الأموال العامة، كما أضعف من فعالية القطاع العام الفلسطيني، نتيجة تكدس الموظفين الذين تعوزهم الكفاءة والمقدرة[4].

4- أسهم الفساد في زعزعة القيم الأخلاقية في المجتمع الفلسطيني، وانتشار اللامبــالاة وعــدم المسؤولية، وزيادة الفئات المهمشة، والشعور بغياب العدل والمساواة، مما أسهم في زيــادة

---

[1] استطلاع للرأي العام الفلسطيني، شركة الشرق الأدنى للاستشارات، 2009/10/20، موقع وكالة معاً الإخبارية، متــاح في/ http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=234046

[2] سعيد يوسف كلاب وآخرون، **دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد**، مرجع سابق.

[3] عبد الستار قاسم، الفساد يأكل فلسطين، 2004/9/9، ملف الكترونــي، متــاح فــي/ blogs.najah.edu/staff/emp-2092/article/article-65/file/**Corruption**2.pdf

[4] أيمن طلال يوسف، **أثر الفساد على الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني**، الجامعة العربية الأمريكية، جنين، ص11

نسبة الجرائم والشعور بالظلم وبالتالي الاحتقان الاجتماعي[1]، كما أسهم الفساد في تكريس قيم سلبية في المجتمع الفلسطيني، مثل قيم التركيز على النجاح الفردي، والكسب السريع، والبحث عن الامتيازات، وغيرها من القيم السلبية التي عززها الفساد[2].

5 - أسهم الفساد في إضعاف المجتمع المدني الفلسطيني والقطاع الخاص مقابل الاعتماد على السلطة، وحد من بروز المؤسسات المدنية وغير الحكومية كقوة فاعلة ومستقرة قادرة على تلبية جزء من مطالب عامة الناس، هذا فضلا عن العودة إلى المؤسسات التقليدية كالعائلة والعشيرة وتراجع دور الأحزاب[3].

6 - أسهم وجود الفساد في فلسطين إلى ضعف الثقة في القانون والقضاء الفلسطيني، وولد شعورا بعدم جدوى اللجوء للقضاء، الأمر الذي دفع الكثيرين للبحث عن بدائل أخرى لحل مشاكلهم الخاصة، كاللجوء إلى التشكيلات المسلحة التي انتشرت في المدن الفلسطينية، أو الاضطرار إلى قبول الحلول غير المرضية لتفادي الوقوع في المشاكل أو دفع الأموال مقابل الحماية، فوجود الفساد يقوض حكم القانون، ويشجع موظفي الدولة على أن يعتبروا أنفسهم فوق القانون، وتشجع أفراد المجتمع على عمل الشيء نفسه[4]، خاصة مع ضعف سيادة القانون، وتراخي الجهاز القضائي بالنظر في القضايا المعروضة أمامه، الأمر الذي أسهم في ضعف ثقة المواطنين في القانون، وفي عدم جدوى اللجوء للقضاء، والبحث عن وسائل أخرى لحل الخلافات والنزاعات التي تحصل بين أفراد المجتمع.

2.5.3 الآثار السلبية للفساد على المواطن الفلسطيني ومدى إدراكه لها

حول الآثار السلبية التي يتركها الفساد على المواطن الفلسطيني، من وجهة نظره، فقد كشفت استطلاعات الرأي أن 57% من المستطلعين يرون أن الفساد يقلل درجة المشاركة

---

[1] أحمد أبو دية، **الفساد، أسبابه وطرق مكافحته**، ط1، الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة / أمان، 2004 ص 7

[2] إياد البرغوثي، **الجانب السياسي الاجتماعي للفساد في فلسطين، في الفساد في فلسطين** باسم الزبيدي وآخرون، مرجع سابق ص29

[3] أيمن طلال يوسف، **أثر الفساد على الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني**، مرجع سابق، ص12

[4] حسين أحمد وآخرون، آليات إصلاح الفساد الإداري والمالي والاقتصادي في مؤسسات السلطة الفلسطينية (رؤية المواطن الفلسطيني) (2009/3/24)، متاح في/ http://blogs.najah.edu/staff/hussein/article/article-4

السياسية للأفراد في الحياة السياسية، كما عبر 83% من المستطلعين أن وجود الفساد يشعرهم بغياب العدل والمساواة، ويعتقد 56،4% منهم أن الفساد يؤدي إلي انخفاض درجة محبة الوطن والانتماء إليه، وأبدى 57% منهم الرغبة في الهجرة خارج الوطن.[1]

وحسب استطلاع الرأي الذي أجراه الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان - في تشرين الثاني/ نوفمبر عام2001 م، أفاد40.1% من المستطلعين أن الفساد يؤثر بشكل كبير ومهم على حياتهم الشخصية والعائلية، واعتبر 24% منهم أن الفساد يؤثر ببعض الأهمية على حياتهم الشخصية والعائلية، واعتبر 52.4% من المستطلعين أن الفساد يؤثر سلبا بشكل مهم على الثقافة والقيم في المجتمع، بينما اعتقد 23.1% منهم أن الفساد يؤثر سلباً ببعض الأهمية على القيم والثقافة في المجتمع الفلسطيني.[2]

هذه النتائج دعمها استطلاع أخر للرأي أجراه الإتلاف من اجل النزاهة والمساءلة أمان - في نيسان/ أبريل عام 2003، وقد لوحظ في هذا الاستطلاع ازدياد نسبة من يعتقدون أن الفساد أثر سلباً بشكل كبير على حياتهم الخاصة والعائلية، حيث أفاد 57% من المستطلعين أن الفساد أثر بشكل كبير على حياتهم الخاصة مقارنة بنسبة 52% في الاستطلاع السابق، كما أفاد 65% من المستطلعين أن الفساد أثر بشكل كبير على القيم والثقافة في المجتمع مقابل نسبة 52،4% في الاستطلاع السابق، وأفاد 57% من المستطلعين بأن الفساد يعمل على زيادة الرغبة في الهجرة خارج الوطن، في دلالة واضحة على حالة عدم الرضا والاغتراب لدى فئات واسعة من المجتمع الفلسطيني، كما أشار 72%من المستطلعين أن الفساد يؤدي إلي هبوط مستوى التدين والأخلاق، وأفاد 72،2% من المستطلعين أن الفساد يؤدي إلي تعميق الفوارق الطبقية، وإلي سوء العلاقات الاجتماعية بين الناس، كما أفاد 82،9% منهم أن الفساد يؤدي إلي قلة العدل والمساواة بين الناس، كما يؤدي إلى رفع نسبة البطالة.[3]

---

[1] مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، استطلاع الرأي رقم 42، نابلس، 2001م.

[2] استطلاع للرأي أجرته أمان الائتلاف من أجل النزاهة والمسائلة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2001م ، وتناول موضوع الفساد، متاح في/ http://www.aman-palestine.org/arabic/documents/OpinionPoll1.doc

[3] استطلاع للرأي أجرته أمان، وتناول موضوع الفساد نيسان (أبريل) 2003م، وهو منشور على شبكة الإنترنت/ http://www.aman-palestine.org/arabic/documents/opinionpoll2.doc

ومن خلال مراجعة استطلاعات الرأي حول القضايا الداخلية الفلسطينية، لوحظ ازدياد في نسبة الذين يفضلون ألا يكون لهم رأي في الموضوع، الأمر الذي يعبر عن حالة اللامبالاة تجاه القضايا العامة، هذه الحالة غالباً ما يقابلها ترسّخ قيم الأنانية والفهلوة والكسب بأقصر الطرق، يصاحب ذلك فقدان العمل لقيمته، وتراجع الاجتهاد والمبادرة، وبالتالي التقبل النفسي لفكرة التفريط التدريجي في معايير أداء الواجب الوظيفي والمهني والرقابي[1].

ففي ظل الفساد يتناقص الشعور بالحق العام، وتشخصن الأمور بصورة كبيرة، وفي ظل تراجع العمل والإنتاج تتعمق الحياة الاستهلاكية الفارغة، وتترسخ قيم التصدق والإحسان بدل الحق والعدالة والمساواة، ويبدأ الاهتمام بتحقيق النجاح الفردي بغض النظر عن الطريق التي تُسلك من أجل ذلك النجاح.

كما تفقد في ظل الفساد بعض القيم القديمة قدرتها على التحكم في سلوك الناس، وضبط ذلك السلوك، دون أن تحل محلها قيم جديدة، فتتخلخل المعايير لدرجة ينتفي معها أي رادع داخلي "أخلاقي" يحول دون ارتكاب الخطأ، على هذا الأساس ذكر 90% من المستطلعين أن هبوط مستوى التدين والأخلاق هو سبب أساسي في الفساد ونتيجة له، بمعني أن الفساد يأتي نتيجة انهيار القيم، ويعمل على تعزيز ذلك الانهيار.

والفساد في فلسطين أضحى يشكل خطراً على الاستقرار الاجتماعي من خلال إسهامه في زيادة التوتر الاجتماعي نتيجة لتعميق الهوة بين الطبقات الاجتماعية، حيث يزداد الغني غنىً و الفقير فقراً، نتيجة إهدار كثير من أموال التنمية خارج مسارها الصحيح، خاصة إلي جيوب الفاسدين.

كما تؤدي حالة الإحباط والاغتراب التي يعاني منها الغيورون على المصلحة العامة، وأولئك الذين يفقدون الثقة بتحسين أحوالهم بالطرق المشروعة إلي انتشار اللامبالاة والسلبية،

---

[1] وديع العبسي، ظاهرة الفساد في نطاق الإدارة العامة، موقع الهيئة الوطنية العليا اليمنية لمكافحة الفساد، (2009/4/14) متاح في/ http://www.snaccyemen.org/details.asp?id=1789&catid=38

مما حدا بتقرير صحفي للقول فيما يتعلق بهذا الموضوع " لا يشعر كثير مـــن الفلســـطينيين أن مشروع السلطة الوطنية هو مشروعهم"[1].

كما أن الفساد يعمل على انتشار الفاحشة والجريمة في المجتمع نتيجة انهيار القيم، حيث أبـــدي 67،6% من المستطلعين تخوفهم من أن الفساد سيزيد من انتشار الفاحشة[2]، كما يـــرى بعـــض المحللين أن التردد والتسويف وتأجيل فتح ملفات الفساد أدي إلى توالـــد وتنـــامي كـــل عوامـــل الإحباط وعدم الثقة في أواسط الجماهير الفلسطينية[3].

3.5.3 تأثير الفساد على الثقافة الوطنية و برامج التربية الوطنية

تهدف عادة برامج التربية الوطنية إلى غرس القيم الوطنية وحب الوطن والولاء إليه في نفوس الطلاب في المراحل الدراسية المختلفة، من خلال الحرص على غـــرس بـــذرة الانتمـــاء للوطن في الطفل الفلسطيني منذ بداية التحاقه بالمدرسة، وقد اعتمدت وزارة التربية والتعليم في فلسطين منهجا للتربية الوطنية، يقوم على أساس تثقيف الطلاب بتاريخ فلسطين وأهم المنعطفات التاريخية التي مرت بها، كما ويتم التعريف بمدن فلسطين، من خلال أعطاء لمحة عنها للطالب، كما يحمل نشيد (وطني) المقرر في كتب التربية الوطنية إشادة بالوطن، وحبه والتضـــحية فـــي سبيله، والأناشيد الوطنية الفلسطينية بعامة تحث المواطن على التعلق بأرضـــه ووطنـــه وحبـــه والانتماء، إليه وتعرض له صورا من النضال والدفاع عن الوطن والتضحية من أجله، و تثيـــر الحمية والشجاعة وتزرع معاني الرجولة والمقاومة وتلهب المشاعر وتوقظ العزيمـــة، ويؤكـــد كذلك المنهج التربوي الفلسطيني على أهمية رسم وحفظ خارطة فلسطين التاريخية، بهدف تمتين

---

[1] المركز الفلسطيني للإعلام، تقرير صحفي حول ظاهرة الفساد، موقع المركز الفلسطيني للإعلام على شبكة الإنترنـــت/ http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/reportsm.htm

[2] مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، استطلاع الرأي رقم 42، نابلس، 2001م.

[3] علي جرادات، كل الدعم لمحاربة الفساد، صحيفة الأيـــام الفلســـطينية، موقـــع الصـــحيفة علـــى شـــبكة الإنترنـــت، (2006/2/8)، متـــــــاح فـــــــي/ http://www.al-ayyam.com/znews/site/template/article.aspx?did=32965&Date=2/8/2006

الولاء وزرع الفخر والاعتزاز والزهو الوطني (وطن مقاوم، وطن متسامح، وطن متعلّم، وطن مميّز عبر تاريخه ومجتمعه)[1].

لكن وجود الفساد يسهم من جهة أخرى في إضعاف برامج التربية الوطنية الفلسـطينية، يبقيها مجرد حديث نظري لا نصيب له في التطبيق العملي، فممارسة الفساد تعتبر نقيضاً لمفهوم حب الوطن والانتماء والولاء إليه، ومن يمارس الفساد لا يستطيع أن يقـدم النمـوذج والرمـز الوطني، ويفقد ثقة المواطنين، والأهلية للحديث عن الوطن وحب الانتماء إليه، وهذا تقريباً مـا يمكن أن يحصل مع بعض رموز السلطة الوطنية الفلسطينية التي تحول حولهم شبهات بممارسة الفساد، خاصة مع فقدانهم الأهلية الأخلاقية لتوجيه وإرشاد المواطنين الفلسطينيين، نتيجة اعتقاد الناس بفسادهم.

الفساد يؤدي إلى انهيار شديد في البيئة الاجتماعية والثقافية والقيمية، ويسهم في تـدمير البنية الأخلاقية للمجتمع، ويدمر القيم السامية كالنزاهة والاستقامة والأمانة، ويضـعف الـروح الوطنية التي تحاول برامج التربية الوطنية تدعيمها وغرسها في نفوس الـنشء، ممـا يعـزز الإحباط والسلبية بين أفراد المجتمع، كما يؤدي إلى عدم المهنية وفقدان قيمـة العمـل والتقبـل النفسي لفكرة التفريط في معايير أداء الواجب الوظيفي، وتراجع الاهتمام بالحق العام.

في هذا الإطار لابد من الإشارة إلى ظاهرة العملاء الموجودة في المجتمع الفلسـطيني، وهي تتعلق ببعض الأفراد المرتبطين بالمخابرات الإسرائيلية، الذين يقدمون خدمات اسـتخبارية معلوماتية للعدو، تتعلق بشكل أساسي بنشاط المقاومين الفلسطينيين، حيث دلت التحقيقات التـي أجرتها الأجهزة الأمنية الفلسطينية، أن حوادث الاغتيال للناشطين الفلسـطينيين يقـف ورائهـا عملاء، قدموا معلومات دقيقة للمخابرات الإسرائيلية، ساعدت في تعقبهم والنيـل مـنهم، كمـا أسهمت المعلومات التي قدمها العملاء للعدو عن إحباط العديد من العمليات قبل تنفيذها، مما يعبر

[1] عبد الحكيم أبو جاموس، المناهج الفلسـطينية، موقـع مركـز المنـاهج الفلسـطينية، (2004/12/17)، متـاح فـي/ http://www.pcdc.edu.ps/Arabic/ar_menhaj_praise_and_criticism.htm

عن خطورة هذه الظاهرة، وفاعلية نشاط العملاء خاصة في ظل الانتفاضة الراهنة بشكل أكبر ربما مما تتوقعه الأجهزة الأمنية الفلسطينية[1].

لا شك أن هذه الظاهرة تعبر عن أخطر مظاهر ضعف الانتماء الوطني، بل إن الانتماء الوطني ينعدم عند العملاء، فهم يساعدون العدو لتحقيق أهدافه، مقابل بعض الفوائد التي يتلقونها من الاحتلال، كتسهيل بعض المعاملات المتعلقة بالحياة اليومية والمرتبطة بالاحتلال، أو لقاء بعض المال الذي يمنحهم إياه الاحتلال، فهم أخطر ما يمكن أن يواجه المجتمع، لأنهم يسهرون على تنفيذ سياسات العدو، ويبثون الفتنة والفساد في المجتمع، ويساومون على قضايا الوطن ومصيره، مقابل مصالحهم الخاصة، فهم آفات قاتلة تفسد الخطط، ويوقعون بأبناء الوطن قبل أن يقوموا بواجبهم[2].

وبالرغم من أن لهذه الظاهرة أسباب كثيرة، إلا أن الباحث هنا يعتقد أن وجود الفساد في السلطة الفلسطينية شكل دافعاً إضافياً لبروز هذه الظاهرة، والتي أخذت منحىً خطير في الانتفاضة الحالية، فمن جانب لم تقدم السلطة الفلسطينية البرامج الأمنية اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة، ومن جانب أخر فإن فساد السلطة شكل مناخ عام سمح باتساع هذه الظاهرة، خاصة في ظل حالة الاستهداف المباشرة للمجتمع الفلسطيني، ويشير الدكتور عبد الستار قاسم إلى أن تجربة السلطة الفلسطينية مع هذه الظاهرة قامت على "ملاطفة ومهادنة" العملاء، كما أنها لم تقدم أياً من البرامج الكفيلة بعلاجها بشكل جذري وفعّال[3].

4.5.3 مظاهر ضعف الانتماء الوطني في المجتمع الفلسطيني

برزت في فلسطين بعض مظاهر ضعف الانتماء الوطني، مثل ظواهر انتشار الفوضى، وتغليب الانتماء الحزبي أو العائلي أو المناطقي (مدينة مخيم قرية)، الضيق على الانتماء الوطني الأشمل والأوسع.

---

[1] ماجد أبو دياك، العملاء الفلسطينيون بين ابتزاز إسرائيل وسكوت السلطة، موقع إسلام أون لاين على شبكة الانترنت، 2001/1/28، متاح في/ http://www.islamonline.net/ARABIC/politics/2001/01/article19.shtml

[2] للمزيد عن هذه الظاهرة وأسبابها، راجع: عبد الستار قاسم، **هموم الأمن الفلسطيني**، تشرين أول 2003م

[3] عبد الستار قاسم، **هموم الأمن الفلسطيني** مرجع سابق، ص5.

وجرت بعض الحوادث في بعض المناطق بين بعض الفئات، أخذت هذه الحوادث بعــداً وكأنها صراع بين منطقتين(مخيم ومدينة مثلاً)، حيث جرت اشتباكات بين من ينتمون لمجموعة محسوبة على أحد المناطق مع مجموعة محسوبة على منطقة أخرى، قــد تكــون المجموعتــان محسوبتان على نفس الحزب أو الحركة، مما يعطي مؤشراً واضحاً أن هؤلاء الأفراد يعتبــرون انتمائهم للمنطقة قبل انتمائهم للوطن، هذا فضلاً عن بعض الحوادث والإشتباكات التي حصــلت بين التنظيمات الفلسطينية في بعض المناطق الفلسطينية[1]، الأمر الذي يعطي نفس المؤشر علــى أن الانتماء للحزب أو التنظيم قبل الانتماء للوطن.

وأفاد التقرير السنوي الحادي عشر الصادر عن الهيئة المســتقلة لحقــوق الإنســان، أن حوادث الفوضى والانفلات الأمني عام 2005م تسببت في مقتل (176) مواطناً فلسطينياً، بزيادة مقدارها (83) حالة قتل عن العام 2004م، التي بلغت (93) حالة، إضافة لزيادة نسبة الجــرائم والسرقات والحوادث المخالفة للقانون في مناطق السلطة الفلسطينية، وقد أشار تقرير الهيئة إلــى وجود غياب شبه تام للأجهزة الأمنية التي تناط بها مهمة الحفاظ على أمن المواطن[2]. لقد كــان السبب الرئيسي وراء انتشار حوادث الفلتان الأمني والفوضى التي سادت في الضــفة الغربيــة وقطاع غزة ضعف السلطة الوطنية، بخاصة الأجهزة الأمنية المسؤولة عن حفظ الأمن والنظام، التي أشار التقرير السنوي الحادي عشر للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان إلى غيابها، ممــا شــجع عناصر الفوضى والفلتان للتمادي في ممارساتهم دونما تعرضهم للاعتقال أو المحاسبة، وبغض النظر عن هذه الأسباب فان هذه السلوكيات تعبر عن ضعف في الانتماء الوطني لدى مقترفيها، كونها أنماط سلوكية لا تنسجم مع منظومة القيم الاجتماعية والوطنية فــي فلســطين، فــالمنتمي وطنياً يحرص على قيم المجتمع وتقاليده، ويسهم في المحافظة على أمنه واستقراره، ولا ينتظــر الفرصة المواتية للانفلات وممارسة تلك السلوكيات التي تضر بالمجتمع وأمنه واستقراره وقيمه.

---

[1] هذه الدراسة تستثني الأحداث التي حصلت بعد الانتخابات التشريعية الثانية، مثل أحداث غزة وسيطرة حماس بالقوة على الحكم هناك لأنها لا تدخل ضمن حدود الدراسة التي تنتهي عند العام 2006.

[2] الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، **التقرير السنوي الحادي عشر**، رام الله، 2006م

يُذكر هنا أن هذه الحوادث ازدادت في الثلاث سنوات الأخيرة (نهاية العام 2002-2005)، وترافقت مع ضعف السلطة وتراجع مقدرتها على السيطرة على الأوضاع، وبروز قوى وتشكيلات لا تملك أجهزة السلطة القدرة على السيطرة عليها، وإذا ما حاولنا المقارنة بين نسبة هذه الحوادث في انتفاضة الأقصى والانتفاضة الأولى (انتفاضة العام 1987م)، نجد أن الحوادث في الانتفاضة الأولى كانت أقل بكثير، يعود ذلك إلى وجود منظومة القيم الاجتماعية التي كانت سائدة أبان فترة الانتفاضة الأولى، والتي شكلت ضمانة لضبط السلوك الفردي والجماعي، بحيث يُعتبر المشارك في مثل هذه الحوادث خارجاً عن تقاليد المجتمع، بينما في الانتفاضة الثانية، وبرغم وجود السلطة الوطنية الفلسطينية، وأجهزتها المختلفة، ووجود بعض القوانين الناظمة للحياة العامة والعلاقات بين الناس، إلا أنها لم تمنع حصول مثل هذه الحوادث الخطيرة، والسبب يعود إلى تراجع منظومة القيم الاجتماعية التي كانت سائدة أبان فترة الانتفاضة الأولى، وإلى ضعف الانتماء الوطني عند مقترفي هذه الحوادث، والذي أسهم في ترسيخه وجود الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، الذي رسخ قيم الأنانية والفهلوة، والكسب السريع، ورسخ الانتماءات الضيقة على حساب الانتماء الوطني الأوسع والأشمل.

من جانب آخر دفع الفساد في فلسطين إلي نوع من الاصطفاف الاجتماعي، المتمثل في ترسيخ الفوارق الاجتماعية بين الأفراد على أُسس الانتماءات الضيقة، فتم تصنيف الأفراد على أساس عائد ومقيم، غزة وضفة، لاجئ ومواطن، وكل هذه التصنيفات تعبر عن حالة ضعف في الانتماء الوطني الأعم و الأشمل للمواطنين الفلسطينيين، خاصة وأنه مع وجود الفساد تترسخ الانتماءات الضيقة على حساب الانتماء الوطني، حيث يتم التستر على الفساد بالرجوع إلي الطائفة أو العائلة أو الانتماءات الضيقة الأخرى، يشعر الفاسد أنه يتمتع ببعض الأمان هناك، مما يعزز ويرسخ هذا النوع من الانتماءات على حساب الانتماء الوطني.

في ظل الفساد في فلسطين وضعف أجهزة السلطة الأمنية المعنية بحفظ الأمن والنظام، راجت ظاهرة الفلتان الأمني وفوضى السلاح، التي يترتب عليها مشاكل تؤثر على هيبة السلطة ومدى قدرتها على إشاعة الاستقرار والأمن، و إمكانية انتشار الجريمة المنظمة في المجتمع

الفلسطيني، وقد تدفع باتجاه إيجاد أنوية لمافيات مسلحة في حالـــة اســـتمرارها[1]، حيـــث عـــاش المجتمع الفلسطيني في ظل حالة من الفلتان الأمني وفوضى السلاح، وتشكلت تشكيلات تمارس أدوارًا ووظائف يُفترض أن تمارسها السلطة وأجهزتها، تتدخل هذه التشكيلات في الخلافات بين الناس، وغالباً ما يتم التدخل بناء على طلب أحد طرفي الخلاف لحسمه لصالحه، مقابـــل دفـــع مبلغ مالي، الأمر الذي أضاع هيبة القانون والقضاء والسلطة وأجهزتها الأمنيـــة التـــي باتـــت عاجزة على مكافحة مثل هذه الظاهرة التي يمكن أن تترسخ وتزداد مع الوقت، بينمـــا ضـــعف السلطة وأجهزتها يمكن أن يزداد من جانب أخر، كما أن سطوة هذه التشكيلات وقوتهـــا أعـــاق المحاولات التي بذلت من أجل إنهاء حالة الفوضى و الفلتان الأمني في الأراضـــي الفلســـطينية، قبيل إجراء الانتخابات التشريعية الثانية، خاصة في ظل الموقف الإسرائيلي غير المتعاون فـــي هذا المجال، حيث تكررت الإجتياحات المتلاحقة للمدن الفلسطينية، وأصبحت المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية مناطق مُحتلة بالمفهوم الميداني والعملياتي، يدخلها الجيش الإسرائيلي فـــي أي وقت يشاء.

كما قامت بعض التشكيلات بالاعتداء على الممتلكات العامة وقامت بعمليات تخريب في محتوياتها، وأغلقت بعض الطرق، واحتلت بعض المؤسسات الحكومية، هذا فضلاً عن حـــوادث الاختطاف لمواطنين ومسؤولين فلسطينيين وأجانب يقيمون في فلسطين، وعمليات القتل وحوادث إطلاق النار المختلفة والتي تتكرر بشكل كبير وملحوظ[2]، والحوادث هنـــا كثيـــرة ولا مجـــال لذكرها، فالمهم هنا أن هذه الممارسات جاءت للتعبير عن حالة عدم الرضى مـــن أداء الســـلطة الوطنية الفلسطينية وبعض قراراتها، والتقدم بمطالب تتعلق بالوظائف، والمساعدات وغيرها من الحقوق، حيث يرى مقترفي هذه الحوادث أنه بهذا الأسلوب يمكن للمسؤولين في السلطة الوطنية الفلسطينية أن يستجيبوا لمطالبهم، وأنهم لو تقدموا بمطالبهم عبر القنـــوات الرســـمية وبـــالطرق

---

[1] إياد البرغوثي، **الجانب الاجتماعي السياسي للفساد في فلسطين** باسم الزبيدي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص35

[2] للمزيد حول هذه الظواهر يمكن مراجعة تقارير الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان التي توثق مختلف هذه الحوادث.

القانونية، فإن المسؤولين لن يلتفتوا لمطالبهم، على اعتبار أنهم فاسدين ولا يجدي معهم إلا هـذه الطريقة على حد تعبير أحدهم[1].

كل ما ورد يعتبر نقيض لمقتضيات الانتماء الوطني الذي لا يفرض نوعاً من السلوك المنضبط فحسب، بل والعمل والمساهمة في استقرار وتطور المجتمع الذي ينتمي إليه الفرد، ولا شك أن هذه المظاهر جميعها تعبر عن حالة ضعف في الانتماء الوطني، وهي ليست نتيجة لحالة الفساد وحده، وإنما مرتبطة بعوامل أخرى كالتنشئة السياسية والتنظيمية، والتربية الوطنية، لكن وجود الفساد في السلطة الفلسطينية كرس وعزز مثل هذه الظواهر، لأن الفساد في فلسطين عمل على تعزيز مثل هذه الانتماءات الضيقة، وأسهم بدوره في تنميتها وتغـذيتها، ودفـع الكثيـرين للانتماء إليها وجعلها طريقا نحو تحقيق بعض المصالح الخاصة.

وختاماً إجمال الأثر السلبي للفساد على الانتماء الوطني فيما يلي:

1- يسهم وجود الفساد في تعليم المواطنين الكذب والنفاق في الانتمـاء السياسـي، والتظـاهر بالولاء لجهة سياسية أو حزب ما، من أجل الحصول على امتيازات قد توفرها لهـم هـذه الجهات، فيرون فيها وسيلة لتحقيق أهدافهم ومصالحهم الخاصة، بدلا من أن يروها وسـيلة لخدمة الوطن وتجذير الانتماء إليه. وتصبح البيئة مناسبة لعملية شراء الـذمم والـولاءات، التي تمثلت في فلسطين بإغداق الأموال على المقـربين والمـوالين، علـى شـكل هبـات ومساعدات، والتوسع في عمليات التوظيف والتعيين للموالين على حساب المال العام، بعيدا عن حاجة مؤسسات السلطة لهذه الوظائف، واقصاءً لدور الكفاءة والأهلية لتبـوء الوظيفـة العامة.

2- في ظل بيئة الفساد يتراجع الوعي الوطني بمفهوم الانتماء للوطن كبيت للجميـع، وتتطـور الانتماءات الفرعية والضيقة الأخرى على حساب الانتماء الوطني، فيصبح الانتماء للحزب أو العشيرة أو المنطقة الجغرافية فوق الانتماء للوطن.

---

[1] كانت هذه إجابة أحد الذين اقتحموا مبنى الداخلية في مدينة نابلس بتاريخ 21-2-2006م، رداً على سـؤال وجهـه لـه الباحث عن سبب الاقتحام.

3- وجود الفساد يسهم في ضعف المشاركة السياسية للمواطنين الفلسطينيين، كالمشاركة في الانتخابات العامة والانتخابات المحلية، وكذلك الانتماء للأحزاب السياسية، قلة وتيرة مشاركة المواطنين في الحياة العامة بشكل عام، وتراجع ثقتهم في المؤسسات العامة وأجهزة السلطة المختلفة واحترامها، واحترام القوانين والأنظمة السائدة في السلطة، مما يدفع المواطنين إلى مزيدا من الالتفاف على القوانين، وعدم احترامها والتقيد بها. فقد أشارت استطلاعات الرأي التي تمت مراجعتها[1] إلى ارتفاع في نسبة المواطنين الفلسطينيين الذين لا يثقون في الأحزاب السياسية والفصائل الموجودة، وازدياد في نسبة من ينوون العزوف عن المشاركة في الانتخابات العامة، وذلك بسبب شعورهم بخيبة الأمل من أداء الأحزاب والفصائل الفلسطينية، وكذلك من أداء مؤسسات السلطة الوطنية بشكل عام[2].

4- وجود الفساد في فلسطين يسهم في إضعاف النسيج الاجتماعي والتلاحم الوطني في المجتمع الفلسطيني، وينمي روح اليأس بين المواطنين ويزيد من حالات الإحباط وخيبة الأمل، التي انعكست على رؤية الكثير من المواطنين تجاه القضايا الوطنية، وأداء المؤسسات العامة الفلسطينية، وانعكست على رغبة كثير من المواطنين بالهجرة خارج فلسطين، والرغبة في العزوف عن المشاركة السياسية، وأضعفت بالتالي الروابط المعنوية بين المواطن والوطن، ومؤسساته العامة. فوجود الفساد يؤدي إلى خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص، كما يؤدي وجود الفساد إلى الشعور بالظلم لدى الغالبية من أفراد المجتمع، مما يؤدي إلى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشار الفقر وزيادة حجم المجموعات المهمشة والمتضررة[3].

---

[1] استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم 23 7-9 شباط 2002، مركز دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت، متاح على الموقع الالكتروني/ http://home.birzeit.edu/cds/arabic/opinionpolls/poll6/analysis.html

[2] جدير بالذكر هنا أنه تمت مراجعة عدد من استطلاعات الرأي العام الفلسطيني بهذا الشأن، وقد كانت النتائج متقاربة، وقد لوحظ ازدياد هذه النسبة مع مرور الوقت حتى العام 2006 وهي المدة التي تنتهي عندها الحدود الزمانية للدراسة.

[3] أحمد أبو دية، الفساد: **سبله وآليات مكافحته**، مرجع سابق، ص 6

5 - يسهم الفساد كذلك في خلق أسباب العنف السياسي في المجتمع الفلسطيني، مما ينعكس سلباً على الاستقرار السياسي، ففي ظل وجود الفساد تضطر بعض الجماعات والأفراد إلى اللجوء إلى بعض الأساليب العنيفة، بغية الحصول على حقوقها أو بعض المكاسب الخاصة، وتأمين بعض المصالح، كما جرى في المجتمع الفلسطيني، من عمليات اقتحام لبعض المؤسسات العامة احتجاجاً على قرارات أو مواقف معينة، وكذلك اختطاف بعض الأجانب الزائرين لفلسطين، أو إغلاق بعض الطرق من قبل بعض التشكيلات المسلحة احتجاجاً على رفض السلطة الفلسطينية تلبية مطالبهم، كما حصل في محافظات غزة. يتعزز دور هذه الأساليب والوسائل على حساب الأساليب والوسائل الحضارية، مثل انتعاش ثقافة اللجوء للقانون والقضاء، وممارسة الإضرابات والاحتجاجات بشكل حضاري مشروع وفق القانون، مما يضعف من شرعية السلطة ومؤسساتها المختلفة، لأن وجود الفساد يضعف الشعور لدى المواطن الفلسطيني بالثقة في مؤسسات السلطة الوطنية، ويقلل من درجة احترامه لها ولقراراتها، وبالتالي درجة التقيد والالتزام بها، مما يخلق رغبة لديهم في التمرد على السلطة وقوانينها وأنظمتها متى سنحت الفرصة لذلك. كذلك يمكننا ملاحظة هذا الأمر في الخلافات التي حصلت بين الفصائل الفلسطينية، والتي وصلت حد الاشتباكات بالأسلحة والاختطافات المتبادلة، وغير ذلك من سلوكيات عبرت عن حالة من الاحتقان السياسي، توجت في نهاية المطاف بالصراع الحاد بين حركتي فتح وحماس، وأنتجت حالة الانقسام الفلسطيني الذي تشهده الساحة الفلسطينية في الفترة الراهنة.

6 - وجود الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية أسهم في ضعف المؤسسات العامة في السلطة، وضعف أدائها وتراجع كفاءته وفعاليته، وأسهم في بروز دور المؤسسات التقليدية مثل القبيلة والعشيرة، كما أسهم الفساد في تقوية مراكز النفوذ الموجودة في السلطة مقابل المؤسسات العامة، مما يقود في نهاية المطاف إلى سلطة ضعيفة ومؤسسات غير فعالة، ونظام لا يتساوي فيه الجميع في الحقوق والواجبات، الأمر الذي يسهم في ضياع حق المواطنين الفلسطينيين خاصة حقهم في العدالة والمساواة، وحقهم في الحصول على

الخدمات العامة، في مختلف مناحي الحياة، كالصحة والتعليم والحماية الاجتماعية وبالتـــالي يتعزز لدى المواطنين الشعور بغياب العدل والمساواة.

باختصار يمكننا القول أن وجود الفساد وانتشاره يسهم في تعزيز مختلف الســـلوكيات غيـــر المنسجمة مع مقتضيات الانتماء الوطني والمواطنة الصالحة، فهذه السلوكيات غالباً ما تتعزز في ظل بيئة سياسية واجتماعية تعاني من فساد يوفر لها الدفيئة المناسبة للترعرع والنمو والانتشـــار في المجتمع، ومن جانب أخر تقوى السلوكيات غير المنسجمة مع صدق الانتمـــاء والمواطنـــة الصالحة، فهناك علاقة طردية بين وجود الفساد من جهة وضعف الانتماء الوطني مـــن جهـــة أخرى، يجد ذلك تعبيراته في مختلف السلوكيات التي تناقض الانتماء الوطني ولا تعبر عنه.

الفصل الرابع

أثر محاربة الفساد فلسطين

في تعزيز الانتماء الوطني

الفصل الرابع

أثر محاربة الفساد فلسطين في تعزيز الانتماء الوطني

1.4 مقدمة

محاربة الفساد أضحت أمراً ملحاً وضرورياً، خاصة مع تلك التداعيات الخطيـرة التـي يخلفها وجود الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على المستويات كافة، ولا شـك أن محاربة الفساد محاربةً فعالة وجادة، سيسهم في تفعيل أداء السلطة الوطنية الفلسطينية ويجنبهـا والمجتمع الفلسطيني من الآثار الهدامة لوجوده، خاصة وأن المجتمع الفلسطيني وهو يمر بهـذه المرحلة بحاجة إلى تطوير برامج على مختلف الأصعدة تعزز من صموده وقدرته على تحمـل نتائج السياسات الإسرائيلية، وتُرسي معالم الدولة ومؤسساتها على أسس متينة وعصرية سليمة، واستمرار وجود الفساد وارتفاع معدلاته، يضعف من فعالية مختلف البرامج التي ترعاها السلطة الوطنية الفلسطينية، فالفساد متى زاد عن معدلات معينة فإنه يلتهم عوائد وخطط برامج التنميـة، ويصبح من الصعب تحقيق تراكم تنموي مع استشراء الفساد.

من جانب آخر فإن محاربة الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، سيسهم فـي تعزيز مصداقية السلطة أمام الجمهور، لأن تورط شخصيات مركزية من السلطة في أعمال لهـا علاقة بالفساد وعدم محاسبتها، وبقائها قريبة ومحسوبة على السلطة الوطنية الفلسطينية، وبنـاء علاقات فيما بينها (مراكز نفوذ)، على قاعدة تبادل المصالح، قد أضعف من مصداقية السـلطة أمام الجمهور[1]، فقد أشارت استطلاعات الرأي التي تمت مراجعتها وتناولت هذا الموضوع إلـى تراجع مصداقية السلطة، بعد فشل المجلس التشريعي الأول في متابعة ومحاسبة المسؤولين عـن الفساد في الحكومات الفلسطينية التي تعاقبت منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية وحتى إجـراء الانتخابات التشريعية الثانية مطلع العام 2006م، خاصة حينما قام الرئيس الراحل ياسر عرفات

---

[1] أيمن يوسف، الإصلاح السياسي والإداري ، منظور حقوق الإنسان، موقع مركز الدراسـات أمـين - علـى شـبكة الإنترنـت، (2005/8/11)، متـاح فـي/
http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=929

بتوسيع الحكومة الفلسطينية عام 1998م بإضافة وزراء جدد من أعضاء المجلس التشريعي من بينهم خمسة أعضاء شاركوا في إعداد التقارير الخاصة بموضوع الفساد[1].

لذا فإن المحاربة الجدية للفساد ستسهم في تعزيز مصداقية السلطة الوطنية الفلسطينية أمام الجمهور الفلسطيني، وستسهم في خلق شعور وطني عام أن السلطة الوطنية الفلسطينية سلطة الجميع، وليس لفئة معينة تستأثر بكل شيء وتترك للآخرين الفتات، الأمر الذي سيسهم في النهاية في تعزيز الانتماء الوطني، ويعزز القيم المتعلقة بحب الوطن والانتماء إليه، لأن الفساد يكرس البؤس بقطاعات واسعة من الجمهور، من خلال استغلالها وتهميشها وإفقارها، في وقت تتمتع فيه النخبة الفاسدة بما هو ليس لهم وما هو حق للآخرين.

سيتناول هذا الفصل دور محاربة الفساد في تعزيز الانتماء للمواطنين الفلسطينيين من عدة جوانب، حيث يعالج الفصل عوامل تعزيز الانتماء الوطني بشكل عام، ثم يبيّن أثر محاربة الفساد في تعزيز الانتماء الوطني في المجتمع الفلسطيني، ثم سيستعرض الفصل الجهود التي بذلتها السلطة الوطنية الفلسطينية في محاربة الفساد، والتحديات والصعوبات التي واجهت عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة على مختلف الأصعدة، ثم يناقش الفصل المداخل الهامة في محاربة الفساد في فلسطين.

2.4 عوامل تعزيز الانتماء الوطني في فلسطين

قبل الحديث عن أثر محاربة الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية على تعزيز الانتماء الوطني لدى المواطنين الفلسطينيين، نرى أنه من المناسب الإشارة باقتضاب إلى العوامل التي تعزز الانتماء الوطني بشكل عام في المجتمع الفلسطيني، حيث تتداخل جملة من العوامل تسهم في مجموعها في تعزيز وتجذير الانتماء للوطن عند المواطنين، خاصة في المجتمعات التي تتسم بنوع من الانسجام الاجتماعي والثقافي كالمجتمع الفلسطيني، الذي تجمعه اللغة الواحدة (العربية) و يدين غالبيته بالدين الإسلامي، وتتشابه عاداته وتقاليده الاجتماعية، كما

[1] جيهان أبو دية، **القطاع العام الفلسطيني، مهام وصلاحيات مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**، ط1، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمساءلة أمان - القدس، 2006، ص107.

أسهمت الظروف الخاصة التي مر ويمر بها المجتمع الفلسطيني، المتعلقة بظــروف الاحــتلال والمعاناة في ترسيخ منظومة من القيم الاجتماعية الخاصة، كالتكافــل والتضــامن بــين أفــراد المجتمع، واحترام وتقدير الرموز الوطنية، كشهداء الشعب الفلسطيني وأسراه، واحترام عائلاتهم وذويهم، مما خلق أرضية خصبة نحو تعميق مفهوم الانتماء للوطن في فلسطين.

إضافة لما سبق فان هناك دور للسلطة الوطنية الفلسطينية تحقق من خلاله مزيــداً مــن تكريس الانتماء الوطني لدى المواطنين الفلسطينيين، من خلال تحقيق العدالة في كل ناحية مــن نواحي الحياة العامة في المجتمع، التي يقارن فيها المواطن الفلسطيني نفسه مع إخوانه المواطنين الآخرين، كذلك تحقيق تكافؤ الفرص للمواطن الفلسطيني فــي التعلــيم والصــحة والتوظيــف، والترقية والتقويم الوظيفي، وغيرها من المجالات، وتهيئة الظروف الاقتصادية المناسبة لأسباب المعيشة الكريمة للمواطن الفلسطيني، وتوفير الأمن والحماية للمواطن في حياته وعرضه وماله، وتوفير الرعاية الاجتماعية للمحتاجين من المواطنين الفلسطينيين، من خلال برامج الرعايــة و الضمان الاجتماعي، وشبكة الأمان الاجتماعية للطبقات الفقيرة غير القادرة على توفير حاجتهــا الأساسية، فتحقيق التكافؤ في هذه القضايا يخلق شعوراً بالتساوي بين المواطنين، يشعرهم أنهــم سواسية في نظر القانون، يحظون بحقوقهم، ما يؤدي في نهاية المطاف إلى خلــق نــوع مــن الاسترخاء والاستقرار الاجتماعي، الذي ينعكس إيجاباً على الحياة الاجتماعية وبالتالي السياســية في فلسطين.

وهناك دور لمؤسسات التعليم والتربية في ترسيخ قيم الانتماء للوطن، فمن أولى أهداف هذه المؤسسات، غرس روح الانتماء والولاء للوطن، وتعزيز القيم الوطنية في نفوس الــنشء، من خلال المناهج الدراسية والأنشطة اللامنهجية، والتعريــف بتــاريخ فلســطين وجغرافيتهــا ورموزها التاريخيين، والأناشيد الوطنية، التي تمجد الوطن وتحث على حبه وصــدق الانتمــاء إليه، وتربط الإنسان بأرضه وتاريخه ورموزه الوطنية، وتغرس مفهوم حب الوطن والاعتــزاز بالانتماء إليه في نفوس النشء، ليكون الانتماء للوطن فوق الانتماء للحزب أو العائلة أو المنطقة الجغرافية، وليتعلم النشء احترام القوانين والالتزام بها، ومعرفة واجبات المواطنــة الصــالحة والقيام بها.

إن هدف التربية الوطنية في مؤسساتنا التربوية يمكن أن يحقق جملة من الأهداف لعل أبرزها[1]:

1- مساعدة التلاميذ على أن يكونوا مواطنين مطلعين وعميقي التفكير يتحلون بالمسؤولية، ومدركين لحقوقهم وواجباتهم.

2- مساعدتهم على تطوير مهارات المشاركة والقيام بأنشطة ايجابية ومسؤولة في المجتمع.

3- تعزيز نموهم الروحي والأخلاقي والثقافي والوطني، وأن يكونوا أكثر ثقة بأنفسهم وبشعبهم وقيادته.

4- تشجعهم على لعب دور ايجابي في مدرستهم وفي مجتمعهم.

ويمكن لمؤسساتنا التربوية أن تغرس حب الوطن في نفوس التلاميذ من خلال تزويد الأطفال بالمهارات اللازمة لفهم الحقوق والواجبات، والحقوق تشمل كل ما يكفله الوطن لهم من حقوقهم في مدرستهم ودائرتهم التي يعيشون فيها، وواجباتهم تشمل مختلف واجبات المواطنة الصالحة التي يتوجب على المواطن التحلي بها.

كذلك لابد أن تهتم المقررات الدراسية وخاصة مقررات الدراسات الاجتماعية، والنصوص، والقراءة والتعبير، بإكساب التلاميذ الهوية الوطنية، تؤكد فيها على ارتباط الطالب بوطنه أرضاً، وتاريخياً، وبشراً، وتستثير لديه مشاعر الفخر بالانتساب لوطنه وتغذي فيه الاستعداد للتضحية في سبيله بالنفس والنفيس، وأن تكون هذه المقررات ذات تأثير ايجابي نحو الانتماء.

إن تعزيز قيم المواطنة سيسهم في تنمية القيم الديمقراطية في المجتمع، والمحافظة على استقرار المجتمع، وخفض نسبة الانحراف والجريمة. ولابد من الإشارة هنا إلى الدور الهام الذي

[1] ماجد ناصر المحروقي، دور المناهج الدراسية في تحقيق أهداف تربية المواطنة، 2008، ص5، ملف الكتروني، متاح في/ http://www.imamu.edu.sa/naief_chair/Documents/%D8%AFA7%D8%B7%D9%86%D8%A9.doc

تلعبه الأسرة فهي المدرسة والمؤسسة التربوية الأولى للطفل، وهي اللبنة الأساسية والجذرية لصياغة شخصيته، وعليها تقع المسئولية الكبرى في تقويم سلوك وأخلاق الطفل وتوجيهه التوجيه الصحيح إلى كل المعاني والقيم والمثل الوطنية التي تشحن الطفل بشحنات تعينه بها على معوقات الحياة، وتقويه على مقاومة السلوكيات غير السوية، وتستطيع الأسر الفلسطينية غرس حب الوطن والاعتزاز بالانتماء إليه من خلال:

1 - توعية الشباب والأبناء والأحفاد بتاريخ وطنهم والتركيز على الجوانب المشرقة في هذا التاريخ.

2 - تعويد الطفل على الطهارة الأخلاقية وصيانة النفس والأهل والوطن من كل الأمراض الاجتماعية والأخلاقية الذميمة، وحثه على التحلي بأخلاقيات المواطنة الصالحة الواعية التي تسهم في رفعة شأن الوطن[1].

3 - العمل على إدراك الطفل للرمز السياسي للعلم والنشيد الوطني، ولاحترام القيادة السياسية للبلاد.

4 - تعويد الطفل على احترام القانون والأنظمة التي تنظم شئون الوطن وتحافظ على حقوق المواطنين وتسيّر شئونهم وتنشئة الطفل على حب التقيد بالنظام والعمل به.

5 - تعليم الأطفال حب الوحدة الوطنية، وحب كل فئات المجتمع بمختلف انتماءاتهم، والابتعاد عن كل الإفرازات الفئوية والجهوية، وتعليمه أن الوطن للجميع وفوق الجميع.

6 - اغتنام كل فرصة للحديث المباشر مع الأبناء حول مقومات المواطنة الصالحة، و تنشئة الأبناء على العادات الصحيحة للمواطن المخلص لوطنه، واحترام قواعد وأنظمة الأمن

[1] شعلة شكيب، دور الأسرة في تعزيز المواطنة، موقع الإمام الغزالي التعليمي، (2005/11/21)، متاح في/ http://www.algazalischool.com/vb/showthread.php?t=7620

والسلامة، وأن يبينوا لهم بالأمثلة والشواهد المقربة إلى عقولهم بأن هذه الأنظمة والقوانين إنما وُضعت لحفظ سلامتنا والحفاظ على مصالحنا وحقوقنا ولتيسير شؤوننا الحياتية[1].

كما تلعب في هذا السياق أجهزة الإعلام بأنواعها المختلفة دوراً هاماً في تعزيز القيم الوطنية في نفوس المواطنين، من خلال تركيزها على القيم الايجابية وقيم المواطنة الصالحة ومحاربة السلوكيات المنحرفة، والابتعاد عن التحريض والمناكفات الحزبية السلبية، التي تجعل همّها الأول تبرير مواقف وسلوكيات بعض الأحزاب على حساب القضية الوطنية، كما يمكن أن تسهم وسائل الإعلام في تنمية قدرات المواطن الفلسطيني، وتوعيته بدوره في البناء والتنمية في المجتمع الفلسطيني، والإسهام في بناء البنية الثقافية للمجتمع من خلال ترسيخ دعائم هويته، ووحدته الوطنية، ودور المواطن في المحافظة على قيم وتراث المجتمع، وتوعية المواطنين بأهمية مشاركتهم في المشاركة السياسية، وفي التأثير على صناعة القرارات، وتحمل المسؤولية الوطنية، من خلال انتهاج الوسائل الديمقراطية المشروعة.

في هذا السياق تكتسب عملية محاربة الفساد أهمية خاصة في تعزيز الانتماء للوطن، فمع وجود الفساد يصعب الحديث عن وجود عدالة اجتماعية، أو مساواة وتكافؤ فرص، كما يصعب تحقيق تراكم تنموي، ويهتز الاستقرار الاجتماعي في المجتمع، وتنمو وتتطور القيم السلبية في المجتمع، وتتراجع القيم الايجابية القائمة على العدل والمساواة، والصدق والأمانة، وبالتالي فمحاربة الفساد تعتبر مدخلاً هاماً في تعزيز الانتماء الوطني وتقوية روح المواطنة في المجتمع الفلسطيني.

3.4 أثر محاربة الفساد في تعزيز الانتماء الوطني في المجتمع الفلسطيني

تحدثنا فيما سبق عن العوامل التي تسهم في مجموعها في تعزيز الانتماء الوطني، وهي عوامل كثيرة ومتداخلة، وتأتي محاربة الفساد على رأس هذه العوامل، فكما أشرنا إلى تداعيات

---

[1] محمد عباس عرابي، دور الأسرة والمدرسة في تنمية الوطنية والمواطنة، في نفوس الأطفال، موقع بانوراما المعرفة على شبكة الانترنت، (2009/5/23)، متاح في/ http://panorama-knowlege.yoo7.com/montada-f6/topic-t346.htm

الفساد في الفصل السابق على المستويات كافة، ومنها إسهامه في إضعاف الانتمـاء الـوطني، نشير هنا إلى أثر محاربة الفساد في تعزيز الانتماء الوطني لدى المواطنين الفلسطينيين، ويمكننا إجمال أثر محاربة الفساد في فلسطين في تعزيز الانتماء الوطني للمواطنين الفلسـطينيين فيمـا يلي:

1 - محاربة الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية ستؤدي إلى تقوية المؤسسات العامة في السلطة، وتحسين أدائها وزيادة كفاءته وفعاليته، وتضعف دور المؤسسات التقليدية مثـل القبيلة والعشيرة، كما تسهم محاربة الفساد في إضعاف مراكز النفوذ الموجودة في السـلطة لصالح المؤسسات العامة، مما يقود في نهاية المطاف إلى سلطة حديثة عصرية ومؤسسات قوية، ونظام ديمقراطي يتساوي فيه الجميع في الحقوق والواجبات، الأمر الذي يسـهم فـي حفظ حق المواطنين الفلسطينيين خاصة حقهم في العدالة والمساواة، وحقهم فـي الحصـول على الخدمات العامة، في مختلف مناحي الحياة، كالصحة والتعليم والحمايـة الاجتماعيـة، فيشعر المواطن الفلسطيني بأنه متساوي مع الآخرين، وأن القانون هو السيد، وبالتالي يتعزز لدى المواطنين الشعور بالعدل والمساواة في ظل سلطة تمارس أعمالها وتقدم خدماتها فـي إطار القانون، وبما يخدم المصلحة العامة.

2 - تسهم محاربة الفساد في تعليم المواطنين الفلسطينيين الصدق في الانتماء السياسي، بعيـداً عن النفاق والتظاهر بالولاء لجهة سياسية ما أو حزب معين من أجل الحصول على مصالح أو منافع خاصة، ففي ظل بيئة سياسية شبه خالية من الفساد تتعطل عمليـة شـراء الـذمم والولاءات، التي عادةً ما تُمارس في ظل بيئة الفساد، وتستخدم المال العام كوسيلة لذلك، من خلال إغداق الأموال على الموالين والمقربين وحرمان الغير منه، والتوسع فـي عمليـات التوظيف والتعيين للموالين على حساب خزينة السلطة، بعيداً عن الحاجة الحقيقية، وإقصاء لدور الكفاءة والأهلية لتبوء الوظائف العامة، وبتعطل هذه العملية ينتج الصدق في الانتمـاء لدى المواطنين الفلسطينيين، إذ يصبح الانتماء السياسي أكثر صدقاً، كما يسهم ذلك في زيادة درجة الوعي الاجتماعي إزاء ترجيح كفة الانتماء الوطني على الانتماءات الفرعية الأخرى، ليكون الانتماء للوطن فوق مختلف الانتماءات الحزبية والعشائرية والمناطقية.

3- محاربة الفساد تسهم في زيادة إقبال المواطنين الفلسطينيين على المشاركة السياسية مثـل المشاركة في الانتخابات بمختلف أشكالها، المحلية والعامة، وكـذلك الانتمـاء للأحـزاب السياسية، وزيادة وتيرة مشاركة المواطنين في الحياة العامة بشكل عام، وزيادة درجة ثقتهم في المؤسسات العامة وأجهزة السلطة المختلفة واحترامها، واحتـرام القـوانين والأنظمـة السائدة في السلطة، مما يدفع المواطنين إلى مزيدا من التقيد بها. فقد أشارت اسـتطلاعات الرأي التي تمت مراجعتها[1] إلى ارتفاع في نسبة المواطنين الفلسطينيين الذين لا يثقون فـي الأحزاب السياسية والفصائل الموجودة، وازدياد في نسبة من ينوون العزوف عن المشاركة في الانتخابات العامة، وذلك بسبب شعورهم بخيبة الأمل مـن أداء الأحـزاب والفصـائل الفلسطينية، وكذلك من أداء مؤسسات السلطة الوطنية بشكل عام[2].

4- تسهم محاربة الفساد كذلك في تقليص أسباب العنف السياسي في المجتمع الفلسطيني، ممـا يزيد من درجة الاستقرار السياسي، ففي ظل وجود الفساد تضطر بعض الجماعات والأفراد إلى اللجوء إلى بعض الأساليب العنيفة، بغية الحصول على حقوقهـا أو بعـض المكاسـب الخاصة، وتأمين بعض المصالح، كما جرى في المجتمع الفلسطيني، من عمليـات اقتحـام لبعض المؤسسات العامة احتجاجاً على قرارات أو مواقف معينة، وكذلك اختطـاف بعـض الأجانب الزائرين لفلسطين، أو إغلاق بعض الطرق من قبل بعض التشـكيلات المسـلحة احتجاجاً على رفض السلطة الفلسطينية تلبية مطالبهم، كما حصل فـي محافظـات غـزة، يتراجع دور هذه الأساليب والوسائل لصالح الأساليب والوسائل الحضارية، مثـل انتعـاش ثقافة اللجوء للقانون والقضاء، وممارسة الإضرابات والاحتجاجات بشكل حضاري مشروع وفق القانون، مما يعزز من شرعية السلطة ومؤسساتها المختلفة، لأن وجود الفساد يضعف الشعور لدى المواطن الفلسطيني بالثقة في مؤسسات السلطة الوطنية، ويقلـل مـن درجـة

[1] استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم 23 7-9 شباط 2002، مركز دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت، متاح علـى الموقع الالكتروني/ http://home.birzeit.edu/cds/arabic/opinionpolls/poll6/analysis.html

[2] جدير بالذكر هنا أنه تمت مراجعة عدد من استطلاعات الرأي العام الفلسطيني بهذا الشأن، وقد كانت النتائج متقاربة، وقد لوحظ ازدياد هذه النسبة مع مرور الوقت حتى العام 2006 وهي المدة التي تنتهي عندها الحدود الزمانية للدراسة.

احترامه لها ولقراراتها، وبالتالي درجة التقيد والالتزام بها، مما يخلق رغبة لديهم في التمرد على السلطة وقوانينها وأنظمتها متى سنحت الفرصة لذلك.

5 - من شأن محاربة الفساد في فلسطين وتراجع مستوياته أن تسهم في تمتين النسيج الاجتماعي والتلاحم الوطني في المجتمع الفلسطيني، وأن تسهم في القضاء علـــى روح اليـــأس بـــين المواطنين وحالات الإحباط وخيبة الأمل، التي انعكست على رؤية الكثير مـــن المـــواطنين تجاه القضايا الوطنية، وأداء المؤسسات العامة الفلسطينية، وانعكست على رغبة كثير مـــن المواطنين بالهجرة خارج فلسطين، والرغبة في العزوف عن المشاركة السياسية، وأضعفت بالتالي الروابط المعنوية بين المواطن والوطن، ومؤسساته العامة. فوجود الفساد يؤدي إلـــى خلخلة القيم الأخلاقية والى الإحباط وانتشار اللامبالاة والسلبية بين أفراد المجتمع، وبـــروز التعصب والتطرف في الآراء وانتشار الجريمة كرد فعل لانهيار القيم وعدم تكافؤ الفرص كما يؤدي وجود الفساد إلى الشعور بالظلم لدى الغالبية من أفراد المجتمع، مما يؤدي إلـــى الاحتقان الاجتماعي وانتشار الحقد بين شرائح المجتمع وانتشـــار الفقـــر وزيـــادة حجـــم المجموعات المهمشة والمتضررة[1].

باختصار يمكننا القول أن محاربة الفساد وتدنى مستوياته إلى الحدود الدنيا تســـهم فـــي إضعاف مختلف السلوكيات غير المنسجمة مع مقتضيات الانتماء الوطني والمواطنة الصـــالحة، فهذه السلوكيات غالباً ما تتعزز في ظل بيئة سياسية واجتماعية تعاني من فساد يوفر لها الدفيئـــة المناسبة للترعرع والنمو والانتشار في المجتمع، ومن جانب أخر تقوى السلوكيات المنسجمة مع صدق الانتماء والمواطنة الصالحة، فهناك علاقة طردية بين وجود الفساد من جهـــة وضـــعف الانتماء الوطني من جهة أخرى، يجد ذلك تعبيراته في مختلف السلوكيات التي تناقض الانتمـــاء الوطني ولا تعبر عنه.

---

[1] أحمد أبو دية، الفساد: **سبله وآليات مكافحته**، مرجع سابق، ص 6

4.4 الجهود التي بذلتها السلطة الوطنية الفلسطينية في محاربة الفساد

تناولنا في الفصل السابق واقع الفساد في فلسطين، وفي السلطة الوطنية الفلسطينية تحديداً، وفي هذا الفصل سنشير هنا إلى أهم الجهود التي بذلتها السلطة الوطنية الفلسطينية في محاربة الفساد، وقد سبقت الإشارة إلى أن السلطة الوطنية الفلسطينية قد سجلت 2.5 نقاط في عام 2005 وحلت في المرتبة 108 من بين 159 دولة على مؤشر مدركات الفساد الخاص بمنظمة الشفافية العالمية[1]، تعتبر هذه المرتبة متأخرة، وتعبر عن وجود الفساد في مؤسسات السلطة بدرجات غير قليلة، لكن وبرغم ذلك فقد حققت السلطة الفلسطينية انجازات ملموسة على صعيد تحسين الأداء العام، وفي مجال الشفافية المالية بشكل خاص، إلا أن هذه الجهود حتى الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت مطلع العام 2006 لم ترقَ إلى المستوى المأمول، فضلا عن كونها تركزت في الجانب المالي، الذي برغم حيويته وأهميته، فإنه لن يؤتِ ثماره دون شمولية عملية الإصلاح في المجالات كافة، الأمر الذي يستوجب شمولية عملية الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية.

من ناحية قانونية يعتبر النائب العام المعين من قبل الرئيس الفلسطيني هو المسؤول عن جهود الحكومة في مجال مكافحة الفساد، حيث عمد النائب العام أحمد المغني الذي تم تعيينه في منصبه في أيلول/سبتمبر 2005، إلى وصف علني لتفاصيل تحقيق موسع يشمل عشرات المشبوهين ومئات ملايين الدولارات المختلسة من الأموال العامة، كما أشار المغنى في مقابلة صحفية مع جريدة الوطن القطرية إلى أن الوضع الفلسطيني على صعيد محاربة الفساد بعد العام 2005 اختلف كليا عن الوضع السابق لهذه السنة، وأرجع ذلك إلى عدة أمور من بينها أن الدعم الخارجي والمصادر الداخلية للسلطة الوطنية الفلسطينية أصبحت تصب في خانة واحدة هي وزارة المالية الفلسطينية، والوزارة هي المسؤولة عن تمويل مختلف البرامج والمشاريع التي تشرف عليها السلطة الوطنية الفلسطينية، وأضاف أن هناك محاسبة في مختلف المجالات، تشرف عليها أجهزة مختصة مثل ديوان الرقابة الإدارية والمالية، ونيابة مكافحة الفساد،

---

[1] منظمة الشفافية الدولية، **تقرير مدركات الفساد للعام 2005** مرجع سابق

بالإضافة لعدد من القضايا التي تمت المباشرة والتحقيق فيها، وقد اعتبر النائب العام هذه الإجراءات بمثابة وضع قطار محاربة الفساد على السكة الصحيحة[1].

ولابد من التنويه هنا إلى أن جهود الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية بدأت مع منتصف العام 2002، فمع تزايد المطالب الداخلية والضغوط الخارجية للإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية بعد عملية السور الواقي التي نفذتها إسرائيل في نيسان / ابريل من عام 2002[2]، شكل الرئيس الراحل ياسر عرفات وزارة جديدة تضم بعض الوجوه الجديدة مثل سلام فياض الذي تسلم حقيبة المالية، وبجانب ذلك طبقت العديد من الخطوات الإصلاحية، وفي مقدمتها موافقة واعتماد الرئيس على قوانين رئيسية مثل القانون الأساسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، وقانون السلطة القضائية في شهر مايو 2002.

واعتمدت الحكومة الفلسطينية الجديدة منتصف العام 2002 خطة شاملة للإصلاح تقوم على ركيزتين[3]:

1- الحاجة إلى إعادة بناء النظام الفلسطيني على أسس سليمة، بما في ذلك البناء المؤسسي الذي يعتمد على الكفاءة والصدق والكفاية.

2- الحاجة إلى إجراءات وبرامج تهدف إلى إصلاح أوجه الخلل والفساد وتكريس العدالة والشفافية في الأداء الإداري والمالي.

---

[1] مقابلة خاصة مع النائب العام الفلسطيني احمد المغني، جريدة الوطن القطرية، السنة الرابعة عشر، العدد: 5189، تاريخ/ 2009/11/17، موقع الجريدة على شبكة الانترنت، متاح في/
http://www.al-watan.com/data/20091117/innercontent.asp?val=report1_

[2] أعادت إسرائيل بموجب هذه العملية احتلال مدن الضفة الغربية(باستثناء أريحا)، وذلك بعد تنفيذ عملية داخل تل أبيب قتل خلالها 17 إسرائيليا، وقد كشفت إسرائيل بعد هذه العملية عن وثائق قالت أنها تثبت تورط عرفات شخصيا بدعم الإرهاب الأمر الذي دفع الإدارة الأمريكية بالضغط على السلطة الوطنية الفلسطينية لتنفيذ إصلاحات جذرية، خاصة في الجانب المالي، بالإضافة إلى الضغط باتجاه استحداث منصب رئيس وزراء يهيمن على كثير من صلاحيات الرئيس عرفات الذي بات غير مرغوب فيه أمريكيا وإسرائيليا، حيث أعلنت إسرائيل بعد هذه العملية أن عرفات ليس شريكا وهو متورط في دعم الإرهاب ضد إسرائيل.

[3] وائل قديح، الإصلاحات الاقتصادية والمالية في السلطة الفلسطينية، موقع مركز التخطيط الفلسطيني على شبكة الانترنت، متاح في/ http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new_page_10.htm

1.4.4 الإصلاح المالي

ساد وضع مالي غير منظم قبل المباشرة في الإصلاحات في السلطة الوطنية الفلسطينية، تمثل ذلك في انخراط السلطة في نشاطات تجارية تفتقر إلى الشفافية، وغياب العلنية في إدارة نشاطات موجودات السلطة الوطنية الفلسطينية، وتعدد القنوات التي تؤول إليها الموارد، والتأخر المستمر في تقديم الميزانية للمجلس التشريعي الفلسطيني، هذا بالإضافة إلى عدم وجود سياسة مالية واضحة تنتهجها السلطة الوطنية الفلسطينية[1].

ونشير فيما يلي إلى أهم المحاور التي شملها الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، بخاصة تلك المتعلقة بالجانب المالي.

1.1.4.4 الإصلاح على صعيد الموازنة العامة

لم تلتزم الحكومات الفلسطينية في الغالب حتى عام 2002 بتقديم الموازنة للمجلس التشريعي في موعدها المحدد، أي قبل شهرين على الأقل من بدء السنة المالية، كما لم تلتزم خلال هذه الفترة بكل المواصفات التي يجب أن تتوفر في الموازنة التي ينص عليها القانون، لكن مع تولى الوزير سلام فياض وزارة المالية نجح في تقديم مشروع موازنة لعام 2003 تتفق مع القواعد التي نص عليها قانون الموازنة رقم 7 لعام 1998 على الرغم من التأخر في موعد تقديمها، حيث عرضت على المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ2002/12/31 ونالت ثقة المجلس التشريعي الذي صفق أعضائه لأول مرة لموازنة مقدمه من السلطة التنفيذية[2].

وقد وضع قانون الموازنة مجموعة من القيود على الأداء المالي للوزارات المختلفة من أهمها عدم جواز اللجوء إلى الاقتراض من سلطة النقد الفلسطينية، أو من صندوق التأمين والمعاشات لتمويل تنفيذ الموازنة، وكذلك عدم السماح لأي مركز مسؤولية وردت موازنته في هذا القانون الاقتراض والسحب على المكشوف من أي بنك محلي أو مؤسسة مالية تحت طائلة

---

[1] وائل قديح، **الإصلاحات الاقتصادية والمالية في السلطة الفلسطينية**، مرجع سابق.

[2] أسامة نوفل، التقييم المالي والوظيفي للموازنة العامة الفلسطينية، 2003، موقع مركز التخطيط الفلسطيني، متاح في/ http://www.oppc.pna.net/mag/mag13-14/new2-13-14.htm

المسؤولية، إلا بعد الحصول على قرار من مجلس الوزراء بناءاً على تنسيب وزير المالية. بجانب ما أكدت عليه المادة 7 من ضرورة توريد جميع الإيرادات والمساعدات والمنح ومصادر التمويل الأخرى التي يتم الحصول عليها إلى حساب الخزانة العامة في وزارة المالية في ذات اليوم الذي تحصل فيه[1].

وقد شهد الوضع المالي الفلسطيني تحسنا خلال العام 2003، برغم القيود والإجراءات الإسرائيلية، حيث تمكنت الخزينة من تمويل الاحتياجات والنفقات أولا بأول وبصورة منتظمة، وإن لم يتحقق التمويل الذاتي للنفقات، وانتظمت عملية صرف الرواتب وتسديد التزامات السلطة وتحويل المخصصات المقررة في الموازنة للوزارات المختلفة[2]. واستمر التحسن المالي لدى السلطة الوطنية الفلسطينية في السنوات التالية، واستمر التزام الحكومات الفلسطينية بتقديم مشروع الموازنة العامة وفقا للقانون للمجلس التشريعي الأول لإقراره.

2.1.4.4 توحيد الخزينة

شكل توحيد إيرادات السلطة الوطنية الفلسطينية في حساب واحد بالخزينة تحت سيطرة ورقابة وزير المالية، تصب فيه كل فروع المدخولات الفلسطينية، من ضرائب ومنح ومساعدات وأرباح لاستثمارات السلطة الفلسطينية المختلفة، نقطة تحول كبيرة في سبيل إصلاح الوضع المالي، فقد حرمت الخزينة الفلسطينية من مبالغ طائلة طوال الفترة السابقة بسبب تعدد مراكز تجميع الإيرادات، وعدم توريد بعض الهيئات والجهات التابعة للسلطة لما تجنيه من رسوم إلى الخزينة، مما أدى إلى مشاكل في السيولة المتوفرة، وإلى حدوث إرباك في الأنفاق العام، وزيادة في الاقتراض من البنوك لتغطية العجز وتراكم المتأخرات، وشكل توحيد الخزينة انجاز على صعيد ترميم الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية، حيث باتت الخزينة المالية هي العنوان الوحيد لإدارة المال العام[3].

---

[1] قانون رقم 7 لسنة 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، المادة الخامسة والسادسة والسابعة

[2] أسامة نوفل، **التقييم المالي والوظيفي للموازنة العامة الفلسطينية**، مرجع سابق

[3] سلام فياض، يا معشر الخبراء أرأفوا بالحقيقة، موقع دنيا الرأي على شبكة الانترنت، (2006/5/4)، متاح في/ http://pulpit.alwatanvoice.com/content-44007.html

3.1.4.4 الاحتكارات العامة

قبل المباشرة في تنفيذ خطة الإصلاح، مارست السلطة الوطنية سياسة احتكارية لـبعض السلع الأساسية عبر هيئات حكومية، مثل احتكار استيراد الاسمنت، واستيراد مشتقات البترول عبر هيئة البترول، وقضت خطة الإصلاح القضاء على هذه الاحتكارات، لما سببته من خسارة للخزينة الفلسطينية، وقد تم في هذا الإطار تصفية الهيئة العامة للبترول، وقد تحققت نتائج جيدة لهذه الخطوات، إذ بلغت العائدات الضريبية من المحروقات بعد تصفية الهيئة 67 مليون شيقل خلال شهر يوليو 2003، مقارنة ب 37 مليون شيقل خلال شهر مايو قبيل تصفية الهيئة[1].

إن هذه الخطوات أدت إلى زيادة الدخل للخزينة الفلسطينية، فيما اعتبرت خطوات جيدة على صعيد تصويب الوضع المالي للسلطة الوطنية الفلسطينية.

4.1.4.4 الإصلاحات على صعيد الرواتب

في إطار خطة الإصلاح المالي اتخذت وزارة المالية عدد من الخطوات لتصويب وضع الرواتب، وإغلاق الثغرات التي شكلت مشكلة في رواتب الموظفين، ومن أهم الخطوات التي اتخذتها وزارة المالية على هذا الصعيد[2]:

1- دفع الرواتب بانتظام في بداية كل شهر.

2- دفع رواتب الموظفين العسكريين ومنتسبي الأجهزة الأمنية عبر البنوك، بعد أن كانت رواتبهم تسلم لهم باليد من قبل المالية العسكرية التابعة للأمن الوطني.

3- إلغاء بعض الاستقطاعات التي كانت تخصم من رواتب الموظفين.

4- العمل على إنهاء خدمات الموظفين من السلك المدني الذين تجاوزت أعمارهم الستين عاما، وصرف راتب تقاعدي لهم يعادل ما نسبته 75% من الراتب الأصلي.

---

[1] سلام فياض، **يا معشر الخبراء أرأفوا بالحقيقة** مرجع سابق.

[2] وائل قديح، **الإصلاحات الاقتصادية والمالية في السلطة الفلسطينية** مرجع سابق.

5.1.4.4 رسوم المعابر والديون المستحقة على السلطة

أوقف وزير المالية سلام فياض في إطار خطة الإصلاح المالي الرسوم التـــي تفــرض على الشاحنات الفلسطينية في معبري صوفا والمنطار التجاريين بين إسرائيل وقطاع غزة، حيث أسهم هذا الأمر في تسهيل حركة التجارة الفلسطينية وتخفــيض الأســعار بالنســبة للمــواطن الفلسطيني[1].

كما تعهد وزير المالية بتسديد الديون المستحقة على السلطة الفلسطينية عام 2003 والتي بلغت 450 مليون دولار، حيث تم تسديد ما قيمته 130 مليون دولار منها فـــي نفــس الســـنة[2] الأمر الذي انعكس بشكل ايجابي على المصداقية المالية للسلطة الفلسطينية، برغم تعثــر عمليـــة التسديد بعد ذلك بسبب الضائقة المالية التي مرت بها السلطة الوطنية الفلسطينية.

يمكننا القول أن السلطة الوطنية الفلسطينية وبعد تنفيذ الخطوات الإصلاحية سابقة الذكر تمكنت من وضع سياسة مالية واضحة لها، واستطاعت خطة الإصلاح أن تتعامل مع عدد مـــن الملفات الحساسة التي سببت مشاكل في النظام المالي الفلسطيني، وقللت من شفافيته ومصداقيته، وقطعت بذلك السلطة الوطنية الفلسطينية شوطا كبيرا على طريق القضاء على الفساد المالي.

2.4.4 الإصلاح القضائي

يعتبر القضاء المستقل والفاعل احد الضمانات المهمة لإرساء مبدأ سيادة القانون واحترام الحقوق والحريات العامة للمواطنين، كما يعتبر ركيزة للاستقرار في العلاقات والتعاملات التـــي تتم بين أفراد المجتمع، ولا يمكن الحديث عن عملية الإصـــلاح دون الجانـــب القضـــائي، لان استقرار السلطة القضائية واستقلالها وفعاليتها يعتبر مقياسا يمكن من خلاله الحكم على صـــلاح الدولة ونظامها السياسي، ومؤشرا على حركة التنمية فيها.

---

[1] سلام فياض، **يا معشر الخبراء أرأفوا بالحقيقة** مرجع سابق

[2] المرجع السابق.

على الصعيد الفلسطيني عاني النظام القضائي من مشاكل عدة، لعل أبرزها نقص التشريعات المتعلقة بالقضاء، فضلاً عن الضعف الذي اعتراه، وتدخل السلطة التنفيذية في عمله، بالرغم من ضمان القوانين السارية الكثير من الضمانات المنشودة لاستقلاله. ومع البدء بتنفيذ برنامج الإصلاح الفلسطيني التي تضمنت بندا خاصا بالإصلاح في مجال القضاء وسيادة القانون، بما يشمل تعديل بعض التشريعات المتعلقة بالقضاء وسن تشريعات جديدة، ووضع خطط تطويرية للقضاء والنيابة العامة ووزارة العدل، ومحاولات إعادة تنظيم السلطة القضائية، بما يشمل تنظيم العلاقة بين القضاء ووزارة العدل والنيابة العامة، وتنفيذ مشاريع لدعم السلطة القضائية على مستوى التدريب وإدارة المحاكم وحوسبة الأحكام القضائية، تحقق عدد من الانجازات على هذا الصعيد، ويمكننا إجمال أهم الانجازات الإصلاحية فيما يتعلق بالقضاء الفلسطيني فيما يلي:

1- انجاز والمصادقة على عدد من التشريعات القضائية، فقد تمت المصادقة على قانون الإجراءات الجزائية بتاريخ 2001/5/12، وقانون تشكيل المحاكم النظامية بتاريخ 2001/10/5، وقانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية بتاريخ 2001/12/5 [1] كما صادق رئيس السلطة الفلسطينية على قانون السلطة القضائية بتاريخ 2001/5/14، الذي رسخ سلطة القضاء، ومنحه الضمانات التي تكفل عدم التدخل في شؤونه، ووحد سلطة القضاء من حيث إدارة الجهاز القضائي وتنظيم الشؤون الداخلية له، وضمن الحصانة القضائية لرجال القضاء[2].

2- استكمال الاحتياجات البشرية والمادية للسلطة القضائية، تنظيم هيكلة الجهاز القضائي، وفي هذا السياق تم اتخاذ عد من الخطوات أهمها[3]:

أ- إعادة تشكيل مجلس القضاء الأعلى، بموجب مرسوم رئاسي صدر بتاريخ 2003/5/14.

---

[1] **التقرير السنوي السابع** الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله، ص ص87 -94

[2] المرجع السابق، ص 95

[3] عائشة مصطفى احمد، **عملية الإصلاح في الجهاز القضائي الفلسطيني**، المركز الفلسطيني للبحوث المسحية والسياسية، رام الله، 2004، ص15

ب - إعادة تشكيل المحكمة العليا و إعادة تشكيل محكمة النقض في كل من غـــزة ورام الله، ومحكمة الاستئناف في كل من رام الله وغزة، وإعادة تشكيل محاكم البداية والصلح.

ت -إلغاء محاكم امن الدولة وإحالة قضاياها إلى المحاكم المدنية المختصة.

ث - بدء العمل بالخطط التدريبية الخاصة بتأهيل القضاة، حيث تم عـــام 2002 تـــدريب 27 قاضي و50 مدعي عام.

ج - العمل على إعادة تجهيز وتأهيل وتحديث عدد من المباني ومقرات المحاكم في كثير مـــن المحافظات، في جنين ونابلس ورام الله وغزة.

ح - البدء بمباشرة التفتيش القضائي من خلال الرقابة على اعمل القضاة والعاملين في الجهاز القضائي، لتلافي التجاوزات وضمان شافية العمل القضائي.

خ -تبنى مجلس القضاء الأعلى عدد من المعايير الخاصة بتعيين أو ترقية القضاة، إضافة إلى تلك المعايير المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية.

وقد بدأت تبرز ملامح التطور في مجال القضاء الفلسطيني، فقد اصدر الرئيس محمـــود عباس قرارا رئاسيا بتاريخ 2005/3/14 بتشكيل لجنة توجيهية لتطوير القضاء والعدل، وذلـــك دعما لبرنامج الإصلاح الفلسطيني المقر للفترة من أيلول 2004 حتى أيلول 2005، كما اصـــدر مجلس الوزراء الفلسطيني عدد من القرارات في العام 2005 باتجاه تعزيز اســـتقلال القضـــاء وتطوير أجهزة العدالة، أبرزها الموافقة على التوصيات المتعلقة بالعلاقة ما بين الأمن والقضاء، وإعادة تشكيل اللجنة الوطنية للإصلاح لتضم شخصيات وطنية ونسوية علـــى قاعـــدة التمثيـــل النسبي. كما شهد العام 2005 تطورا في آليات تعيين القضاء الجدد، فقد تم بتاريخ 2005/5/22 الإعلان عن مسابقة قضائية لاختيار قضاة صلح في محافظات الضفة الغربية، لإضفاء نوع من الشفافية على عملية التعيين، وذلك خلافا لما كان عليه الوضع في السنوات السابقة، حيث تمـــت عمليات تعيين القضاة دون إتباع آليات واضحة[1].

---

[1] الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، التقرير السنوي الحادي عشر، رام الله، ص153

3.4.4 الإصلاح السياسي

تناولنا في الفصل السابق سمات النظام السياسي الفلسطيني الناشئ بعد اتفاقيات أوسلو، وعلاقة هذه السمات بالفساد من حيث كونها سمات جعلت منه نظاما أقل حماسة في محاربة الفساد، وقابل للتعايش معه ومهادنته. سنشير هنا إلى أهم الخطوات الإصلاحية التي اتخذتها السلطة الوطنية الفلسطينية على صعيد الإصلاح السياسي، وقد جاءت هذه الخطوات متزامنة مع المطالب الدولية، التي شكلت ضغطا على السلطة الوطنية الفلسطينية ورئيسها الراحل ياسر عرفات، من أجل تنفيذ بعض الخطوات الإصلاحية، على الرغم من استمرار المطالبة بالإصلاح فلسطينيا من قبل الفعاليات الفلسطينية المختلفة بما فيها مؤسسات المجتمع المدني، وقد بدأت تلك الخطوات منتصف العام 2002، حيث جاء إعلان الرئيس الراحل ياسر عرفات أمام المجلس التشريعي بتاريخ 2002/5/15 لإعلان البدء بسلسلة إصلاحات وتغييرات ستطال مختلف أجهزة السلطة المدنية والأمنية، بما في ذلك إجراء انتخابات عامة رئاسية وتشريعية ومحلية، وقد وعد الرئيس الراحل عرفات في خطابه المذكور بإجراء مراجعة شاملة للسلطة الوطنية الفلسطينية، والطلب من أعضاء المجلس التشريعي الفلسطيني الإعداد لانتخابات جديدة دون أن يحدد لها موعدا، وقد أكد عرفات في خطابه قائلاً: " إننا أحوج ما نكون الآن لمراجعة خطئنا وتصويب وتصحيح مسيرتنا، وإن كان هناك خطأ فأنا أتحمله[1].

عمد الرئيس الراحل ياسر عرفات إلى اعتماد عدد من القوانين التي كان قد أقرها المجلس التشريعي الفلسطيني الأول، منها القانون الأساسي، الذي صادق عليه في تموز (يوليو) 2002، كما جاءت خطوة تعيين رئيس وزراء في السلطة الفلسطينية، استكمالاً لخطوات الإصلاح التي بدأت بها السلطة الفلسطينية بناءاً على مطالب داخلية، إضافة إلى تدخلات خارجية دولية، ويعتبر تعيين رئيس وزراء للسلطة مطلباً فلسطينياً داخلياً فضلاً عن كونه مطلباً خارجياً أملته المستجدات السياسية، إذ نظر كثير من الفلسطينيين إلى استحداث هذا المنصب

[1] خطاب الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات أمام المجلس التشريعي، الأربعاء الموافق 2002/5/15، نص الخطاب كاملاً متاح على الرابط/ www.palestine-studies.org/files/word/mdf/6013.doc

بايجابية، على اعتبار انه سيكون مسؤولا أمام المجلس التشريعي ومن السهل مساءلته، عل عكس الحال مع الرئيس الراحل ياسر عرفات، الذي كان من الصعب مساءلته، حيث انسجم قرار الرئيس الراحل ياسر عرفات بتعيين رئيس وزراء مع الخطة الفلسطينية للإصلاح، التي تقضي بإجراء إصلاحات جوهرية سياسية وإدارية في السلطة، وقد كان الرئيس الراحل ياسر عرفات في السابق يؤجل فكرة تعيين رئيس الوزراء إلى ما بعد إعلان الدولة الفلسطينية، إلا أن هناك أسباباً دفعته للإعلان عن قراره هذا تعيين رئيس وزراء منها[1]:

1- التأكيد على أن هذا القرار هو شأن داخلي فلسطيني، وأن هذا القرار جاء بدافع فلسطيني ولمصلحة فلسطينية.

2- إزالة أية عقبة فلسطينية أمام تطبيق خطة خارطة الطريق.

3- إعطاء الفرصة لرئيس الوزراء الجديد لتحمل مسؤوليات تحسين الوضع الداخلي الفلسطيني، ومواصلة الحوار مع جميع الفصائل الفلسطينية من أجل تحقيق مزيد من الوحدة على الساحة الفلسطينية.

4- مواجهة المرحلة الصعبة الآتية في منطقة الشرق الأوسط، من خلال ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي.

كما اتخذت الحكومات الفلسطينية المتعاقبة بعد استحداث منصب رئيس الوزراء مجموعة من الإصلاحات، شملت الكثير من مؤسسات السلطة الوطنية، إضافة إلى إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها، لشغور منصب رئيس السلطة الوطنية بعد وفاة الرئيس الراحل ياسر عرفات، وإجراء الانتخابات المحلية، التي شاركت فيها غالبية القوى السياسية الفلسطينية، بما فيها حركة حماس، وهو ما يعتبر خطوة هامة في إطار مشاركة كافة القوى السياسية الفلسطينية في إدارة الشأن المحلي الفلسطيني، كما أجريت الانتخابات التشريعية الثانية مطلع العام 2006، بمشاركة مختلف الفصائل الفلسطينية (باستثناء حركة الجهاد الإسلامي).

---

[1] سوزان عقل، **تعيين رئيس وزراء في السلطة الفلسطينية**، مرجع سابق.

إلا أن هذه الإصلاحات ورغم أهميتها، لم تكن كفيلة بإنهاء المبررات الموجبة للإصلاح في النظام السياسي الفلسطيني،لاقتصارها على مؤسسات السلطة الوطنية دون أن تمتد لتشمل منظمة التحرير ومؤسستها وعلاقتها بالسلطة،هذا من جهة، ومن جهة أخرى عدم تمكنها من تجاوز الإشكاليات التي تعترض أداء مؤسسات السلطة الوطنية[1]

4.4.4 الإصلاح الإداري

عاني الجهاز الإداري الفلسطيني منذ نشأة السلطة الوطنية الفلسطينية من الترهل وضعف الفعالية، وزيادة ملحوظة في عدد الموظفين في القطاع العام في المؤسسات المدنية والأمنية، وقد سعت السلطة الوطنية بعد إقرار الخطة الإصلاحية إلى إجراء تعديلات وإصلاحات في مجال الإدارة العامة، وقد تم تشكيل لجنة فنية في وزارة التخطيط والتعاون الدولي بهدف اقتراح وصياغة خطط عمل تحقق الإصلاح في الإدارة العامة والخدمة المدنية، وإيجاد هيكلية مؤسساتية تتمتع بالكفاءة والفعالية، وقد رفعت اللجنة تقريرها إلى الهيئة الوزارية للإصلاح التي أعدت خطة عمل تم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء وتمت المباشرة بتنفيذها، ويمكننا هنا رصد أهم ما تم تحقيقه من انجازات على صعيد الإصلاح الإداري:

1- دمج بعض الهيئات السابقة في الوزارات ذات العلاقة بعملها، بحيث تم إلغاء موازنتها كهيئة صرف مستقلة، وتضمين موازنتها في موازنات الوزارات المعينة، مثل الهيئة العامة للبترول، والهيئة العامة للتبغ واللجنة العليا للتمويل والاستثمار.

2- جرى العمل على تطوير الوزارات من خلال رسم الهيكليات وصياغة اللوائح الإدارية، وتحديد الوظائف، وقد ربطت وزارة المالية بين تنفيذ العلاوات الإدارية وتقديم الوزارات الهيكليات الإدارية الخاصة بها.

[1] محمد أبو مطر، ورقة بحثية بعنوان" إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين المطالب الداخلية والضغوطات الخارجية" موقع بال ثنك للدراسات الإستراتيجية، متاح في/ http://www.palthink.org/ar/news/70.html

3- إصدار مجلس الوزراء قرارا بمنع الجمع بين الوظيفة العامة وأي عمل آخر في ساعات الدوام الرسمي، واشتراط الحصول على إذن مسبق من ديوان الموظفين العام حين العمل في وظيفة أخرى خارج ساعات الدوام الرسمي[1].

4- جرى العمل على معالجة موضوع التوسع في التوظيف والتعيينات، بالاعتماد على عدة آليات، من ضمنها الحد من التعيينات الجديدة، وتحويل الفائض القطاع العام إلى ديوان الموظفين العام، واعتماد التدوير الداخلي بينة دوائر الوزارة الواحدة.

5- بدء العمل بتطبيق الشق المالي من قانون الخدمة المدنية من تاريخ 2003/9/1، حيث تم منح 50% من الاستحقاقات المالية التي ينص عليها القانون لموظفي التربية والتعليم وموظفي الصحة، وتم الالتزام بان يشمل تطبيق الشق المالي على بقية موظفي السلطة بأثر رجعي من تاريخ 2003/9/1، وقد تم التسكين الإداري للموظفين في كانون أول 2004[2].

6- إصدار مجلس الوزراء قرارا بإحالة الأشخاص الذين بلغوا السن القانون للتقاعد مع منحهم 75% من رواتبهم الشهرية، إلى أن يتم اعتماد قانون التقاعد من المجلس التشريعي[3]، وقد اقر المجلس التشريعي قانون التقاعد بجلسته بتاريخ 2005/4/7، وقد صادق عليه الرئيس محمود عباس بتاريخ 2005/4/26 ونُشر في الجريدة الرسمية.

5.4 التحديات التي واجهت جهود الإصلاح الفلسطينية

واجهت الجهود الإصلاحية التي بذلتها السلطة الوطنية الفلسطينية جملة من التحديات والصعوبات شملت مختلف المجالات، من هذه الصعوبات ما له علاقة بالعوامل الخارجية، ومنها ما له علاقة بالداخل الفلسطيني، سنشير هنا أهم تلك الصعوبات والتحديات التي واجهت جهود الإصلاح في السلطة الوطنية الفلسطينية.

---

[1] قرار مجلس الوزراء رقم 2003/29، ر.م.و، الصادر في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 2003/5/1.

[2] أحمد أبو دية، **عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، 2004، ص 10

[3] قرار مجلس الوزراء رقم 2003/3، ر.م.ج، الصادر بتاريخ 2003/5/17.

1.5.4 الصعوبات الخارجية

هناك عدد من الصعوبات والتحديات الخارجية التي واجهت عملية الإصلاح في فلسطين، يمكننا إجمالها فيما يلي:

1- سياسة الاحتلال الإسرائيلي والعدوان المستمر على الشعب الفلسطيني واستهداف مؤسساته، والإجراءات التي فرضتها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض، مثل القيود المفروضة على التنقل، والتي طالت مسؤولين في السلطة بينهم وزراء وقادة أجهزة أمنية، وأعضاء في المجلس التشريعي. أسهمت سياسة الاحتلال في تعطيل والتأثير على عمل كثير من المؤسسات الفلسطينية، السياسية والاقتصادية والقضائية، واستمرار إسرائيل في حجز الأموال الفلسطينية، مما شكل تحديا للجهود التي بذلتها السلطة الوطنية الفلسطينية على صعيد الإصلاح.

2- غياب الموقف الدولي الموحد الداعم للإصلاح في السلطة الوطنية، واختلاف رؤية الأطراف الخارجية من وراء دعمها للإصلاح في السلطة الفلسطينية، وتعارض الأهداف الأمريكية والإسرائيلية مع الأهداف الفلسطينية المنشودة من وراء إجراءات الإصلاحات في السلطة الوطنية. هذا فضلا عن التردد الدولي في مجال تقديم الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرامج الإصلاحية.

3- استمرار اعتماد السلطة الوطنية الفلسطينية مالياً على الأسرة الدولية المانحة، جعل السلطة تراعي المتطلبات الدولية حول عملية الإصلاح، وأضعف الإرادة السياسية الفلسطينية، والرغبة في تبني برنامج إصلاح وطني فلسطيني، ينطلق من رؤية فلسطينية بحتة وتصور فلسطيني لعملية الإصلاح من حيث الإجراءات والوسائل والإشراف والأهداف. مما اخضع عملية الإشراف والمتابعة لعملية الإصلاح لأطراف خارجية، هي اللجنة الرباعية وفرق الدعم الدولية، التي يتم تقديم التقارير لها، ومعها يتم مناقشة برامج وبنود عملية الإصلاح، الأمر الذي انعكس سلباً على دور المؤسسات الوطنية الفلسطينية في عملية الإصلاح.[1]

[1] أحمد أبو دية، **عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص14

2.5.4 الصعوبات الداخلية

بالإضافة للصعوبات والتحديات الخارجية التي واجهت عملية الإصلاح في السلطة الوطنية، هناك عدد من التحديات والصعوبات الداخلية التي واجهت تلك العملية، تمثلت هذه الصعوبات والتحديات بشكل أساسي فيما يلي:

1 - عدم الاتفاق داخليا على مضمون عملية الإصلاح، وعدم وضوح السياق الذي تجري فيه عملية الإصلاح، والتباين فيما بين السلطة الوطنية والقوى السياسية الفلسطينية حول أهداف واليات الإصلاح، فبالرغم من الحوارات المتكررة التي جرت بين مختلف القوى الفلسطينية وتناولت وضع تصور مشترك لعملية الإصلاح، إلا أن التضارب والاختلاف لازما المواقف الفلسطينية تجاه الإصلاح في النظام السياسي الفلسطيني[1].

2 - نقص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرامج الإصلاحية، خاصة في المجال القضائي، وتنفيذ بعض التشريعات المتعلقة بتنظيم الخدمة المدنية والتقاعد، وإعادة هيكلة وبناء مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، والبني التحتية اللازمة[2].

3 - عدم إيلاء الاهتمام الكافي بعملية الإصلاح من قبل القيادة الفلسطينية، فقد شرعت القيادة الفلسطينية باتخاذ خطوات إصلاحية بعد تزايد الضغط الدولي بهذا الاتجاه منتصف العام 2002، بالرغم من أن مطلب الإصلاح كان مطلبا فلسطينيا داخلياً، إلا أن الاستجابة جاءت متأخرة، وتزامنت مع الضغوط الدولية التي مورست على القيادة الفلسطينية لإجراء الإصلاحات. كما أجريت تعديلات وتغييرات على الصعيد الوزاري وكبار موظفي السلطة الوطنية، كانت في الغالب عملية شكلية، لا تعبر عن رغبة عميقة باتجاه الاصلاح، الأمر الذي خلق صعوبات مختلفة في التعامل مع بعض الموظفين المتنفذين في السلطة ممكن دارت حولهم شبهات بممارسة الفساد واستغلال وظائفهم لتحقيق مكاسب خاصة.

---

[1] محمد أبو مطر، **إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين المطالب الداخلية والضغوطات الخارجية**"، مرجع سابق.

[2] عائشة مصطفى **احمد، عملية الإصلاح في الجهاز القضائي الفلسطيني**، مرجع سابق، ص16

4 - استمرار النقص في التشريعات الفلسطينية، فهناك قطاعات لم يتم تنظيمهـا قانونيـا أو لا زالت تخضع لتعدد التشريعات، مما خلق إرباكا في عمل هذه القطاعات وأبقى على نوع من التداخل بين القطاعات المتشابهة، بحيث بقي عدد الوزارات والمؤسسـات العامـة كبيـر، واستمر التداخل والازدواجية في صلاحياتها ومهامها[1].

5 - استمرار التجاهل لبعض قرارات المحاكم، خاصة تلك الصادرة عن محكمة العـدل العليـا الفلسطينية بحق بعض المؤسسات التنفيذية، خاصة الأجهزة الأمنية، دون اتخاذ أي إجـراء بحق الموظفين الرافضين لتنفيذ هذه الأحكام، وهو ما يضع علامة استفهام حـول جـدوى عملية الإصلاح[2].

6.4 مداخل مهمة في محاربة الفساد في فلسطين

إن أية محاولة لمحاربة الفساد في فلسطين ينبغي عليها أن تُركز على أسباب ظـاهرة الفساد وعلى القضاء على آثارها الهدّامة، فنقطة البداية هنا تشمل: أولاً التعرف علـى أسـباب الفساد قبل العمل على التقليل من تلك الفرص والمجالات والتعاملات التي تؤدي إلـى وجـوده وتضفي عليه الشرعية والمقبولية، وثانياً تعزيز فرص اكتشافه عند حدوثه، ومن ثم العمل علـى تحديد العقوبات المناسبة بحق مقترفيه، الأمر الذي يأتي في سياق محاربته ومحاصرته، هذا كله يأتي بعد التحديد الدقيق للسلوكيات التي تدخل في إطار الفساد، من خلال رصد وتحديد أشـكاله وأنماط تجلياته المختلفة، والإلمام بجميع جوانب الفساد وأبعاده.

وحتى تكون محاربة الفساد ناجحة وتعطي نتائج ملحوظة، ينبغي أن تكون شاملة لكافـة جوانب الحياة العامة التي يمكن أن تتغلغل منها وفيها عملية الفساد، من خلال تبني عدة طـرق وإستراتيجيات تقوم على الشمولية والتكامل والتداخل، كذلك ينبغي لها أن تكون عمليـة دائمـة ومستمرة، ومع ذلك فإن التفكير بالقضاء على الفساد كلياً مسألة ما زالت بعيدة المنـال علـى المستوى العملي.

---

[1] أحمد أبو دية، **عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**، مرجع سابق، ص15

[2] عائشة مصطفى احمد، **عملية الإصلاح في الجهاز القضائي الفلسطيني**، مرجع سابق، ص16

على الرغم من أن عملية محاربة الفساد تطرح العديد من القضايا والتساؤلات المرتبطة بمجالات الإصلاح وأولوياته وأساليبه وآثاره، فإن نطاق هذه الدراسة لا يسمح بالتناول التفصيلي لمثل هذه الأمور، ولهذا فالدراسة ستُلقي الضوء على بعض المداخل الأساسية التي تعتبر مهمة وضرورية لمكافحة الفساد، دون ترتيب لأهميتها، وهي مداخل مترابطة ويكمل بعضها البعض.

1.6.4 المدخل السياسي في محاربة الفساد

لابد من توفّر الإرادة السياسية عند القيادة السياسية، لأن محاربة الفساد تحتاج إلي قرار سياسي، وبالتالي فإن الدور الأكبر في هذا المجال هو من اختصاص قيادة السلطة الوطنية الفلسطينية، لذلك ينبغي أن يكون واضحاً أنه فيما لو لم تتخذ قيادة السلطة قراراً واضحاُ وجدياً بمحاربة الفساد في مؤسساتها أولاً، وفي بقية المؤسسات المجتمعية ثانياً، فإن كل الحديث عن محاربة الفساد تبقى مجرد تمنيات.

عملية الإصلاح السياسي تعتبر حجر الزاوية في محاربة الفساد، إصلاح يجعل مفهوم المواطنة بمعناها السياسي والقانوني هو محور الرابطة المعنوية بين السلطة الفلسطينية والمواطنين، يستند إلى مبادئ وأسس احترام حقوق الإنسان، والقبول بالتعددية السياسية والفكرية، ويمكّن مختلف القوى والتكوينات الاجتماعية من التعبير عن مصالحها وتوصيل مطالبها من خلال قنوات مؤسسية شرعية، مع توفير ضمانات تمثيلها في الهياكل العليا للسلطة بصورة عادلة ومتوازنة، وتوفير ضمانات ومتطلبات تحقيق المشاركة والرقابة السياسية.

الجدير ذكره هنا نظراً للطبيعة الخاصة للنظام السياسي الفلسطيني، بسبب تمترس النخبة الفاسدة في مواقعها السياسية، وخلف الشعارات الوطنية، فإن ذلك يعطيها إحساساً بالأمان والطمأنينة، ويُفهم بالتالي كل من هو ضد الفساد على أنه ضد السلطة، وضد المشروع الوطني، وضد الأهداف التي تسعى السلطة لتحقيقها، أي ضد الاستقلال والحلم الفلسطيني، لذا يجب أن تساهم كل القوى السياسية والكُتّاب والمثقفين وكل المعنيين من مؤسسات وأفراد وقوى، بالوقوف أمام الفساد وتجريد العامل الوطني من أيدي الفاسدين كي لا يستخدمونه سلاح يشهرونه في وجه

معارضي الفساد، ومنع الفاسدين من التمترس خلف الشعارات الوطنية لتأخذ المعركة ضد الفساد شكل فاسدين ومعارضين للفساد، وليس سلطة ومعارضة سياسية[1].

هذا يتطلب إدخال تغييرات جوهرية على طبيعة النظام السياسي الفلسطيني، مثل تقوية الحياة الديمقراطية وتوسيع هامش المشاركة السياسية لأقصى حد ممكن، من خلال تفعيل القوانين والقوى السياسية المختلفة، بما فيها المعارضة الحزبية والبرلمانية، وتوسيع آفاق العمل السياسي ليتجاوز القضية السياسية المباشرة إلى ما هو أبعد، من خلال الاهتمام بالقضايا الاجتماعية التي تهم المواطنين وإدراك أن ذلك الاهتمام إنما يصب في النهاية في صالح القضية الوطنية وليس ضدها[2].

2.6.4 المدخل الإداري

تتطلب محاربة الفساد إجراء إصلاحات إدارية شاملة، والعمل على إشاعة اللامركزية في كافة أجهزة السلطة، حيث دلت التجارب التاريخية على أن الأنظمة المركزية تكون مرتعاً للفساد أكثر من غيرها، لذا يتوجب التركيز على مأسسة العمل، والتخصص فيه بما يسهم في إيجاد سياسة توظيف قانونية خالية من المحسوبية والواسطة، تراعي وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وتعتمد معايير الكفاءة والمهنية والتخصص، واحترام القوانين والمساواة بين الأفراد، والحد من التوظيف الذي لا داعي له، والحد من مشكلة البطالة بخلق فرص عمل جديدة وحقيقية، وليس بزيادة البطالة المقنعة كما هو حاصل، إن اعتماد اللامركزية والتقليل من البيروقراطية ونفوذ الجهاز البيروقراطي يعني كبح جماح الفساد في أهم معقل له في السلطة، والمتمثل في رأس الهرم البيروقراطي.

كما أن أي قصور في عمل الجهاز الإداري الفلسطيني يلحق الضرر بالسياسات المطروحة وما تمثله من أهداف وتوجهات، وثمة أربع مشكلات رئيسية يعاني منها الجهاز

---

[1] إياد البرغوثي، **الجانب الاجتماعي السياسي في فلسطين، في الفساد في فلسطين،** باسم الزبيدي وآخرون، مرجع سابق، ص 34

[2] المرجع السابق، ص35

الإداري الفلسطيني[1]: أولها التضخم سواء من حيث عدد وحداته أو نسبة العاملين فيه إلى إجمالي قوة العمل أو نصيبها في الميزانية العامة للسلطة، وثانيهما غلبة التعقيد البيروقراطـي عليهـا، وثالثتها تفشي الفساد وسوء الإدارة فيها، وافتقارها إلي الشفافية، ورابعتها ضعف الفعالية وتدني مستوى الأداء.

وفي هذا الإطار فإنه من المهم إعادة هيكلة الجهاز الإداري على النحو الذي يجعله أقـل ترهلاً وتضخماً وأكثر فعالية، يتضمن ذلك التقليل من عدد المؤسسات الإدارية بحيث يتم دمـج المؤسسات التي تقوم بوظائف متشابهة، فضلاً عن تحقيق مزيد من التنسيق فيما بينها، وتأتي قبل كل ذلك مسألة تطوير خطط وبرامج إعادة تأهيل وتدريب العاملين في هذا الجهاز حتى تصـبح أكثر قدرة وكفاءة.

إن تحقيق الشفافية في ممارسة ونشاطات الجهاز الإداري، وتطـوير نظـم وسياسـات الحوافز يعتبران من العناصر الأساسية لإصلاح هذا الجهاز، يتطلب ذلك إحداث إصـلاحات عميقة وجوهرية في مختلف البُنى والهياكل، ففيما يتعلق بالرئاسة ينبغي جعلها أكثر رشاقة وذلك من خلال نقل المهام الإدارية والعملياتية واليومية منها إلى المكاتب والفروع الحكومية الأخرى، لا سيما الوزارات، إضافة إلى تقليل عدد ونطاق المؤسسات المنوطة بالرئاسة ، بما يسـهم فـي تعزيز فاعلية مؤسسة الرئاسة، والتقليل من سطوتها وقدرتها على التحكم بـالموارد والأمـوال، للحيلولة دون ظهور المناخات المواتية للفساد والمشجعة له[2].

مدخل الإصلاح الإداري يعتبر واحد من المداخل المهمة جداً في مكافحة الفسـاد، لـذا ينبغي إجراء إصلاحات جذرية في النظام الإداري الفلسـطيني، تحاسـب المسـؤول، وتعاقـب المقصر، وتكشف التلاعب، وتحفز المطيع والملتزم، لضمان سلامة الأداء، والبعد عن الأمراض الإدارية. كما يتوجب إعادة النظر في نظام الرواتب والأجور، واعتماد نظام موحـد للخدمـة

---

[1] يزيد صايغ وخليل الشقاقي، **تقرير فريق العمل، تقوية مؤسسات السلطة الفلسـطينية**، مجلـس العلاقـات الخارجيـة، نيويورك، 1999م، ص ص 93/90

[2] باسم الزبيدي، **الفساد والنظام السياسي في فلسطين، في الفساد في فلسطين**، مرجع سابق، ص 72

يعتمد على وصف الوظائف وطبيعة الخدمة ومراعاة بعض الأمور المتعلقة بالدرجة العلمية، وطبيعة العمل ومدى خطورته، والبعد الجغرافي وعدد أفراد عائلة الموظف، وغيرها من العوامل المتعلقة بالمهنة، لضمان عدالة تحديد الرواتب، ووضع الموظف المناسب للعمل المناسب، مع استحقاق الراتب المناسب.

كما تقترح الدراسة هنا عقد دورات لموظفي القطاع العام الفلسطيني تتناول أخلاقيات الخدمة العامة، تُعقد مرة كل عام في رام الله وغزة، بحيث يخضع لها جميع الموظفين الذين انتسبوا خلال العام للخدمة في القطاع العام، مع عدم إغفال أهمية عقد دورات تدريبية للموظفين حسب طبيعة عملهم بين الفينة والأخرى. فقد أثبتت بعض الدراسات التي تناولت موضوع الأخلاقيات الوظيفية، أن هناك علاقة وأثر واضح لتلك الأخلاقيات في التقليل من فرص الفساد الإداري وانتشاره في الوظائف العامة[1].

3.6.4 المدخل القضائي والقانوني

لابد من التركيز على الجهاز القضائي الفلسطيني، الذي يُفترض العمل على ضمان الحد الأقصى من الاستقلالية له، وتحريره من كافة المؤثرات التي تعيق عمله، ليتمتع بالنجاعة والحيادية والنزاهة، وأن يمتلك القدرة الذاتية على العمل الناجح، كالبنية التحتية سواء فيما يتعلق بالبنية الإدارية للمحاكم، أو بتأهيل القضاة الأكفاء وزيادة أعدادهم، وإيجاد الرقابة المستمرة على الجهاز، وأن يبقى مؤتمّراً فقط بما يحدده المجلس الأعلى للقضاء، القضاء المستقل والقوي المتحرر من كل المؤثرات التي يمكن أن تضعف عمله، أساسي في عملية مكافحة الفساد، فهو صاحب السلطة الرسمية للحكم على مشروعية إجراءات السلطتين التنفيذية والتشريعية، ولا يمكنه القيام بدوره على الوجه المطلوب دون توفر ثلاث شروط أساسية له هي: الاستقلالية، وسلطة تنفيذ الأحكام، والتنظيم الفعّال[2]. ولكي يتم تفعيل القضاء في فلسطين، ليقوم بالدور المنوط به في مكافحة الفساد، لابد من تذليل مختلف العقبات التي تواجهه، فالإصلاحات التي

---

[1] أسّار فخري عبد اللطيف، أثر الأخلاقيات الوظيفية في التقليل من فرص الفساد الإداري، ملف إلكتروني، متاح في/ www.nazaha.iq/search_web/edare/5.pdf

[2] البنك الدولي، **الدولة في عالم متغير**، تقرير عن التنمية في العالم، 1997م، ص109

قامت بها السلطة الفلسطينية على الصعيد القضائي، ليست كافية، ولازال القضــاء الفلســطيني يعاني من بعض العقبات التي تحد من دوره، بخاصة استمرار الخلاف حول المهام والصلاحيات بين كل من وزارة العدل من جهة، وبين مجلس القضاء الأعلى من جهة أخــرى، بخصــوص الإشراف الإداري على المحاكم، إضافة للخل في بنية الجهاز القضائي الفلسطيني والبيئة اللازمة لعمله، وسوء توزيع القضاة على المحاكم، الذي أدى إلى تراكم القضايا وبطء النظر فيها، كمــا يعاني القضاء الفلسطيني من غياب المعايير الواضحة والمكتوبة للتعيينات والترقيات في الجهاز القضائي التي تعتمد الكفاءة والخبرة، وتتمتع بالشفافية والنزاهة، الأمر الذي أسهم فــي وجــود ترقيات تلقائية داخل الجهاز القضائي الفلسطيني، دون الاستناد إلى المعايير الواضحة فــي هــذا الإطار، كما عاني القضاء الفلسطيني من تدخل الســلطة التنفيذيــة وأجهزتهــا المختلفــة فــي اختصاصاته، سواء من خلال تشجيعها للقضاء المــوازي ممــثلا بالــدوائر القانونيــة التابعــة للمحافظات، والدوائر القانونية التابعة للأجهزة الأمنية، والأخذ بحلولــه وأحكامــه فــي فــض المنازعات بين الأفراد، بالإضافة للضغوطات التي تمارسها أجهزة السلطة التنفيذية على السلطة القضائية والقضاة للتأثير عليهم عند البت في القضايا المرفوعة أمامهم، لإغلاق ملفاتها، آو للبت في صالح طرف معين، هذا فضلا عن امتناع السلطة التنفيذيــة عــن تنفيــذ بعــض الأحكــام والقرارات القضائية[1].

لذا لابد من تذليل كافة لعقبات التي تواجه عمل القضاء الفلسطيني، ليصبح قضاء فاعلا مستقلا يمتلك القدرة الذاتية والدور المناسب في مكافحة الفساد في فلسطين.

من جهة أخرى يشكل المدخل القانوني عنصراً أساسياً في عملية مكافحة الفساد، فالقانون هو المرجعية لمختلف العمليات والنشاطات الخاصة بالسلطة الوطنية الفلسطينية، لــذا يتوجــب إيجاد إطار قانوني واضح وآليات ناجحة لتطبيق القــانون، لإيضــاح المرجعيــات القانونيــة والتنظيمية لمختلف صنوف السلوك السياسي والإداري، بهدف تحقيق وتعزيز مبــادئ الشــفافية والمساءلة والمحاسبة والمراجعة القانونية.

---

[1] عائشة مصطفى احمد، **عملية الإصلاح في الجهاز القضائي الفلسطيني**، مرجع سابق، ص16

كما ينبغي احترام مبدأ سيادة القانون، بمعنى تطبيق القانون على الجميع دون تمييــز أو استثناء لسبب أو لأخر، بمعنى آخر المساواة أمام القانون، فهذا الأمر كنا نفتقده فــي فلســطين، حيث توجد فئات وجماعات تعتبر نفسها فوق القانون وتتصرف على هذا الأساس، مما يشــكل إخلالاً بسيادة القانون من ناحية، ويلحق الضرر بهيبته من ناحية أخرى، وفي كثير من الحالات بدت أجهزة السلطة الفلسطينية رخوة وغير حاسمة في تطبيق القانون، وفي حالات أخرى يُلاحظ أن تلك الأجهزة ذاتها تنتهك القانون، وتمتنع عن تنفيذ الأحكام الصادرة في إطاره، وعليه فــإن تحقيق مبدأ سيادة القانون والتزام السلطة الفلسطينية وأجهزتها بتقديم القدوة في مجــال احتــرام القانون يعتبران من العناصر الأساسية لعملية الإصلاح القانوني.

كما ينبغي إعادة النظر في مجمل القوانين المعمول بها، ومراجعتها وتصــفيتها لتصــبح أكثر فعالية وتجاوباً مع المصلحة العامة، والتخلص من حالة النقص التي تعتريها، وإزالة أوجــه التناقض أو التعارض بين بعض القوانين من جهة، والنظام الأساسي من جهة أخرى، والكشــف عن مواطن الخلل في القوانين والأنظمة الإدارية والإجراءات التي تفضي إلى انتشــار الفســاد وتطوير عملية صنع القوانين والتشريعات، والارتقاء بالسياسة التشريعية بما يكفل صون القوانين من الثغرات التي تفتح باب التحايل عليها والعبث فيها، وتشديد العقوبات الواقعة على ممارســي الفساد ومقترفيه، وإصدار قانون الإفصاح للمسؤولين في المراتب العليا فــي الســلطة الوطنيــة الفلسطينية. لذا لابد من تقوية النية القانونية في فلسطين ووضع أطر قانونية واضحة المعــالم، ووضع لوائح تنفيذية للقوانين، وتشديد العقوبات في القانون الجنائي على مرتكبي الفساد لتكــون رادعة للفساد، ويجب عدم الاكتفاء فقط بإصدار قوانين صارمة تقضي بعقوبــات شــديدة علــى مرتكبي الفساد، إذ لابد أن يكون القضاء نزيها متمتعا بالاستقلال والقوة الكفيلــة لمواجهــة أي ضغوطات من الأفراد والجهات الممارسة للفساد لتجاوز سيادة القانون والتهرب من العقاب[1].

[1] فاتن بوليفة، **الفساد والآليات القانونية لمحاربته، في: الفساد في فلسطين**، باسم الزبيدي وآخرون، مرجع ســابق، ص 136

4.6.4 المدخل التشريعي

لابد من تعزيز دور المجلس التشريعي الفلسطيني ليكون منبر هام في محاربة الفساد، وكي يتمكن المجلس التشريعي الفلسطيني من القيام بدوره بفعالية، ينبغي عليه أن يتبنى أجندة تشريعية بعيدة المدى، وأن يمتلك الصلاحيات الفعلية لمراجعة الميزانية العامة، وأن يكون مخولاً للقيام بالمراقبة الفعُالة على السلطة التنفيذية، والمصادقة على الميزانيات التشغيلية للسلطة القضائية وهيئات الرقابة المستقلة، وتعديل الأنظمة المتنوعة والمتعارضة أحياناً المعمول بها في المناطق الخاضعة لإدارة السلطة الفلسطينية، كما ينبغي على السلطة التنفيذية أن تمكّن المجلس التشريعي من القيام بدوره الرقابي خاصة في الاستجابة للمساءلة بكافة أشكالها، لأن استجابة السلطة الفلسطينية في الفترة الماضية (2006/1996) لم تكن بالمستوى المطلوب، الأمر الذي يتطلب تصويب العلاقة ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية على أسس واضحة تحدد صلاحية كل سلطة[1].

هذا فضلاً عن تبني المجلس التشريعي لنظم ولوائح داخلية وآليات عمل متطورة وعصرية، لتجنيبه من البقاء فريسة للجمود والركود أو للحزبية والمصالح الضيقة، الأمر الذي من شأنه أن يُحصّن المجلس من الفساد، وأن يعزز بالتالي من قدرته ولياقته على مكافحة الفساد والحد منه[2].

5.6.4 المدخل الاجتماعي

ينبغي إزالة كل أشكال التوتر الاجتماعي التي تؤثر في الإبقاء على محاولات مكافحة الفساد ضعيفة ومعزولة شعبياً، يتمثل ذلك في وضع إستراتيجيات اجتماعية تحرص على ترسيخ قيم حب الوطن والانتماء إليه، والحرص على إيجاد القيم الأخلاقية السليمة من خلال برامج التعليم والتربية الوطنية، بحيث تسود هذه القيم عبر الثقافة المجتمعية العامة، التي تجعل من

---

[1] عزيز كايد، **إشكالية العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في السلطة الفلسطينية**، الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 2000م، ص112

[2] باسم الزبيدي، **الفساد والنظام السياسي في فلسطين، في الفساد في فلسطين**، مرجع سابق، ص73

الفساد عمل مشين، ومن الفاسدين منبوذين ومعزولين، ومبادرة الأفراد في المجتمع ليأخذوا دورهم في محاربة الفساد وتقليصه.

دور المجتمع يتجسد في الكشف عن الفساد ومحاولات الحد منه بتفعيل القيم الصالحة التي تحارب الفساد، ومحاربة القيم التي تهادنه، وبالتشهير بسمعة الفساد والمفسدين لدى الرأي العام، باعتباره معادياً لكل القيم والأفكار وللقوانين المختلفة، ولحقوق الإنسان، هذا النشاط يمكن القيام به عبر ندوات تناقش مسائل الفساد ومظاهره وسبل محاربته، و إصدار نشرات ومجلات تعرّف بنشاط وعمل الجمعيات المساهمة في الحرب ضد الفساد، وتشجيع الكتّاب والأدباء والفنانين لنشر ثقافة تعمّق الأخلاق النبيلة، ليسهم ذلك في خلق صحوة اجتماعية ثقافية بهذا الصدد، توضح مخاطر الفساد على المصير السياسي والأخلاقي والقيّمي للفلسطينيين، وتعمم الوعي بتكاليف الفساد العالية في كافة مناحي الحياة، والعمل على إبقاء مسألة الفساد ضمن المواضيع التي يرفضها المجتمع بصورة عامة[1].

وبالإضافة لهذه المداخل الهامة التي تشكل الأرضية الأساسية التي يمكن أن تستند إليها أي خطة وطنية لمحاربة الفساد، هناك أيضا دور لوسائل الإعلام، حيث يعد الإعلام الحر واحداً من أدوات كشف الفساد وتقليصه، وكلما كانت وسائل الإعلام لبلد ما حرة، سواء كان هذا البلد ديمقراطياً أم لا، فإنّ الفساد يكون أقل، لأن فرص اكتشافه تكون أكبر. فقد أكدت دراسة ألمانية في هذا السياق الانطباع الشائع بأن الفساد أقل انتشارا في الدول الديمقراطية عنه في الدول غير الديمقراطية، إذ إن حرص أعضاء السلطة التنفيذية على إعادة انتخابهم من جانب الجمهور يحد من حريتهم في استغلال مناصبهم لصالحهم الشخصي[2]. فوسائل الإعلام الحرة الناقدة تمثل وسيلة جيدة لمكافحة الفساد، لذا تعتبر صيانة حرية الإعلام في مراقبة الحكومة والكشف عن مواطن الفساد، وعدم اللجوء إلى أي وسيلة تؤدي إلى لجم الإعلام وإسكاته، هو أحد أدوات محاربة الفساد وتقليصه.

[1] إياد البرغوثي، **الجانب الاجتماعي السياسي في فلسطين، في الفساد في فلسطين**، باسم الزبيدي وآخرون، مرجع سابق، ص 32

[2] ملخص للدراسة منشور على موقع المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والحضارية على الإنترنت/http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-waha-n-f.htm

أما منظمات المجتمع المدني فيأتي دورها مكملاً للدور الذي تقوم به الحكومة بأجهزتها المختلفة، فالمجتمع المدني يشكل الجهة الرقابية ذات المصلحة الدائمة في خلق مجتمع يتمتع بالنزاهة والشفافية، وهو ضروري لأن يساعد في خلق حالة من التوازن أمام إمكانية سيطرة الدولة، فيحد من إمكانية توجهها نحو الهيمنة والتفرد[1]. يتطلب ذلك أن تتمتع منظمات المجتمع المدني بثقافة نقدية، وبدور نشط يميل نحو المساءلة أكبر من الميل نحو الرضى والسكون والخوف، الذي يشكل وضعاً نموذجياً لاستمرار ظاهرة الفساد ونموها، ومن أكثر مؤسسات المجتمع المدني نشاطاً في مجال الرقابة المستمرة كما هو مُفترض نظريا - هي مؤسسات حقوق الإنسان. لذلك يعتبر تطوير عمل المجتمع المدني بمنظماته المختلفة، واكتسابه لمزيد من الشفافية وتطبيع علاقاته بالسلطة على أسس الاحترام المتبادل والاختصاص كلٍ في مجاله وضمن صلاحياته، الضمان الأساسي للوصول بالفساد إلى حده الأدنى، ولاستمرار عملية المراقبة الحقيقية والفعّالة للإبقاء على ذلك الوضع، كما يتطلب ذلك تتمتع منظمات المجتمع المدني بالشفافية، خاصة فيما يتعلق بطرق تمويلها[2].

ومن المهم كذلك في هذا السياق تطوير هياكل وعمليات صنع القرار في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، للتغلب على السلبيات وأوجه القصور التي تعاني منها السياسات العامة في فلسطين، خاصة فيما يتعلق بالتقطع وعدم الاستمرارية من ناحية، وضعف التنسيق والترابط بين مكونات السياسة الواحدة من ناحية ثانية، وتدنى معايير وإجراءات تقييم عملية تنفيذ السياسات العامة من ناحية ثالثة[3]، فحالة الاضطراب التي تعاني منها السياسات العامة في السلطة الفلسطينية تعكس في جانب منها تعدد المصالح المتنافسة والمتضاربة، وغياب الآليات المؤسسية لتمثيل المصالح بطريقة شرعية وسليمة في إطار الأهداف الوطنية.

---

[1] جميل عودة، دور منظمات المجتمع المدني في محاربة الفساد، موقع شبكة النبأ الإخبارية على شبكة الانترنت، (2009/11/1)، متاح في/ http://www.annabaa.org/nbanews/2009/10/009.htm

[2] إياد البرغوثي، **الجانب الاجتماعي السياسي في فلسطين، في الفساد في فلسطين**، باسم الزبيدي وآخرون، مرجع سابق، ص36

[3] يزيد الصايغ وخليل الشقاقي، **تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية**، مرجع سابق، ص 87

لذا نرى ضرورة تطوير هياكل وعمليات صنع هذه السياسات، والتركيز في البداية على السياسات الأكثر ارتباطاً بتطوير قدرات أجهزة السلطة ورفع كفاءتها، مثـــل سياســـات التعلـــيم والتدريب والبرامج الاجتماعية والاقتصادية.

7.4 الخلاصة

محاربة الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية تسهم في تعزيز الانتماء الوطني للمواطنين الفلسطينيين، فهناك علاقة كما تبيّن معنا، بين ضعف الانتماء الوطني، الـــذي تبـــرز تجلياته من خلال بعض الممارسات والسلوكيات التي لا تستقيم مع صدق الانتماء ولا تعبر عنه، كتجاوز القوانين أو التحايل عليها، أو الانخراط في أعمـــال تنـــدرج تحـــت إطـــار الفوضـــى والانفلات، وغير ذلك من الممارسات التي تعتبر نقيضاً لمقتضيات الانتماء الوطني.

وقد قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بالعديد من الإجراءات الإصلاحية منـــذ منتصـــف العام 2002، على مختلف الأصعدة، المالية والسياسية والإدارية والقضائية، استجابة لضغوطات داخلية وخارجية، وحققت انجازات ملموسة تمت الإشارة إليها، كما وتمت الإشارة إلى التحديات التي واجهت عملية الإصلاح في فلسطين، ما بين تحديات خارجية وأخرى داخلية.

إن الجهود الإصلاحية التي بذلتها السلطة الفلسطينية بالرغم من أنهـــا جهـــود واضـــحة وملموسة، إلا أنها لا زالت غير كافية، ولا زالت عملية الإصلاح في فلسطين في بداياتها، ولابد في هذا السياق من الاستمرار في تلك الجهود، واتخاذ ما هو لازم وضروري مـــن إجـــراءات، واعتماد وسن التشريعات التي تساند وتدعم عملية الإصلاح، من أجل توفير إطار وبيئة قانونيـــة داعمة لتلك العملية، وتناول موضوع الإصلاح بجدية أكثر، في إطار خطة وطنيـــة تأخـــذ فـــي الاعتبار مصالح وطموحات المواطنين الفلسطينيين الذين تستهدفهم عمليـــة الإصـــلاح بشـــكل أساسي. ولذلك تمت الإشارة في هذا الفصل إلى مداخل هامة في محاربـــة الفســـاد، لابـــد مـــن مراعاتها، والعمل على استكمال عملية الإصلاح، لتبقى عملية تتصف بالاســـتمرارية والشـــمول والتطور.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

تطرقت الدراسة إلى العلاقة بين محاربة الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، وتعزيز الانتماء الوطني للمواطنين الفلسطينيين، حيث تم في الجزء الأول من الدراسة معالجة الإطار النظري والمفاهيم الأساسية المرتبطة بالفساد والانتماء الوطني، وفي الجزء الثاني تم التطرق إلى واقع الفساد في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، من حيث أسبابه وأشكاله وتداعياته على مختلف المجالات، ومن ضمنها الانتماء الوطني للمواطنين الفلسطينيين، وتناول الجزء الأخير من الدراسة أثر محاربة الفساد في تعزيز الانتماء الوطني، حيث تطرق هذا الجزء في البداية إلى العوامل التي تسهم في تعزيز وتعميق الانتماء الوطني في المجتمع الفلسطيني، وإلى أثر محاربة الفساد في ذلك، ثم تناول الجهود الإصلاحية التي بذلتها السلطة الوطنية الفلسطينية في مختلف المجالات، المالية والإدارية والسياسية والقضائية، والتحديات التي واجهت عملية الإصلاح في فلسطين، سواء كانت تحديات داخلية أم خارجية، وتمت الإشارة في نهاية هذا الجزء إلى مداخل تعتبر هامة في عملية مكافحة الفساد وإرساء قواعد الإصلاح الشامل في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. وبناء على ما تقدم تستعرض الدراسة أهم النتائج والتوصيات.

1.5 النتائج

* يعتبر الفساد منتشر في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، بأشكال مختلفة، وقد برزت ظاهرة التعيينات العشوائية في القطاع العام الفلسطيني وتبذير المال العام كأحد ابرز أشكال الفساد شيوعاً في فلسطين.

* السمات الخاصة للنظام السياسي الفلسطيني الناشئ بعد اتفاقيات أوسلو، المتمثلة في الطبيعة الانتقالية والتبعية الاقتصادية والنزعة الفردية، هي سمات جعلت من النظام السياسي

الفلسطيني من النوع المهادن للفساد والقابل للتعايش معه، وأقل حماسا في مكافحته، هذا بالإضافة إلى الأسباب الأخرى للفساد في فلسطين التي تطرقت الدراسة لها.

* هناك نتائج سلبية ترتبت على وجود الفساد في السلطة الوطنية الفلسطينية على المستويات كافة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما ترتب على وجود الفساد انعكاسات سلبية على ظاهرة الانتماء الوطني للمواطنيين الفلسطينيين، الذين يدركون وجود الفساد وأشكاله المختلفة في مؤسسات السلطة الوطنية، مما كان له أثر في إضعاف الانتماء الوطني للمواطنين، الذي نجد تعبيراته في بعض المظاهر والسلوكيات كالشعور بالاغتراب والرغبة في الهجرة خارج الوطن، وبعض الممارسات التي تعبر عن ضعف الانتماء لدى مقترفيها.

* برزت الحاجة لإجراء الإصلاحات في مؤسسات السلطة الوطنية بسبب الضعف الذي عانته هذه المؤسسات، وغياب الأسس السليمة في إدارة الشأن العام الفلسطيني، وقد كانت نقطة البداية في الدعوة إلى إجراء الإصلاح فلسطينية من خلال التقارير الصادرة عن المؤسسات الفلسطينية، كهيئة الرقابة العامة والمجلس التشريعي، ثم تبعتها العديد من الدعوات والضغوطات الدولية من خلال جهود الرباعية الدولية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

* قامت السلطة الوطنية الفلسطينية بالعديد من الخطوات الإصلاحية بعد منتصف العام 2002 إلا أن هذه الجهود لم تكن كافية، وأن مكافحة الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني لم ترق بعد لمستوى تطلعات الشارع الفلسطيني، بسبب تردد وضعف الإرادة السياسية للإصلاح، ولا زالت الحاجة قائمة لمزيد من الخطوات وفي مختلف المجالات السياسية والإدارية والمالية والقضائية.

* واجهت عملية الإصلاح في فلسطين تحديات كثيرة، منها ما هو خارجي له علاقة بالعامل الدولي والإسرائيلي، ومنها ما هو داخلي، مرتبط بغياب الرؤية الموحدة للإصلاح من قبل مكونات الحقل السياسي الفلسطيني، ونقص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ البرامج الإصلاحية، بالإضافة إلى عدم إيلاء الاهتمام الكافي من قبل القيادة الفلسطينية لعملية الإصلاح، هذا فضلا

عن استمرار النقص في التشريعات الفلسطيني، وبالتالي عدم نضج واكتمال المنظومة القانونية التي يُفترض أن تشكل الأرضية المناسبة للمباشرة بالإصلاحات اللازمة.

* إن نجاح عملية الإصلاح الفلسطيني تستلزم وضع خطة فلسطينية شاملة للإصلاح، تعبر عن توافق مختلف مكونات الحقل السياسي الفلسطيني، وتنطلق من مصالح وأهداف الشعب الفلسطيني، مع توفر الإرادة السياسية الكفيلة بإنجاح عملية الإصلاح، كما يجب أن توازي الجهود الفلسطينية جهود دولية لممارسة الضغط على الجانب الإسرائيلي من أجل حمله على وقف مختلف الإجراءات التي تعرقل جهود الإصلاح، مثل الحواجز المنتشرة على مداخل المدن الفلسطينية، واستمرار الاجتياحات وتكرارها، وإزالة كافة العقبات التي تحول دون حرية تنقل الأشخاص والمسؤولين والبضائع في الضفة الغربية وقطاع غزة.

2.5 التوصيات

* هناك ضرورة ملحة لاستكمال وضع التشريعات اللازمة لتنظيم عمل مختلف المؤسسات المعنية بإدارة الشأن العام الفلسطيني، المدنية والأمنية، وتحديد الصلاحيات والاختصاصات ومن الأفضل وضع قانون خاص ينظم عمل المؤسسة الأمنية بشكل عام، والنص بشكل واضح على أن المؤسسة الأمنية والعاملين فيها هم أداة تنفيذية للدولة، وليس للحزب الحاكم أو الحكومة أو الرئيس، والتأكيد على حياديتها وعدم تدخلها في الصراعات الحزبية.

* ضرورة وضع خطة وطنية واضحة لعملية الإصلاح، تعكس حالة من التوافق الوطني ورؤية مشتركة لعملية الإصلاح، تتضح فيها الأهداف والوسائل والجدول الزمني للتنفيذ، مع مراجعة مستمرة وتقييم ما يتم انجازه وإعادة تحديد الأولويات على ضوء ذلك، وتحديد الصعوبات التي تواجه عملية الإصلاح ووضع الحلول المناسبة لها.

* تفعيل الرقابة الصادرة عن الجهات التشريعية المتمثلة في المجلس التشريعي، التي تسمح بالمساءلة للمسؤولين المعنيين مثل الوزراء، من خلال النقاش العلني لأعمالهم في جلسات البرلمان، و دعم وتعزيز دور هيئات الرقابة العامة التي تشرف على أعمال الحكومة

والوزراء، واستحداث مؤسسات رقابية لهذا الغرض تنظر في شكاوى المواطنين ضد الجهات الحكومية والموظفين المسؤولين في حالة وجود سوء استخدام للسلطة لأغراض ومصالح خاصة.

* إشراك الجماهير في مكافحة الفساد من خلال برامج توعية تسهم في نشرها وسائل الإعلام المختلفة المرئية والمسموعة والمقروءة مثل الصحف ومؤسسات المجتمع المدني والجامعات والمعاهد التعليمية لتوضيح مخاطر الفساد وآثاره السلبية على المجتمع، مما يتطلب إعطاء الحرية للصحافة وتمكينها من الوصول إلى المعلومات ومنح الحصانة للصحفيين للقيام بدورهم في نشر المعلومات وعمل التحقيقات التي تكشف عن قضايا الفساد ومرتكبيها.

* تفعيل القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد على جميع المستويات، كقانون الإفصاح عن الذمم المالية لذوي المناصب العليا، وقانون الكسب غير المشروع، وقانون حرية الوصول إلى المعلومات، وتشديد الأحكام المتعلقة بمكافحة الرشوة والمحسوبية واستغلال الوظيفة العامة في قانون العقوبات، لتشكل رادعاً أمام لكل من تسول له نفسه ممارسة أعمال الفساد، واستغلال وظيفته لتحقيق مصالح خاصة.

* لابد من استكمال عملية إلحاق المؤسسات والهيئات العامة إلى الوزارات المختصة أو ذات العلاقة أو إلى مجلس الوزراء حتى تصبح خاضعة لرقابة ومساءلة المجلس التشريعي، ووضع تشريعات منظمة للعديد من المؤسسات القائمة في إطار مجلس الوزراء، للحيلولة دون بقاء هذه المؤسسات دون مرجعية أو أهداف ومهام محددة، ودون رقابة ومساءلة من المجلس التشريعي مثل سلطة الأراضي، سلطة الطيران، سلطة المعابر، مؤسسة الإذاعة والتلفزيون، سلطة الطاقة...الخ.

* هناك حاجة إلى تعديل القانون الأساسي الفلسطيني بشكل يؤدي إلى وضوح الصلاحيات والمسؤوليات بين مؤسستي الرئاسة ورئاسة الوزراء، لتلافي حالة التضارب والتداخل في الصلاحيات بين المؤسستين، والتأكيد على مبدأ الفصل بين السلطات، وضرورة إزالة

التعارض مع أحكام القانون الأساسي في بعض القوانين التي اقرها المجلس التشريعي خـــلال المرحلة السابقة، مثل قانون سلطة النقد، وقانون الهيئة العامة للبترول.

* ضمان العمل على إلزام مختلف الجهات التنفيذية بتنفيذ قرارات المحاكم، ومحاسبة كـــل مـــن يعمل على تعطيلها، وفقا لما ينص عليه قانون السلطة القضائية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

أبو الرب، أحمد محمد. **تحديات التنمية في الوطن العربي،** ط1، المؤسسة الصحفية الأردنيـــة، 1979.

أبو دياك علي وآخرون. **السياسات والتشريعات الفلسطينية في مكافحة الفساد،** ط1 الائتلاف من أجل النزاهة والشفافية (أمان)، رام الله، 2008.

أبو دية، أحمد. **الفساد: أسبابه وطرق مكافحته،** ط1، الائتلاف من اجل المساءلة والنزاهة، رام الله، 2004.

أبو دية، أحمد. **عملية الإصلاح في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية،** المركز الفلســطيني للبحوث السياسية والمسحية، رام الله، 2004.

أبو دية، جيهان. **القطاع العام الفلسطيني، مهــام وصــلاحيات مؤسســات الســلطة الوطنيــة الفلســطينية،** ط1، منشورات الائتلاف من اجل النزاهة والمســاءلة أمــان - القــدس، 2006.

أحمد، عائشة مصطفى. **عملية الإصلاح في الجهاز القضائي الفلسطيني،** المركــز الفلســطيني للبحوث المسحية والسياسية، رام الله، 2004.

أكرمان، سوزان. **الفساد والحكم،** ط1 ترجمة فؤاد سروجي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمــان، 2003.

بلقزيز، عبد الإله. **أزمة المشروع الوطني الفلسطيني، من فتح إلى حماس،** مركــز دراســات الوحدة العربية، بيروت، 2006.

البنك الدولي. **الدولة في عالم متغير** تقرير عن التنمية في العالم، 1997.

حلبي، أسامة. **سيادة قانون**، مواطن، رام الله، 1995.

الزبيدي باسم وآخرون. **الفساد في فلسطين**، تحرير باسم الزبيدي، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس، 2001.

الصالح، نبيل. **ما هي المواطنة**، سلسلة مبادىء الديمقراطية، مواطن، رام الله، 1994.

الصايغ يزيد والشقاقي، خليل. **تقرير فريق العمل، تقوية مؤسسات السلطة الفلسطينية**، مجلس العلاقات الخارجية، نيويورك، 1999.

قاسم، عبد الستار. **الطريق إلى الهزيمة**، دون دار نشر، 1998.

قاسم، عبد الستار. **هموم الأمن الفلسطيني**، تشرين أول 2003م

كايد، عزيز. **إشكالية العلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في السلطة الفلسطينية** الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 2000.

كليتجارد، روبرت. **السيطرة على الفساد**، ترجمة: على حسين حجاج، مراجعة: فاروق جرار، دار البشير، عمان، 1994.

مصلح عبير وآخرون. **النزاهة والشفافية والمساءلة في مواجهة الفساد**، ط1، الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، رام الله، 2007.

هلال، جميل. **النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو**، دراسة تحليلية نقدية، مواطن: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، 1998.

هويدي، فهمي. **عن الفساد وسنينه**، ط1، دار الشروق للنشر، القاهرة 2006.

يوسف، أيمن طلال. **أثر الفساد على الفئات المهمشة في المجتمع الفلسطيني**، الجامعة العربية الأمريكية، جنين.

المجلات

استطلاع الرأي رقم 42. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، نابلس 2001.

التحول الديمقراطي في فلسطين **مجلة الملتقى الفكري** التقرير العام، القدس، أيار،2000.

التقارير

التقرير السنوي الحادي عشر. الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، رام الله، 2006.

التقرير السنوي الخامس. الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، 1999.

التقرير السنوي الرابع. الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، 1998.

التقرير السنوي السابع الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، رام الله 2001.

التقرير السنوي. هيئة الرقابة العامة الفلسطينية، 1997.

تقرير لجنة الرقابة. المجلس التشريعي الفلسطيني، 1998

الصاوي، على. **دور المجالس العربية في محاربة الفساد،** ورقة مقدمة فئ مؤتمر "برلمانيون ضد الفساد: تعزيز الشفافية والمحاسبة فى العالم العربى"، الذى تنظمه "المنظمة العالمية للبرلمانيين ضد الفساد" GOPAC، بالتعاون مع منظمة الشفافية الدولية Transparency International وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP والجمعية اللبنانية لتعزيز الشفافيةLTA بيروت، 18 نوفمبر/تشرين الثانى 2004.

قاسم، عبد الستار. **حماس وانتخابات التشريعي،** وقائع ورشة عمل عقدها مركز البراق للبحوث والثقافة بعنوان النظام السياسي الفلسطيني"مرحلة متحولة" 2005/4/5، تحرير نصر الله الشاعر و محمود جرابعة، رام الله.

ولد القايلة، إدريس. ***معضلة الفساد*** **مجلة الحوار المتمدن،** العدد1372، أغسطس 2005.

القوانين والقرارات

القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003، المادة 68.

قانون رقم 7 لسنة 1998 بشأن تنظيم الموازنة العامة والشؤون المالية، المادة الخامسة والسادسة والسابعة

قرار مجلس الوزراء رقم 2003/29، ر.م.و، الصادر في جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 2003/5/1.

قرار مجلس الوزراء رقم 2003/3، ر.م.ج، الصادر بتاريخ 2003/5/17.

الكتب الاجنبية

Crown, Eleine, "**The impact of good governance on the political development in South Africa**", Cape Town, 2007.

Dwivedi, S.N. and G.S. Bhargava, **Political Corruption.** New Yourk, Popular Book House, 1997.

Loren, bascal, "**The relationship between good governance and the level of loyalty to the citizens**", University of Strasbourg, France, 2003.

Sergi, klavisky, **"The impact of corruption on social justice and the levels of loyalty among citizens in Russia**" Russia. 2006.

الانترنت

الإئتلاف من أجل النزاهة والمساءلة امان، تقرير الفساد السنوي 2008، موقع الإئتلاف على شبكة الإنترنت، متاح في: http://www.aman-palestine.org/arabic/Activities/Aman/2009/AnnualConf09.htm

أحمد أبو دية، الفساد الداء والدواء، منشورات الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 2004، كتاب إلكتروني، متاح في:
http://www.aman-palestine.org/Documents/Publication/children.doc

أحمد حكمت شمس الدين، المواطنة، موقع الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان على شبكة الإنترنت، متاح في: http://www.aldhom.org/dirasat/2008chamssaldin.htm

أسامة نوفل، التقييم المالي والوظيفي للموازنة العامة الفلسطينية، 2003، موقع مركز التخطيط الفلسطيني، متاح في: http://www.oppc.pna.net/mag/mag13-14/new2-13-14.htm

استطلاع الرأي العام الفلسطيني رقم 23 7-9 شباط 2002، مركز دراسات التنمية التابع لجامعة بيرزيت، متاح على الموقع الالكتروني:
http://home.birzeit.edu/cds/arabic/opinionpolls/poll6/analysis.html

استطلاع للرأي أجرته أمان الائتلاف من أجل النزاهة والمسائلة، تشرين الثاني/ نوفمبر 2001م، وتناول موضوع الفساد، متاح في:
http://www.aman-palestine.org/arabic/documents/OpinionPoll1.doc

استطلاع للرأي أجرته أمان، وتناول موضوع الفساد نيسان/ أيريل 2003م، وهو منشور على شبكة الإنترنت
http://www.aman-palestine.org/arabic/documents/opinionpoll2.doc

استطلاع للرأي العام الفلسطيني، شركة الشرق الأدنى للاستشارات، 2009/10/20، موقع وكالة معاً الإخبارية، متاح في:
http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=234046

أسّار فخري عبد اللطيف، أثر الأخلاقيات الوظيفية في التقليل من فرص الفساد الإداري، ملف إلكتروني، متاح في: www.nazaha.iq/search_web/edare/5.pdf

أسعد الخفاجي، الهوية الوطنية كونترا الإنتماء القومي، مجلة الحوار المتمـــدن، العـــدد 1248 /7/4 2005، موقع مجلة الحـــوار المتمـــدن علـــى شـــبكة الإنترنـــت، متـــاح فـــي:
http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=40548

أيمن يوسف، الإصلاح السياسي والإداري، 2001/4/25، موقع مؤسســـة أمـــان علـــى شـــبكة الإنترنـــت، متـــاح فـــي:
http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=929

أيمن يوسف، الإصلاح السياسي والإداري، منظور حقوق الإنسان، موقع مركـــز الدراســـات أمين - على شبكة الإنترنت، 2005/8/11، متاح فـــي:
http://www.amanjordan.org/aman_studies/wmview.php?ArtID=929

بخيت الزهراني، الفساد الإداري وسبل مكافحته، موقع شبكة المنهل علـــى شـــبكة الإنترنـــت، 2008/11/14، متـــــاح فـــــي:
http://www.manhal.net/articles.php?action=show&id=1526

برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، الشفافية والمساءلة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، متاح في: http://www.pogar.org/arabic/governance/transparency.aspx

البنك الدولي، مساءلة الهيئات الفاسدة، موقع البنك الدولي على شبكة الإنترنـــت، متـــاح فـــي:
http://www.worldbank.org/sanctions

البيان الحكومي الذي تلاه محمود عباس أمام المجلس التشريعي الفلسطيني بتاريخ 2003/4/29 مركز التخطيط الفلسطيني، متاح في: http://www.oppc.pna.net/index.html

تركي عبد الله عبد الرحمن، ماذا نعني بالشفافية، موقع فضائية العربية على شـــبكة الإنترنـــت، 2008/3/22، متـــــاح فـــــي:
http://www.alarabiya.net/views/2008/03/22/47275.html

تعريف الفساد وتأثيراته، موقع المؤتمر نت على شبكة الإنترنـــت، 2007/4/13 متـــاح فـــي:
http://www.almotamar.net/news/42713.htm

تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة 2005م، موقع المنظمة على شبكة الإنترنت متـــاح فـــي:
http://www.transparency.org/publications/gcr

جميل عودة، دور منظمات المجتمع المدني في محاربة الفساد، موقع شبكة النبأ الإخبارية علـــى شبكة الانترنت، 2009/11/1، متاح في:
http://www.annabaa.org/nbanews/2009/10/009.htm

جواد كاظم الموسوي، الأضرار الإجتماعية والإقتصادية الناجمة عن الفساد، موقع جريدة الإتحاد على شبكة الإنترنـــت، متـــاح فـــي:
http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=14439

حسين أحمد وآخرون، آليات إصلاح الفساد الإداري والمالي والاقتصادي في مؤسسات الســـلطة الفلســـطينية / رؤيـــة المـــواطن الفلســـطيني، 2009/3/24، متـــاح فـــي:
http://blogs.najah.edu/staff/hussein/article/article-4

حنان رفيدي قمر، إشكالية الديمقراطية في فلسطين، موقع المجموعة الفلسطينية لمراقبة حقـــوق الإنســـان، 2005/12/4، متـــاح فـــي:
http://www.phrmg.org/arabic/democracy%20in%20palestine%20Hanan.htm

خالد بن عبدالله بن دهيش، رؤية مواطن للوطن بين المواطنة والوطنية، موقع صحيفة الجزيـــرة على شبكة الإنترنت، العدد 11937، 2005/5/4، متـــاح فـــي:
http://archive.al-jazirah.com.sa/2005jaz/jun/4/rj9.htm

خطاب الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات أمام المجلس التشـــريعي، الأربعـــاء الموافــق 2002/5/15، نص الخطاب كاملاً متاح على الرابط:

www.palestine-studies.org/files/word/mdf/6013.doc

خليل شاهين، رأس الحربة ضد الفساد، موقع صحيفة الشرق الأوسط، 2005/4/15، متاح في:

http://www.aawsat.com/details.asp?section=45&article=293656&issueno=9635

دنيـــا الـــوطن، الاصـــلاح المـــالي فـــي الســـلطة الفلســـطينية، 2004/3/1، متـــاح فـــي:

http://www.alwatanvoice.com/arabic/content-3684.html

رولا سرحان، الضعف المؤسساتي والحالة الفلسطينية، مجلة الحوار المتمـــدن، العـــدد 2188 2008/2/11، موقع المجلة على شبكة الإنترنت، متـــاح فـــي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=124605

زيد عربية، الفساد وأسبابه، موقع مجلة النور على شبكة الإنترنت، العـــدد 358 2008/9/17 متـــــاح فـــــي:

http://www.an-nour.com/index.php?option=com_content&task=view&id=6299&Itemid=28

سحر حويجة، كيف نحارب الفساد، موقع مجلة الحوار المتمدن على شـــبكة الإنترنـــت، العـــدد 1413 2005/12/28، متـــــــاح فـــــــي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=53424

ســـعاد عبـــد الفتـــاح محمـــد، الفســـاد الإداري والمـــالي، كتـــاب إلكترونـــي، متـــاح فـــي:

http://www.iraqfoundation.org/projects_new/act/Research%204-%20Administrative%20and %20Financial%20Corruption.doc

سعيد يوسف كلاب وآخرون، دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الغش والفساد، ملـــف إلكترونـــي، متـــاح فـــي:

http://www.aman-palestine.org/Documents/Corruption/saiedkulab.doc

سعيد يوسف كلاب وآخرون، دور التقنيات الحديثة في مجال الكشف عن الفساد، ديوان الرقابـــة المالية والإدارية، ملف الكتروني، 2006/5/10، متاح فـــي:

www.aman-palestine.org/Documents/Corruption/saiedkulab.doc

سلام فياض، يا معشر الخبراء أرأفوا بالحقيقة، موقع دنيـــا الـــرأي علـــى شـــبكة الانترنـــت، 2006/5/4، متاح في: http://pulpit.alwatanvoice.com/content-44007.html

سوزان عقل، تعيين رئيس وزراء في السلطة الوطنية الفلســـطينية، موقـــع مركـــز التخطـــيط الفلسطيني على شبكة الإنترنت، متـــاح فـــي:

http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new_page_9.htm

شعلة شكيب، دور الأسرة في تعزيز المواطنة، موقع الإمام الغزالي التعليمـــي، 2005/11/21 متاح في: http://www.algazalischool.com/vb/showthread.php?t=7620

صالح النعامي، أداء مؤسسات السلطة الفلسطينية، فتح ومظاهر الفساد المالي والإداري، موقـــع الجزيرة على شبكة الانترنت، 2006/6/29، متاح في:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C86ACCF7-D8B2-4ED8-9CD4-4F40851F711D.htm

صالح محمد النعامي، أداء مؤسسات السلطة الفلسطينية، موقع الجزيرة على شـــبكة الإنترنـــت، 2006/6/29، متاح في: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C86ACCF7-D8B2-4ED8-9CD4-4F40851F711D.htm

عبد الحكيم أبو جاموس، المناهج الفلسطينية، موقع مركز المناهج الفلسطينية، 2004/12/17 متاح في:

http://www.pcdc.edu.ps/Arabic/ar_menhaj_praise_and_criticism.htm

عبد الرحمن أبو عرفه، الفساد في المجتمع الفلسطيني، ملف الكتروني، متاح في:

www.aman-palestine.org/documents/corruption/abuarafehdoc.doc

عبد الرحمن أبو عرفه، الفساد في المجتمع الفلسطيني، ملف إلكتروني، متاح في:

http://www.aman-palestine.org/documents/corruption/abuarafehdoc.doc

عبد الرحيم أحمد بلال، الشفافية والفساد والتنمية، موقع سودان نايل على شبكة الانترنت، متاح في: http://www.mafhoum.com/press7/196S30.htm

عبد الستار قاسم، الفساد يأكل فلسطين، 2004/9/9، ملف الكتروني، متاح في

blogs.najah.edu/staff/emp-2092/article/article-65/file/Corruption2.pdf

عبد الله التركماني، مقاربة حول واقع النظام السياسي الفلسطيني وآفاقه المستقبلية، 2005/4/30، موقع مقاربات على شبكة الإنترنت، متاح في:

http://www.mokarabat.com/s569.htm

عبد الله بن حاسن الجابري، الفساد الإقتصادي، أنواعه، آثاره وعلاجه، كتاب إلكتروني، متاح في: http://www.kantakji.com/fiqh/Files/Economics/16226.doc

عثمان بن صالح العامر، أثر الانفتاح الثقافي على مفهوم العولمة، كتاب إلكتروني، متاح في:

http://www.imamu.edu.sa/naief_chair/Documents/%D8%A8%B7%D9%86%D8%A9.doc

علاء حافظ الحطاب، وجوه الفساد الإداري، موقع شبكة عراق المستقبل، 2008/5/11، متـــاح في: http://www.iraqfuture.net/all-article/2008/article_191.htm

علي الصاوي وآخرون، دور البرلمانات في مكافحة الفساد - واقع وتجارب من العالم العربـــي، كتاب إلكترونـــي، متـــاح فـــي:

www.aman-palestine.org/Documents/ARPAC.doc

علي بدوان، الفلسطينيون بين الاحتلال وكابوس الفساد، موقع الجزيرة على شـــبكة الانترنـــت، 2008/12/25، متـــاح فـــي:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/DFBFCEEF-9F83-4B8F-BCFD-2B445377FB6E.htm

علي جرادات، كل الدعم لمحاربة الفساد، صحيفة الأيام الفلسطينية، موقع الصحيفة على شبكة الإنترنـــت، 2006/2/8، متـــاح فـــي:

http://www.al-ayyam.com/znews/site/template/article.aspx?did=32965&Date=2/8/2006

على وتوت، الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن الفساد، بحث منشور على موقع شـــبكة أصـــدقاء الديمقراطيـــة علـــى الإنترنـــت:

.http://4u.friendsofdemocracy.net/default.asp

علي وتوت، توصيف ظاهرة الفساد، موقع جريدة الصباح على شبكة الإنترنـــت، 2005/3/21 متـــاح فـــي:

http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=9145

عمر شعبان، حول الموازنة وتعهدات الأسرة المانحة وأداء وزارة المالية الفلسطينية، موقع مجلة دنيـــا الـــوطن علـــى شـــبكة الإنترنـــت، 2005/12/28، متـــاح فـــي:

http://pulpit.alwatanvoice.com/content-33805.html

عواطف عبد الحميد، دعوني أعيش، مجلة الحوار المتمدن، العدد 2467، 2008/11/16، موقع المجلة على شبكة الإنترنت، متـــاح فـــي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=153445

غالب فريجات، الإنتماء الوطني وغياب العدالة، موقع مجلة المحرر على الإنترنت، متاح في:

http://www.al-moharer.net/mohhtm/freijat241i.htm

غيلين تي، ثقافة الفســاد، موقـــع مجلـــة الأضـــواء علـــى شـــبكة الإنترنـــت، متـــاح فـــي:

http://www.aladwaa.nl/modules.php?name=News&file=article&sid=3531

فايز السويطي، الفساد نكبة فلسطين الحديثة وسرطان العصر، موقع دنيا الـــوطن علـــى شـــبكة الانترنت، 2008/11/2، متـــاح فـــي:

http://www.alwatanvoice.com/arabic/content-132880.html

فتحي النجار، الفساد، مقال منشور على موقع شـــبكة الاعـــلام العربـــي للانترنـــت، 2005م

http://www.amin.org/views

الفســـــاد الإداري، موقـــــع شـــــبكة المقاتـــــل علـــــى شـــــبكة الانترنـــــت، متـــــاح فـــــي:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Mnfsia15/AdmCorrupt/sec01.doc_cvt.htm

الفساد، موقع الموسوعة الحرة علـــى شـــبكة الإنترنـــت، متـــاح فـــي:

http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%81%D8%B3%D8%A7%D8%AF

فهد أبراهيم الحبيب، تتربية المواطنة، الإتجاهات المعاصرة، موقع منتدى وزارة التربية والتعليم الســـــعودية علـــــى شـــــبكة الإنترنـــــت، يوليـــــو 2007، متـــــاح فـــــي:

http://www.moeforum.net/vb1/showthread.php?t=80467

قيس جواد العزاوي، الديمقراطية ليست حكم الأغلبية، موقع جريـدة الجريـدة علـى شـبكة الإنترنـت، 2008/10/8 السـنة السـابعة، العـدد 596:
http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=11431

كنانة أون لاين، مفهوم البناء المؤسسي، دون تاريخ نشر، موقع كنانة أون لايـن علـى شـبكة الإنترنت، متاح في: http://kenanaonline.com/page/56618

لمزيد من المعلومات حول برامج هذه الحكومات يمكن مراجعة موقع مركز التخطيط الفلسطيني، قسم الوثائق، متاح في: http://www.oppc.pna.net/index.html

ماجد أبو دياك، العملاء الفلسطينيون بين ابتزاز إسرائيل وسكوت السلطة، موقع إسلام أون لاين على شبكة الانترنت، 2001/1/28، متاح فـي:
http://www.islamonline.net/ARABIC/politics/2001/01/article19.shtml

ماجد بن ناصر المحروقي، دور المناهج التربوية في تحقيق أهداف تربيـة المواطنـة، كتـاب إلكترونـي، 2008، متـاح فـي:
http://www.imamu.edu.sa/naief_chair/Documents/%D8%AF%D9%88%D8%B1%20%D8%A7 A7%D8%B7%D9%86%D8%A9.doc

ماجد ناصر المحروقي، دور المناهج الدراسية في تحقيق أهداف تربية المواطنة، 2008، ملـف الكترونـي، متـاح فـي:
http://www.imamu.edu.sa/naief_chair/Documents/%D8%AFA7%D8%B7%D9%86%D8% A9.doc

مالك فتحي العمايرة، الفساد: أسبابه، مظاهره، وطرق علاجه، ورقة عمل مقدمة فـي الورشـة المنعقدة في عمان بتاريخ 2006/5/20، موقع مركز الرخـاء للدراسـات، متـاح فـي:
http://malikam.net/kitab1.htm

مايكل جونسون، ما هو الفساد، موقع المؤتمر نت على شبكة الانترنــت 2006/12/16، متــاح في: http://www.almotamar.net/news/42712.htm

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار"، دراسة عن واقع الموظفين في الضــفة الغربيـــة وقطـــاع غـــزة، تقريـــر خـــاص، 2008/8/18، متـــاح فـــي: www.ngosnews.net/images/statistics/18626567784985926aa2b1c.doc

محسن أبو رمضان، حول مديح فياض، موقع شبكة الإنترنت للإعلام العربـي، 2009/8/10 متاح في: http://www.amin.org/Print.php?t=opinion&id=7353

محمد أبو مطر، ورقة بحثية بعنوان" إصلاح النظام السياسي الفلسطيني بين المطالــب الداخليــة والضغوطات الخارجية"، موقــع بــال ثنــك للدراســات الإســتراتيجية، متــاح فــي: http://www.palthink.org/ar/news/70.html

محمد العبد الكريم، المواطنة والإنتماء الوطني، موقع الإسلام اليــوم علــى شــبكة الإنترنــت، 2008/5/17، متـــاح فـــي:

http://www.islamtoday.net/nawafeth/artshow-40-12679.htm

محمد القاهري، في تعريف الفساد والحد منه: حالة اليمن، موقع مجلة الحوار المتمدن على شبكة الإنترنــت، العــدد 1739 2006/11/19، متــاح فــي:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=81227

محمد حامد الجحدلي، الفساد الأخلاقي وكرامة الانســان، موقــع مؤسســة الــبلاد للصــحافة، 2008/12/31، متـــاح فـــي:

http://www.albiladdaily.com/articles.php?action=show&id=1435

محمد حسين، أدوات الرقابة البرلمانية في النظم السياســية، كتــاب إلكترونــي، متــاح فــي: http://www.eaddla.org/parlaman/peper_9.doc

محمد عباس عرابي، دور الأسرة والمدرسة في تنمية الوطنية والمواطنة، في نفوس الأطفــال، موقــع بانورامــا المعرفــة علــى شــبكة الانترنــت، 2009/5/23، متــاح فــي:

http://panorama-knowlege.yoo7.com/montada-f6/topic-t346.htm

المركز الفلسطيني للإعلام، تقرير صحفي حول ظاهرة الفساد، موقع المركز الفلسطيني للإعلام علـــــــــــى شـــــــــــبكة الإنترنـــــــــــت: http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/reportsm.htm

معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، مبادرة استقلال القضاء والكرامة الإنسانية، موقع معهد الحقــوق على شبكة الإنترنــت، متــاح فــي:

http://lawcenter.birzeit.edu/iol/ar/index.php?action_id=271

مقابلة خاصة مع النائب العام الفلسطيني احمد المغني، جريدة الوطن القطرية، الســنة الرابعــة عشر، العدد: 5189، تاريخ 2009/11/17، موقع الجريدة على شبكة الانترنــت، متــاح فـــــــي:

http://www.al-watan.com/data/20091117/innercontent.asp?val =report1

ملخص للدراسة منشور على موقع المركز العربي للدراسات الإستراتيجية والحضــارية علــى الإنترنت: http://www.asharqalarabi.org.uk/barq/b-waha-n-f.htm

منظمة الشفافية الدولية، تقرير مدركات الفساد للعام 2005، موقع المنظمة على شبكة الإنترنت، متاح في: http://www.transparency.org/publications/gcr/gcr_2005

نبيل على الصالح، الفساد في العالم العربي، موقع مركز دمشق للدراسات النظريــة والحقــوق المدنيـــــة علـــــى شـــــبكة الإنترنـــــت، 2008/4/3، متـــــاح فـــــي:

http://www.dctcrs.org/s3818.htm

وائل السعيد، تقرير حول الفساد في دوائر منظمـــة التحريـــر الفلســـطينية والســـلطة الوطنيـــة الفلســـطينية، موقـــع الجزيـــرة علـــى شـــبكة الانترنـــت 2006/10/31، متـــاح فـــي:
http://www.aljazeeratalk.net/forum/archive/index.php/t-86902.html

وائل قديح، الاصلاحات المالية والاقتصادية في السلطة الفلســطينية، موقـــع مركـــز التخطـــيط الفلسطيني، 2006/1/16، متـــاح فـــي: http://www.oppc.pna.net/mag/mag9-10/new_page_10.htm

وديع العبسي، ظاهرة الفساد في نطاق الإدارة العامة، موقع الهيئة الوطنية العليا اليمنية لمكافحة الفســـاد، 2009/4/14، متـــاح فـــي:
http://www.snaccyemen.org/details.asp?id=1789&catid=38

An-Najah National University
Faculty of graduate Studies

Corruption in the PNA and the Impact of Fighting it on Strengthening National Affiliation of Palestinians (1994-2006)

The

By
Ashraf Muhammad Zuhair Fakhri Al-Masri

Supervisor
Dr. Nayef Abu Khalaf

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirement for the Degree of Master of Political Planning and Development in Economic Faculty of Graduate Studies at An-Najah National University, Nablus-Palestine
2010

Corruption in the PNA and the Impact of Fighting it on Strengthening National Affiliation of Palestinians (1994-2006)

By
Ashraf Muhammad Zuhair Fakhri Al-Masri
Supervisor
Dr. Nayef Abu Khalaf

Abstract

This study addressed the relationship between the existence of corruption in the Palestinian National Authority and the national belonging (affiliation) of the Palestinian people through illustrating the impact of the existence of corruption in the PNA on national affiliation. The study also addressed the methods in order to get rid of it through a careful study of the reasons that stand behind such corruption and the factors that contributed to its emergence. Moreover, it examined the negative impacts of this corruption on the society. The researcher focused on the impacts that affect people's feelings and national affiliation and examined the strategies that can be used to reduce such impacts and help protect the society against it.

The main hypothesis of this study is that fighting corruption in the Palestinian National Authority and its various institutions can help in reinforcing the national belonging and affiliation of the Palestinian individual. The study also has several other hypotheses.

The study depended on the descriptive analytic approach in dealing with the hypotheses. The approach is based on describing existing facts and explains them depending on available information and on the references, resources and reports that discuss the same topic. This approach also depends on the reports issued by the Legislative Council and the related

bodies in addition to press reports and polls that discussed the issue of corruption.

To answer the questions of the study, the researcher presents a deep analysis in five chapters. Chapter one addresses the background of the study, its problem and importance, the questions, the hypotheses, the study's limits as well as presenting some previous studies that addressed the same subject.

Chapter two deals with the hypothetical frame that addresses the basic principles related to the focus of this study such as corruption and national affiliation. It first discusses the definitions related to corruption, its reasons and aspects in addition to its impacts on the society. Then, the researcher discusses the national affiliation, the concepts related to this notion and the impact of corruption on it.

Chapter three, however, addresses the reality of corruption inside the Palestinian National Authority in terms of its reasons, forms and repercussions on the national affiliation of the Palestinian people. It also discusses the characteristics of the Palestinian system because studying this system helps to better examine and understand corruption in Palestine.

Chapter four deals with the role of fighting corruption in reinforcing national affiliation and belonging. It first discusses the elements that help reinforce national affiliation in the Palestinian society in general, then it moves to talk about the role of fighting corruption in reinforcing this affiliation. After that, it presents the efforts that the Palestinian National Authority has exerted in order to fight corruption on the different financial,

political, administrative and legal levels. In addition to the challenges that stood in the face of reform in the PNA institutions.

The study finally ends with chapter five in which the researcher provides a number of conclusions and recommendations as follows:

- Corruption does exist in the different institutions of the Palestinian National Authority such as random appointments of employees in the public sector and the squandering of money.

- Several negative drawbacks and results that the existence of corruption in the institutions of the Palestinian National Authority has brought on the different political, economical and social levels. This corruption also affected the national affiliation of the Palestinian people who are aware of this phenomenon which finally led to a great weakening of their national affiliation. This is clear through the different behaviors that those people exhibit such the tendency towards leaving their country, and other practices that indicate weakness in their national affiliation.

- It is necessary to set a national plan for reform in which efforts are coordinated and in which there is a common vision that includes clear goals, methods, and timetable for execution. It is equally important to assess what is being achieved and identify the difficulties that the reform is facing and prepare suitable solutions.

Moreover, it is vital to activate laws and regulations that are related to fighting corruption on all levels, such as the illegal gaining law, the Freedom to Access Information Law, as well as the laws related to fighting bribery and other.